جامعـة 8 ماي 45- قالمة -
كليـة الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل:.....

الرقم التسلسلي: .....

الحوكمة الأمنية في فترة ما بعد النزاع
- دراسة حالة رواندا -

مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

إعداد الطالب:

مقيدش حليم

إشراف الأستاذ:

أ. قسوم سليم

لجنـة المناقشـة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د. لفحل ليندة	أستاذ محاضـــر أ	جامعة 8 ماي 45 – قالمة–	رئيســا
أ. قســوم سليــم	أستاذ مساعد أ	جامعة 8 ماي 45 – قالمة–	مشرفا ومقررا
أ .د. منصر جمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة 8 ماي 45 – قالمة–	مناقشا

السنــة الجامعيــة: 2020 – 2021

شكر وعرفان

مصداقا لقوله تعالى" لئن شكرتم لأزيدنكم" نحمد الله تعالى الذي وفقنا وأعاننا وسدد خطانا على إنجاز هذا العمل ولقوله صلى الله عليه وسلم" من لم يشكر الناس لم يشكر الله" نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة وخاصة الأستاذ المشرف " **قسوم سليم** " كما نتقدم بالشكر إلى الأسرة الجامعية وجميع الأساتذة اللذين ساهموا في إيصالنا إلى هذه المرحلة.

- حليم -

إهداء

لله الفضل على ما أنعم به علينا

وسهل لنا السبل وارشدنا فله

الحمد وله الشكر كله إلى الوالدين

الكريمين حفظهما الله وإلى جميع

إخوتي وأخواتي، أصدقائي وأحبابي

حليم

ملخص الدراسة

ملخص

تهدف الحوكمة الأمنية وإصلاح القطاع الأمني في سياقات ما بعد النزاع إلى تحقيق الاستقرار في بيئة هشة لفسح المجال أمام تحقيق السلام المستدام وبناء المؤسسات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وغالبا ما يعتبر الأمن شرطا لا غنى عنه في عمليات إعادة الإعمار ما بعد النزاع. فعندما يتمكن المواطنون من العيش في بيئة آمنة، تكتسب عملية إعادة الإعمار والجهات الفاعلة فيها طابع الشرعية، ما يسمح بتحقيق المزيد من الإصلاحات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأساسية، إلا أن العدول عن الإصلاح أو عن التدخل في المؤسسات التي كان لها على الأرجح دور في نشوب النزاع قد يؤدي إلى عودة النزاع إذ لا يمكن تحقيق أي شيء في سياق غير آمن، كما يمكن لإصلاح المؤسسات الأمنية، إلى جانب المؤسسات القضائية، أن يساعد في توحيد المجتمع المنقسم. ويسمح الاستقرار بعودة النازحين داخليا إلى ديارهم وهو حدث إيجابي بحد ذاته يعيد إرساء الثقة في المؤسسات الأمنية وهو ما تجسد في التجربة الرواندية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة – الأمن – إصلاح قطاع الأمن بعد النزاع – بناء السلام – الدول الهشة.

ملخص الدراسة

Abstract

Security governance and security sector reform in post-conflict contexts are aimed at stabilizing a fragile environment to allow for sustainable peace, institution-building and socio-economic development, and security is often considered a sine qua non in post-conflict reconstruction processes. When citizens are able to live in a safe environment, the reconstruction process and its actors acquire legitimacy, allowing for more basic social, political and economic reforms However, refraining from reform or interfering with institutions that were likely to play a role in the outbreak of the conflict may lead to a resurgence of the conflict as nothing can be achieved in an insecure context, Reform of security institutions, together with judicial institutions, can also help unify a divided society. Stability allows for the return of internally displaced persons to their homes, a positive event in itself that re-establishes confidence in security institutions, as reflected in the Rwandan experience.

Key Words: Governance - security - post-conflict security sector reform - peacebuilding - fragile States.

ملخص الدراسة

Résumé

La gouvernance de la sécurité et la réforme du secteur de la sécurité dans les situations d'après conflit visent à stabiliser un environnement fragile pour permettre une paix durable, le renforcement des institutions et le développement socioéconomique, et la sécurité est souvent considérée comme une condition sine qua non dans les processus de reconstruction après un conflit. Lorsque les citoyens peuvent vivre dans un environnement sûr, le processus de reconstruction et ses acteurs acquièrent une légitimité, permettant une plus grande base sociale, réformes politiques et économiques Toutefois, s'abstenir de réformer ou d'interférer avec des institutions qui étaient susceptibles de jouer un rôle dans le déclenchement du conflit peut conduire à une résurgence du conflit car rien ne peut être réalisé dans un contexte d'insécurité, La réforme des institutions de sécurité, de concert avec les institutions judiciaires, peut également contribuer à unifier une société divisée. La stabilité permet le retour des personnes déplacées dans leurs foyers, un événement positif en soi qui rétablit la confiance dans les institutions de sécurité, comme en témoigne l'expérience rwandaise.

Mots clés: Gouvernance - sécurité - réforme du secteur de la sécurité après les conflits - consolidation de la paix - États fragiles.

خطة الدراسة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الحوكمة الأمنية لفترة ما بعد النزاع مقاربة معرفية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة الأمنية وبناء السلام بعد النزاع

المطلب الأول: مفهوم الأمن

المطلب الثاني: مفهوم السلام

المبحث الثاني: الحوكمة الأمنية دراسة في المفهوم

المطلب الأول: الواقعية مفهوم الحوكمة الأمنية

المطلب الثاني: حوكمة القطاع الأمني

المبحث الثالث: الحوكمة الأمنية وبناء السلام في الدول الهشة

المطلب الأول: مقاربة معرفية للدولة الهشة

المطلب الثاني: مقاربة معرفية لبناء السلام

الفصل الثاني: الحوكمة الأمنية وبناء السلام بعد إنتهاء النزاع: الإنجازات والتحديات

المبحث الأول: الحوكمة كأداة تحليل في العلوم السياسية

المطلب الأول: مرتكزات الحوكمة الامنية

المطلب الثاني: مبادئ ونطاق عمل الحوكمة الأمنية في مناطق ما بعد النزاع

المطلب الثالث: السلم الأهلي وعلاقته بالدولة العاجزة

المبحث الثاني: إنجازات الحوكمة الأمنية في فترة ما بعد النزاع

المطلب الأول: إصلاح وإعادة بناء قطاع الأمن

المطلب الثاني: تعزيز العدالة الإنتقالية وسيادة القانون في ظل الحوكمة الأمنية

المطلب الثالث: حوكمة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج

المبحث الثالث: تحديات الحوكمة الأمنية وتعزيز بناء السلام بعد إنتهاء النزاع

المطلب الأول: تمكين المجتمع المدني وإعادة بناء قطاع الأمن والعدالة

المطلب الثاني: مكافحة إنتشار الأسلحة وإعادة دمج المقاتلين بعد النزاعات

المطلب الثالث: دور المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية في حوكمة الأمن في مناطق ما بعد النزاع

المطلب الرابع: دور المرأة في حوكمة الأمن في مرحلة بعد النزاع

الفصل الثالث: الحوكمة الأمنية في رواندا وسياسات بناء السلام ما بعد النزاع: بين الواقع والآفاق

المبحث الأول: تحديات الحوكمة الأمنية لفترة ما بعد النزاع في رواندا

المطلب الأول: تحديات المصالحة وعودة السلم والتعايش

المطلب الثاني: تحدي التنوع الثقافي والعرقي على الحوكمة الأمنية وتجدد النزاع في رواندا

المطلب الثالث: تحدي غياب المؤسسة العسكرية والأمنية وغياب القضاء

المبحث الثاني: إنجازات الحوكمة الأمنية لفترة ما بعد النزاع في رواندا

المطلب الأول: الشرعية وتجديد العقد الاجتماعي

المطلب الثاني: إصلاح المنظومة الأمنية والقضائية وتفعيلهما

المطلب الثالث: دور المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في حوكمة الامن في رواندا

خاتمة

مقدمة

مقدمة

أصبحت الأزمات والصراعات أكثر تشابكاً وتعقيداً في عالم اليوم، كنتيجة حتمية للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي شهدتها المجتمعات البشرية، خلال العقود الأخيرة، وهو ما أصبح يفرض اعتماد سبل ناجعة للتعاطي مع مختلف هذه الإشكالات، كسبيل لتحويلها من خطر إلى فرصة تسمح بالاستفادة من التجارب القاسية ورسم استراتيجيات كفيلة ببلورة حلول مستدامة وأمنة، تسهم في تحقيق التنمية والأمن بمفهومه الواسع.

وفي هذا السياق، تطرح أهمية الحكومة كأسلوب رشيد وحديث، يسعي إلى تحقيق الجودة، عبر استحضار مجموعة من المقوّمات، كالشفافية، والتخطيط الاستراتيجي، وتعبئة الإمكانات المتاحة، والتشاركية وغيرها.

ان للحكومة مظاهر عدة تتصل بمجالات إدارية واقتصادية وسياسية وأمنية. وتهدف هذه الأخيرة (الحوكمة الأمنية)، إلى المساهمة في دعم التنمية، وتعزيز السلام عبر توفير مناخ الاستقرار وتأمين المعاملات في العلاقات المختلفة. ويظل الرهان الأكبر الذي تسعى إلى كسبه هو الموازنة بين تحقيق الأمن بكل عناصره وأبعاده، وضمان استقرار الدولة من جهة، وخدمة المواطن وحمايته وحفظ كرامته وممتلكاته واحترام حقوقه من جهة أخرى، عبر استحضار سبل التواصل والدبلوماسية والمرونة والنجاعة والقرب في تدبير المخاطر والأزمات، والتعاطي معها بأسلوب علمي واستراتيجي يقوم على التخطيط والتوقع.

وللحوكمة الأمنية، ثلاثة أطراف أساسية، أولها الدولة كفاعل مركزي، ثم المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وتظلّ الحوكمة الأمنية أساسية ومحورية ضمن السبل الاستراتيجية الكفيلة بمواجهة الظاهرة، وتحققها لا يخلو من صعوبات وانحرافات حتى داخل الدول المتقدمة والديمقراطية، فالعالم ما زال يتذكر فضائح انتهاكات سجن «أبي غريب» من قبل القوات

الأمريكية في العراق، كما أن الدول الأوروبية، فشلت خلال السنوات الأخيرة بشكل كبير في تدبير ملفات الهجرة.

ان طغيان المقاربات الأمنية على حساب استحضار المعاناة الإنسانية.تطلب إرساء قدر من الثقة بين المجتمع المدني وفعاليات المجتمع المدني والفعاليات الحقوقية من جهة، والأجهزة الأمنية من جهة أخرى، مع الاقتناع بأن تحقيق الأمن في بعده الاستراتيجي لا يقتصر على الأجهزة الأمنية بمفردها، بقدر ما هو مسؤولية جماعية، تتحمّلها الكثير من الفعاليات من مجتمع مدني وإعلام، وأسرة، بل إن الأمر رهين أيضاً بمساهمة المواطن نفسه.

تشير الكثير من التقارير والدراسات العلمية، إلى أن تجارب التحوّل الديمقراطي، تمّت بالموازاة مع إصلاح القطاع الأمني وإرساء مقومات الحوكمة الأمنية، كما تشير أيضاً إلى الأدوار الطلائعية التي أصبح يستأثر بها القطاع الأمني (المحوكم) على مستوى توفير شروط الاستثمار ودعم جهود التنمية.

بالرغم من وجود بعض الإصلاحات التي طالت القطاع الأمني في عدد من الدول، انسجاماً مع التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها هذه الاخيرة، فإن الكثير من المحطات والأحداث التي حدثت خلال العقد الأخير، أثبتت بالملموس وجود اختلالات على مستوى التعامل مع الاحتجاجات والتظاهرات الاجتماعية، عبر المبالغة في استخدام القوة، في تجاوز واضح للقانون وللمواثيق والتشريعات ذات الصلة بحقوق الإنسان. وهو ما يتطلب بذل الكثير من المجهودات على طريق إرساء حوكمة أمنية قادرة على تأمين التحوّل الديمقراطي وتحقيق التنمية. واعتماد مجموعة من المبادرات التي تروم عقلنة استخدام القوة بربطها بشكل صارم بالقانون والتشريعات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان.

فالرهان يظل كبيراً على الحوكمة الأمنية، كأحد المداخل المهمة والناجعة في هذا السياق، لارتباطها بتدابير وقائية وعلاجية.

أولا: أسباب اختيار الموضوع

جاء اختيار الموضوع بناء على الأسباب التالية:

1-الأسباب الذاتية

تتمثل أهم الأسباب الذاتية الدافعة لاختيار هذا الموضوع، في الاهتمام بدراسات السلام، بعد الاطلاع على جملة من الدراسات، كما يظهر أن هذا الموضوع جديد نوعا ما في الدراسات الأمنية ويعتبر من القضايا العالمية المعاصرة، التي أظهرت فيه الحكومة نجاعتها في مناطق عكس أخرى في فترة ما بعد النزاع.

2-الأسباب الموضوعية

لاحظ الباحث غياب الدراسات التي تتناول موضوع "الحوكمة الأمنية في فترة ما بعد النزاع" بإستثناء الدراسات التي تتناول الحوكمة من زاوية الاقتصاد والاجتماع والسياسة دون التركيز على الجانب الأمني، لذلك أراد الباحث إضافة هذا الموضوع إلى المكتبة ليكون مرجعا يعتمد عليه طلبة العلوم السياسية، مما سيزيد من الإلتفات والبحث في السنوات القادمة.

ثانيا: أهمية الدراسة

تتمتع هذه الدراسة بأهمية بالغة على المستويين العلمي والعملي:

1- الأهمية العلمية للدراسة:

تكمن الأهمية العلمية والأكاديمية لهذه الدراسة في ربط الحوكمة الأمنية ببناء السلام في فترة ما بعد النزاع، ومحاولة إبراز الدور الذي تلعبه الفواعل الأمنية غير الدولاتية في تحقيق الأمن على هذا المستوي، حيث يعتبر موضوع الحوكمة الأمنية في مناطق ما بعد النزاع من أهم المواضيع المطروحة في مراكز البحوث العلمية، وهذا في ظل ظهور تهديدات أمنية تواجه أليات تحقيق السلام لا يمكن للدولة أن تواجهها منفردة، فظهرت الحاجة للاستعانة بخبرات أمنية مساندة ومكملة بعيدة عن احتكار الدولة.

2- الأهمية العملية للدراسة:

أصبح تحقيق السلام بشكل مستدام من أحد المواضيع التي تؤرق صناع القرار بإعتباره مطلبا ضروريا، لذلك وجب إتباع اليات جديدة في محاولة جادة لتوفير الاستقرار في مناطق ما بعد النزاع.

تتمثل القيمة العملية المضافة في السعي إلى الحفاظ على السلام وتحقيق الأمن المستدام عن طريق خطوات ومراحل معينة، والتركيز على مواطن النجاح والفشل في الجانب الأمني والإنساني.

ثالثا: إشكالية الدراسة

إن دراسة موضوع الحوكمة الأمنية في فترة ما بعد النزاع يعتلي جانبا من الأهمية، وعليه تحاول هذه الدراسة التطرق إلى الحوكمة الأمنية كأداة فعالة في تحقيق السلام، والتركيز على إستدامة الأمن كمطلب ضروري لحياة الإنسان، وعلى هذا الأساس نطرح التساؤل التالي:

- **كيف يمكن للحوكمة الأمنية ان تساهم في بناء سلام دائم يحول دون تجدد النزاعٍ؟**

هذا التساؤل يثير عدة تساؤلات فرعية أهمها:

- **ماهي مبررات تنامي الحاجة لحوكمة الأمن في الدول الهشة؟**
- **هل يمكن اعتبار الحوكمة الأمنية معيار لضعف اجهزة الأمن التقليدية؟**
- **كيف تؤثر اليات الحوكمة الأمنية على مسار بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع؟**
- **كيف يمكن ضمان مصداقية الحوكمة الأمنية اذا تعارضت المصالح مع مبدأ السلام؟**

رابعا: فروض الدراسة

- فعالية الحوكمة الأمنية في إرساء سلام مستدام محكوم بقبولها وتطبيقها على عدة مستويات في مجتمع ما بعد النزاع.
- نسبة نجاح الحوكمة الأمنية بعد النزاع مرهون بنوع قضايا النزاع ومخرجاته في المجتمعات المحوكمة.
- توقيت تفعيل اليات الحوكمة الأمنية مهم الي حد بعيد في استدامة الأمن بعد النزاع(نضج النزاع).

خامسا: الدراسات السابقة

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من مراكز البحوث الانجلو ساكسونية نظرا لمحتوي الموضوع الذي يعالج موضوع الحوكمة والأمن كأداة لتحقيق وبناء السلام، فنجد معظم دراسات مراكز البحث تطرقت الي شكل جديد من اشكال الأمن إضافة الى بعض الاطروحات ومذكرات التخرج ومن بين من عالج موضوع الحوكمة الأمنية في فترة ما بعد النزاع نجد:

1- مقال بعنوان ردود حوكمة الأمن للازمات عثمان جبلة:

الهدف الرئيسي من هذه المقالة مناقشة بشكل نقدي مظاهر الأمن المختلط والحوكمة في الممارسة العملية.

2- كتاب ثقافات الأمن القومي لبيتر كاتزنشتاين، والتر إس كاربنتر الابن:

يقدم تحليلاً محكمًا ومعمقًا وتجريبيًا وشاملًا. للدولة ما بعد الويستفالية ويتتبع التأثيرات المتغيرة لثقافات الأمن القومي.

3- من الدولة إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية ظهور الحوكمة الأمنية: للكاتب الك كرهمان:

تحدث عن التهديدات والجهات الفاعلة غير الحكومية وعوامل رئيسية في الأمن المعاصر.

كما أُجري بحث حول العلاقة بين الاثنين. الهدف من هذا الكتاب هو معالجة هذه الفجوة من خلال دراسة الدور المتنامي للجهات الفاعلة غير الحكومية كسبب جديد للتهديدات الأمنية، مثل الحرب الأهلية، والجريمة عبر الوطنية، والإرهاب، والأمراض المعدية، وانتشار الأسلحة الصغيرة.

4- اطروحة بعنوان حوكمة عمليات بناء السلام (دور الشركات الأمنية الحاصة):

بدأت هذه الاطروحة كدراسة رصدية لدور الشركات الأمنية الخاصة في عمليات بناء السلام وانتهت كدراسة أكثر طموح، تستوعب مسعى بحثي هادف الى ابتداع اطار لدعم ممارسات بناء السلام.

5- تشكيل أجندة الحوكمة الأمنية في بناء السلام بعد الصراع للكتاب: آلان برايدن وتيموثي دونايس وهاينر هانجي

ناقشوا فيه قرار إنشاء لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة على أن اعتراف المجتمع الدولي بالحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لمنع تكرار الصراع في الدول الهشة، في الواقع لا تزال هناك فجوات كبيرة في تطوير المفاهيم والسياسات والممارسات التي من شأنها تسهيل ما بعد الصراع وبناء السلام وجعله أكثر فعالية.

دراسة البعد الأمني لبناء السلام بعد الصراع وتطبيق نهج الحوكمة الأمنية على نطاق القضايا الأمنية التي يجب معالجتها من قبل كل من مجتمعات ما بعد الصراع والمجتمع الدولي بدءًا من إصلاح قطاع الأمن (SSR) إلى نزع السلاح، التسريح وإعادة الإدماج (DDR) وكذلك سيادة القانون والعدالة الانتقالية.

6- مقال بعنوان: عندما يلتقي مجتمع الأمن بتوازن السلطة: الآليات الإقليمية المتداخلة الحوكمة الأمنية

للكاتبات **إيمانويل أدلر وباتريسيا غريف**

تطرق فيه الى الجدل حول تنوع النظام الدولي في العلاقات الدولية، وهيمنة الأنظمة الأمنية القائمة على المؤسسات الإقليمية والعالمية، العامة والخاصة، وشبكات الأمن المختلطة، وكذلك أنواع مختلفة من المجتمعات الأمنية.

سادسا: مناهج الدراسة

1- منهج دراسة حالة:

بحيث يتميز هذا المنهج عن المناهج الأخرى بكونه يهدف إلى التعرف على وضعية معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة، وبعبارة أخرى فالحالة التي يتعذر علينا لأن نفهمها أو يصعب علينا إصدار حكم عليها نظرا لوضعيتها الفريدة فان استخدام منهج دراسة الحالة يمكن من جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بها كما يسمح بتحليلها والتعرف على جوهر موضوعها، ثم التوصل إلى نتيجة واضحة بشأنها.

2- المنهج التاريخي:

من خلال الحديث عن التطور التاريخي للأمن والحوكمة الأمنية وبناء السلام لفترة مؤرخة مرورا بعدة مراحل يمكن من خلالها ابراز التغيير المفاهيمي وفق مراحل تاريخية معينة.

3- منهج تحليل المضمون:

تم الاعتماد على منهج تحليل المضمون الذي يهتم بدراسة الظواهر والأحداث ولكشف العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة

سابعا: الإطار النظري للدراسة

1- الليبـــراليـــة المؤسساتية:

إتجه الليبراليون في الثمانينات من القرن العشرين إلى الإهتمام بالمؤسسات الدولية لتقوم بجملة من الوظائف التي لا يمكن للدولة أن تقوم بها بمفردها، وعلى نقيض الرؤى

الواقعية إزاء الأمن الدولي التي شككت في دور المؤسسات الدولية في إحتواء النزاعات ومنع إندلاع الحروب، فإن الليبراليين الجدد يؤكدون دور هذه المؤسسات في تحقيق الإستقرار والتعاون كما أن تعريفهم للأمن أصبح يفهم من خلال منطلقات أوسع وهذا ما جعلهم يؤكدون على أهمية الحوكمة الأمنية وركزوا على بناء المؤسسات وإيجاد الأنظمة والبحث عن المكاسب المطلقة بدلا من المكاسب النسبية.

2- النظرية التأسيسية (الأنطولوجية):

وندرس من خلالها كيف يمكننا وضع تصور للحوكمة الأمنية ؟ كيف تختلف إدارة الأمن عبر مناطق جغرافية مختلفة، ومخاطر أمنية مختلفة ومستويات مختلفة من التحليل؟

3- مقاربات بناء السلام لمجتمعات ما بعد الصراع:

نتطرق من خلاله إلى تحليلات ذات علاقة بمقاربات بناء السلام وتحويل النزاع والدبلوماسية الوقائية وذلك لمواجهة تجدد الصراع والتطرف والعنف والإرهاب الذي يحكم على مشاهد الدولة بعد النزاع، كما ستساعد أنماط التنظير على تفكيك مفهوم حكومة الأمن في الدراسات الدولية.

ثامنا: مجالات الدراسة

1-المجال المكاني:

تنحصر حدود الدراسة في مناطق ما بعد النزاع على العموم وعلى الخصوص تم التطرق الي دولة روندا في البحيرات الكبرى في افريقيا كنموذج رائد في الحوكمة الأمنية.

2-المجال الزماني:

تنحصر هذه الدراسة ضمن المجال الزماني الممتد من فترة نهاية الحرب الباردة إلى غاية 2021

تاسعا: صعوبات الدراسة

تمثلت صعوبات الدراسة في صعوبة الحصول علي مصادر ومراجع تخدم موضوع الحوكمة الامنية نظرا للظروف الوبائية التي تمر بها البلاد واجرآت الحجر الصحى وصعوبة التنقل.

عاشرا: تفصيل الدراسة

تناولت هذه الدراسة ثلاث فصول:

تمحور **الفصل الأول حول: الحوكمة الأمنية بعد النزاع مقاربة معرفية** تطرقنا من خلاله إلى تحول في المفهوم التقليدي لعديد المفاهيم والتعريفات مثل الأمن والدول الهشة والسلام وطبيعة التهديدات ومجالاتها فبرزت معارف اخري ظهرت كأدوات وآليات تتكيف مع هذا التحول، فجاء الاهتمام بمفهوم الأمن العالمي في ضوء التطورات والأحداث المتسارعة التي شهدها المجتمع الدولي والعلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

كما حمل **الفصل الثاني عنوان: الحوكمة الأمنية وبناء السلام بعد النزاع: الإنجازات والتحديات،** وتطرقنا من خلاله إلى مجموعة من الاليات التي ساهمت في اصلاح قطاع الامن في مجتمعات ما بعد النزاع وكذلك اشرنا إلي بعض مخرجات النزاع والتي تمثل تحدي للحوكمة الأمنية في هذه المجتمات وهذا ضمن اطار مؤسساتي يضمن الأمن.

كما تناول **الفصل الثالث: الحوكمة الأمنية في روندا وسياسات بناء السلام ما بعد النزاع بين التحديات والآفاق،** وتطرقنا من خلاله إلي اصلاح قطاع الأمن في روندا كنموذج ناجح استطاعت روندا من خلاله أن تمضي قدما نحو التحول الديمقراطي

والعدالة والتنمية الاقتصادية ، وهذا عقب سنوات من عدم الاستقرار السياسي، ونشوب حرب أهلية راح ضحيتها قرابة المليون إنسان في رواندا، وما خلفته تلك الحرب من آثار دمرت القطاع الأمني والعقد الاجتماعي وغيرها من قطاعات الامن.

الفصل الأول:

الحوكمة الأمنية لفترة ما بعد النزاع مقاربة معرفية

تمهيد

عرف المجتمع الدولي تطورات وتحولات عالمية خاصة مع انتهاء الحرب الباردة حيث برزت نقاشات حادة تدور أساسا حول قضايا ومسائل عديدة أبعد من نطاق الاهتمامات التقليدية التي تركز على الصراع العسكري بين الدول، لذا أصبحت هذه النقاشات حول طبيعة الأمن والسلام وما صاحبهما من تحول في مسار النزاعات ونتائجه وما ترتب عليه من واقع عجزت بموجبه قدرة بعض الدول على التعامل وضبط المشاكل المجتمعية، مما أدى الى إتساع دائرة النزاعات الداخلية واتسعت بدورها الآثار على المستويات الداخلية والخارجية للدول، من هذا المنطلق أخذ الإدراك الوطني والعالمي يدرك الواقع المعقد لإنتشار تلك النزاعات والصراعات، وما طرأ عليها من تحول في الإطار والمضمون وما أنتجه من دمار إنساني ومادي في المجتمعات المتأثرة فأصبح الاهتمام بموضوع السلام وبناء السلام والأمن في مناطق ما بعد النزاع يأخذ أبعاد تنظيمية مؤسساتية في اطار محوكم، واكثر شمول على الصعيد الفكري والممارسة من أجل تطوير مجموعة من آليات العمل تتسق مع الضرورات التي يمكن ان تتعايش وتتماشى مع التحولات العالمية ومع آثرها ومفاهيمها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة الأمنية وبناء السلام بعد النزاع

عرف حقل الدراسات الأمنية نقاشات حادة تدور أساسا حول الأمن والسلام الدوليين من أجل توسيع وتعميق أبعد من نطاق الاهتمامات التقليدية التي تركز على الصراع العسكري بين الدول، لذا أصبحت هذه النقاشات حول طبيعة ومعاني ومدلولات الأمن والسلام من أبرز القضايا التي ميزت الإنتاج النظري في حقل السياسة العالمية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

1-التعريف اللغوي للأمن:

هو الشعور بالطمأنينة وعدم الخوف والثقة في من حوله حيث يطمئن لهم ولا يخونهم ولا يفزعهم بالقول أو العمل. ولقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أصبح منكم آمنا في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا" (رواه الترمذي).[1]

فالأمن في مفهومه العام في الإسلام يعني الطمأنينة والسكينة في النفس وسائر شؤون الحياة، ولقد جاء في الآية 4 من سورة قريش: "الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"؛ وجاء أيضا في الآية 112 من سورة النمل: "وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الحق والخوف بما كانوا يصنعون".[2]

[1] "*مفهوم الأمن ومجالاته*"، اطلع عليه بتاريخ 10 سبتمبر، 2020،
https://sites,google.Com/site/cognitivetrips123/22/aldrs-alawl

[2] قرآن كريم: الآية 112 من سورة النمل.

ويمكن أيضا القول إن الأمن يعني صيانة أراضي البلاد وحريتها من العدوان الخارجي أما الأمن الداخلي فهو حفظ النظام داخل البلد كما يشير مدلول كلمة أمن على أن مصدرها مشتق من أمن يأمن أمنا وكذلك إلى الإطمئنان وعدم الخوف وأمن البلد إذا أطمئن أهله والأمانة ضد الخيانة والأمن عبارة عن الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وبالغير ومنه جاء الايمان وهو التصديق والوثوق وما ينتج عنهما من راحة نفسية.[1]

فالأمن سنة إلهية من سنن الخالق وأنه حالة شعورية لا يكون إلا بالإحساس به ولقد جاء في الآية 35 من سورة إبراهيم: "وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا"[2]

2-مفهوم الأمن إصطلاحا:

كان قيام الدراسات المهتمة بالأمن متوافقاً مع ظروف عالمية سياسية وعسكرية جديدة أعقبت الحرب العالمية الثانية والتوازنات والتكتلات والمحاور التي نتجت عن الحرب بين القوى الدولية، بالإضافة إلى الانتشار الكثيف للأسلحة والتطور النوعي الذي شهدته هذه الأخيرة، والذي أدى إلى تعديلات في النظام الدفاعي العالمي وثوابته التقليدية الموروثة، وفرض رؤية جديدة للأمن، وتحديد مجال جديد لأمن للدول.

وعبر ماكنمارا عن مفهومه للأمن الوطني، بكلمة واحدة شاملة وملمة، هي " التنمية" " فقال أن: " الأمن عبارة عن التنمية. ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن. " حيث تشمل تلك الكلمة عمق وأبعاداً كثيرة، فهي تنمية عسكرية وإقتصادية وإجتماعية، تنمية للموارد والقوى المختلفة، وتنمية للدولة والمجتمع، تنمية للعلاقات الخارجية والسياسة الداخلية. كما أنه لفت النظر إلى أن التنمية تعني في محتواها أيضاً استمرار الحياة، وهو

[1] عبد الكريم أبو مور، أنعام. *مفهوم الامن الانساني في حقل نظريات العلاقات الدولية مقاربه معرفية*." (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2013)، 24-25.

[2] قرآن كريم: الآية 35 من سورة إبراهيم.

ما كان يؤكد عليه الآخرون ويخصونه بالتعريف. وربط ماكنمارا بين التنمية ووجود إرادة القدرة على النمو ووجود الأمان.

كما ربط ماكنمارا بين الأمن والتنمية، وأوضح أنها لا تعني فقط الإهتمام بالجانب الاقتصادي بل يجب أن تشمل كل الأبعاد. فتنظيم الأمة لمواردها، وتنمية قدراتها يجعلها قادرة على الحصول على احتياجاتها الذاتية، وهو ما يساعدها على مقاومة الإخلال بالأمن أو اللجوء إلى العنف.[1]

أما مونتيسكيو فهم الأمن في علاقته بالحرية السياسية، في حين اشار ادم سميث الى الحرية وأمن الافراد الى أنها الحرية من الهجوم العنيف المتوقع على الفرد او على رفاهته[2]

3-الأمن في المقاربة الليبرالية المؤسساتية:

وجاء تعريف الأمن عند منظري المدرسة الليبيرالية المؤسساتية للرد على منظري الواقعية الجديدة التي تزعمها "كنيث والتز ويرى "كيوهان Keohane "و"مارتن " "Martin:أن بإمكان المؤسسات توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية في تحقيق الأمن الدولي رغم استمرار القوة العسكرية في العلاقات الدولية، ومع بداية الثمانينيات من القرن الماضي تزايد الاهتمام أكثر حول المؤسسات الدولية وذلك حتى تقوم بالأدوار التي عجزت الدولة عن القيام بها وعلى خلاف الرؤى الواقعية التي شككت بدور المؤسسات الدولية في معالجه النزاعات ومنع

[1] منصر، جمال. "*تحولات في مفهوم الأمن: من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف* ". مجلة دفاتر السياسة والقانون 1(2009): 5.

[2] سليم قسوم. *الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية*." (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2010)، 94.

اندلاع الحروب فليبراليون الجدد يؤكدون على الدور الذي يمكن ان تقوم به المؤسسات لتحقيق التعاون والاستقرار[1].

وبذلك يرى الليبراليون أن قيام تعاون موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي والذي يقصدها هنا: الدول، المنظمات الدولية والمؤسسات وكذلك الشركات الدولية والإقليمية يساعد على إيجاد سبل للتغلب على النزعة الأنانية للدول من خلال دفعها للتنازل عن مصالح ومكاسب آنية يمكن تحقيقها من خلال التعاون[2].

4-الأمن من منظور المدارس النقدية:

بعد الحرب الباردة ظهرت أحداث خاصة في شرق أوروبا وإفريقيا، والتي ظهرت فيها موجات من العنف الاثني أفضى الى مجازر جماعية، حيث شهدت رواندا ما بين شهر أفريل وجويلية من عام 1994 مقتل مليون مواطن من إقليم التوسي من طرف الهوتو.

هذه النزاعات الاثنية كانت من بين العوامل التي اسهمت في إطلاق محاولات جديدة من اجل توسيع مفهوم الأمن فمن خلال هذه الأحداث دخلت الدراسات الأمنية في هذه مرحلة من التوسيع والتي تميزت بتوسيع مفهوم الامن عموديا نحو الجماعات والافراد وأفقيا نحو القطاعات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية والبيئي أنتجت هذه الفترة مجموعة من الدراسات الأمنية من بينها:

[1] رضا شوادره، "*تطور مفهوم الامن الدولي في الدراسات الأمنية بين الاتجاه الحديث والتقليدي*". مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية –مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية 5(2018): 95.

[2] سناء طالب، "*دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي: دراسة حالة الاتحاد الإفريقي*" (رسالة ماجستير، جامعة قالمة، 2020)، 32-33.

أ- مدرسة ويلز:

سعت إلى وضع مفهوم خاص، من خلال مقال نشره كين بوث مع بداية التسعينات بعنوان الانعتاق والأمن، تناول فيه كيفية تحرير الأفراد وجماعات المجتمع من القيود المادية، والإنسانية، كالفقر وسوء التعليم والقمع السياسي فالتحرر والانعتاق هما وجهان لعملة واحدة ان مدرسة ويلز للدراسات الأمنية فمنحت مفهوم أخر لتوسيع الأمن يتعلق بالفرد كوحدة تحليل، والذي يكون مهدد من مصادر غير عسكرية التي قد تتكون في مجالات أخرى تتعلق بالأمن الإنساني، والسياسي، الأمن الغذائي، وغيره من المجالات التي صنفت ضمن مجالات الأمن الموسعة.

ب- مدرسة كوبنهاغن:

لم تحصر مدرسة كوبنهاغن مفهوم الأمن في الجانب المتعلق بالدولة كفاعل وحيد ورئيسي، وأن طبيعة التهديدات هي العسكرية فقط، بل وسعت من دائرة هذه التهديدات التي تهدد العالم والدولة والفرد لذلك شمل الأمن في نظر رواد مدرسة كوبنهاجن مفاهيم الأمن السياسي العسكري الاقتصادي البيئي المجتمعي[1].

5-مفهوم الأمن الجماعي:

يعنى مفهوم الامن الجماعي ان امن "الجزء" يتعين ان يكون مرتبطا بأمن الكل ومن ثم فأن أي تهديد يقع على "الجزء" يكون مواجهة هذا التهديد يقع على عاتق الكل وليس على عاتق الجزء المهدد فقط.

[1] منير العمري، " *الأمن المجتمعي: مفهومه وعلاقته بالقطاعات الامنية الأخرى*". مجلة آفاق علمية 4(2020): 581-583.

أ- شروط تحقيق الأمن الجماعي:

هناك شروط يجب توافرها ويتفق عليها من جانب الوحدات المشاركة لتحقيق مفهوم الأمن الجماعي وهي:

•أن تكون هناك قواعد عامة واضحة لهذا التنظيم (تنظيم الأمن الجماعي) متفق عليها من كافة الاطراف .

•أن يتوافر جهاز او هيكل له سلطة التقرير بحدوث خلل في هذه القواعد ام لا .

•ان تكون هناك ادوات ووسائل توضع تحت يد هذا الجهاز وتساهم في التطبيق

•ان يكون هناك نظام رقابي ليراقب مدى تطبيق هذه القواعد.[1]

ب- الأمن المجتمعي:

ظهر مصطلح الأمن المجتمعي من طرف مدرسة كوبنهاجن من خلال التركيز على الاخطار التي تهدد المجتمعات واعتبارها أخطار قومية هويتيه، اثنية، ودينية أي أن الإطار التحليلي بدأ يهتم بالأمة كوحدة تحليل وما تحمله من قيم متعلقة أساسا بالهوية .

ج- المعضلة الأمنية المجتمعية:

المعضلة الامنية المجتمعية تأتي نتيجة انعدام الثقة بين الجماعات، التي قد تؤدي الى صدمات مجتمعية ذات اشكال غير عنيفة، أو أشكال عنيفة مسلحة، أين يمكن أن تحدث المعضلة الأمنية حين تشعر مجموعة مجتمعية أن قيمها الأساسية أصبحت مهددة من طرف مجموعة مجتمعية أخرى، أو من مؤسسة الدولة التابعة لها وعليه فإن المجتمع

[1] عبير الفقي،" *ملخص لمفهوم الامن الجماعي وتطبيقاته وتطور فكرة الامن الجماعي في افريقيا 2012*." اطلع عليه بتاريخ 08 فيفري، 2021، https://www.elsyasi.com/art_detail.aspx?id=345

أو المجتمعات الأخرى تكون لها ردة فعل من خلال إستدعاء ونشوء معضلة أمنية مجتمعية[1].

المطلب الثاني: مفهوم السلام

1-تعريف السلام:

أ- السلام لغة:

لقد قام علماء اللغة بتعريف لغوي للسلام على انه لفظ يحتوى على معاني متعددة، فيقصد به الصلح والنجاة والسلام والخلاص والطاعة والمسالمة والتوافق والتفاهم فيقال سلم سلام وسلاما من كل عيب او آفة بمعنى نجا وبرئ منها وتسالم القوم بمعنى تصالحوا وتوافقوا، ويقال أيضا سلام اي صلح مثل سلام بين دولتين فالسلم من المسالم فيقال قول سلم اي مسالمون فيجوز القول أنا سالم لمن سالمني وحرب لمن حاربني أي أسالم من سالمني وأحارب من حاربني وعليه فإن السلام يعني حالة من التفاهم والتوافق بعيد عن الحرب ويقصد به أيضا حالة مضادة لظروف الحرب والصراع كما يقصد به العيش في سلام بعيد عن الصراع من خلال فترة زمنية معينة بين جماعات بشرية بداية من الأسر وانتهاء بالمجتمع الدولي.[2]

ب- السـلام إصطلاحا:

السلام من المفاهيم التي تناولها العديد من الفقهاء والباحثين والمفكرين وإن كان الاتفاق بينهم على أن السلام هو حاجة إنسانية تسعى إليها كافة الشعوب والحكومات بغية تحقيق الاستقرار والتنمية في كافة مجالاتها إلا أنهم اختلفوا في مفهوم موحد له وإن

[1] العمري، *الأمن المجتمعي*، 586-587.

[2] الياس عجابي، " *تفعيل نظام الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين*." (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2010)، 12-13.

كان لفظه صريح يدل على أنه نقيض الحرب وحالة تتضمن تشكيلة من المبادئ والسلوكيات التي تعكس المستوى النظامي للحال الذي ترغب فيه الدول، والحكومات وتنشده البشرية جمعاء.[1]

2-أشكال السـلام:

يتخذ السـلام ثلاث أشكال حسب **مايكـل لانـد:**

-السلام الدائم:

هو عبار عن تعاون بين الدول على أساس قيم مشتركة ومصالح متوافقة، بدرجة كبيرة لها، يعد السلام الدائم أساسا متينا للعلاقات السلمية بين الدول، ذلك لأن الدول تجمعها قيم أساسية قوية وتربطها في الوقت ذاتها مصالح اقتصادية وعسكرية مشتركة، إلا ان هذا السلام قد يتعرض الى خلافات حول عدد من القضايا لكنها خلافات لا تخرج في حلها عن الأطر الدبلوماسية.

-السلام المستقر:

يصف السلام المستقر حالة من العلاقة تحتوي على درجة توتر أعلى من تلك الموجودة في السلام الدائم، فهو علاقة إيصال حاضر، وتعاون محدود في بعض المجالات، في سياق شامل لنظام أساسي او استقرار وطني وتكون هناك اختلافات في القيم والأهداف ولا يوجد أي تعاون عسكري، لكن النزاعات يتم حلها بوجه عام بطرق لا عنيفة، يمكن التنبؤ بها الى حد كبير ويكون احتمال نشوب حرب منخفضة، ومن أمثلة السلام المستقر الإنفراج في العلاقات الأمريكية السوفيتية أواخر التسعينات.

[1] موريس انجريس، *منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية*، تر. بوزيد صحراوي واخرون (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006)، 160.

-السلام غير المستقر:

إذ لم تحل النزاعات وأستمر تصاعد التوترات فإن الصراع قد يدخل بمرور الوقت مرحلة تعرف بالسلام غير مستقر، ويكون فيه حدة التوتر والشك بين الأطراف ولكن مع غياب العنف أو عنف متفرق، ويسود السلام السلبي على عكس ما ورد في فتره السلام الدائم، لأنه على الرغم من عدم نشر قوات مسلحة او عدم استخدامها إلا ان كل الأطراف تنظر إلى بعضها بعض كأعداء والعلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية وإيران سنة 1995 خير مثال على السلام غير مستقر[1].

- السلام المستدام:

يمكن إرجاع الأساس المفاهيمي للحفاظ على السلام الى يوهان في عمله حول مفهوم "السلام الإيجابي" الذي يتطلب بناء وتعزيز العوامل التي تعزز السلام، ومن بينها" السلام اليومي" مثل التضامن والرحمة بين مختلف الأعراق والمجموعات والعوامل النظامية مثل التوزيع العادل للموارد والمؤسسات التي تعمل بشكل جيد، والتسامح مع إحترام حقوق الأخرين والأمن من الأذى الجسدي والحصول على الغذاء ومياه شرب نظيفة.

ولعل أبرز التحديات التي تعترض دراسة هذا المفهوم تتمثل في الافتقار لتعريف محدد متفق عليه، ففي تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي الذي جاء

[1] حفناوي مدلل، " *الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلام والأمن الدوليين*." (رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2012)، 110-111.

تحت عنوان "خطة للسلام" الصادرة عام 1992، أوضح من خلاله أنه "العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شانها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب العودة إلى حاله النزاع[1]"

3-العلاقة بين السلام المستدام والديمقراطية:

يتفق غالبية الباحثين على مقولة أن النظم الديمقراطية أكثر ميلا للسلام المستدام، لأنها محكومة بضوابط توفيقية تمنعها من استعمال القوة ضد الدول التي تعتنق نفس المبادئ، وتسعى الى التعاون معها لأن الديمقراطية في رأي كسنجر تميل لحل الخلافات باستعمال المنطق وليس بالقوة والحرب.[2]

إن السلام تطور بتطور العلاقات الدولية وتطور المخاطر وضمن هذا السياق لاحظ الأستاذ دانييل كولار أن المجتمع الدولي نهج عدة سبل بغية تحقيق هذا الهدف فهناك السلام بواسطة الردع، ومراقبة التسلح، والسلام بواسطة الإنفراج مثل الذي أعقب أزمة كوبا وموت ستالين وتجسد بإرادة العظمتين عبر دخول في عصر التعايش وغيرها من السبل التي تعتبر الطريق للسلام والأمن[3].

4-السلام من منظور المقاربة الليبيرالية البنيوية: "أطروحة السلام الديمقراطي:

يرتكز الأمن بالمنظور الليبرالي البنيوي على أطروحة السلام الديمقراطي لميكائيل دويل وبروس راست والتي تقوم فكرتها على الربط بين التحليل الأمني والمتغير الديمقراطي، بحيث يؤدي انتشار الديمقراطية وترسيخها بين الدول وعلى مستوى بنى

[1] مبروك ساحلي، " *نظرية السلام الديمقراطي كألية لتحقيق السلام المستدام*". مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية 3(2020): 03

[2] ساحلي، *نظرية السلام الديمقراطي كألية لتحقيق السلام المستدام*، 12.

[1] إدريس الكريني، *"المخاطر الدولية الجديدة ومستقبل السلم والامن الدوليين"*. مجلة الدراسات الاستراتيجية 12(2008): 01-03.

النظام الدولي على تكريس أطر السلام الدائم وفتح المجال أمام مسارات جديدة للسياسة الدولية بسمتها الرئيسية المرتكزة على التعاون ونبذ الصراع.

تقوم فكرة السلام الديمقراطي على الترويج للمؤسسات الليبرالية للصداقة بين الأمم الديمقراطية وهو ما أكده كل من الباحثين الليبراليين مثل بروس راست ومايكل دويل، الذين أقروا بوجوب أن يحل السلام الدولي بين الديمقراطيات المتطورة، ويمكن تعريف السلام الديمقراطي على أنه قدرة بعض المجتمعات على حل خلافاتها ونزاعاتها بصورة سلمية على الرغم من امتلاكها وسائل العنف.

في مقال مايكل دويل 1983" كانط والارث الليبرالي والشؤون الخارجية"، رأى بأن الدول الليبرالية لا تحارب بعضها البعض، ويستدل دويل لدعم حجته بغياب الحرب بين دول الليبرالية سواء كانت متاخمة أو غير متاخمة لا طيلة 200 عام تقريبا، قد يكون له أهمية وأن الديمقراطية هي التفسير الصحيح للسلام.[1]

5-الدبلوماسية الوقائية كآلية لتحقيق السلام:

عرَّف السكرتير العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة بطرس غالي في تقريره المعنون "خطة للسلام" الدبلوماسية الوقائية بأنها: "العمل الرامي إلى منع نشوء منازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها"، كما أضاف موضحا في تعريفه أيضاً أنه: يمكن أن يتولى مهام الدبلوماسية الوقائية السكرتير العام شخصياً، أو يقوم بتكليف كبار الموظفين أو عن

[1] سيد أحمد فوجيلي، *الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن* (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2013)، 108.

طريق الوكالات والبرامج المتخصصة، أو بواسطة مجلس الأمن، أو الجمعية العامة، أو المنظمات الإقليمية بالتعاون مع الأمم المتحدة[1]."

من خلال تحليل أجندات السلام نجد أن الدبلوماسية الوقائية لها جملة من الأهداف تتظافر كلها في تحقيق السلام والحفاظ عليه والحد من النزاعات الدولية، وبناء السلام من خلال بذل جهود في دعم وتوفير المساعدات الانسانية. حصر أسباب النزاع والتدخل لفضه ومنع تجدده مستقبلا ومن اجل تحقيق هذه الاهداف كان لزاما ان تكون هناك استراتيجية للدبلوماسية الوقائية للحفاظ على السلم والامن الدوليين ومنع الصراعات والنزاعات.[2]

أما السلام الدولي حسب كيسنجر يري إنه لا يتحقق الا إذا كان هناك رضا بشرعية دولية تصونها ترتيبات عملية متفق عليها ذات أهداف وأطر محددة تتبلور في إطار الدبلوماسية الوقائية التي يعتقد كيسنجر أنه على عاتقها يقع التوفيق في الحلول التي من شأنها أن تؤدي إلى تجنب اللجوء أو استعمال قوة السلاح مما يؤدي الى وقوع حالة من اللاسلم[3].

المبحث الثاني: الحوكمة الأمنية دراسة في المفهوم

يشير مصطلح الحوكمة الأمنية في الغالب إلى العملية المستخدمة لإصلاح أو إعادة بناء القطاع الأمني في دولة ما، كحتمية نظرا لعجزها عن تغطية العجز والفراغ الأمني

[2] مدلل، *الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلام والأمن الدوليين*، 89.

[2] مدلل، *الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلام والأمن الدوليين*، 106.

[3] محمد حسنين هيكل، *الحل والحرب* (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 1983)، 91.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة الأمنية

1-تعريف الحوكمة لغة:

أشتق مصطلح الحوكمة من الحكم وما يستلزم ذلك من الالتزام والانضباط والسيطرة وذلك بوضع القواعد والضوابط التي تحكم السلوك، مع ضمان إدارة وقيادة قوية ورقابة منضبطة حازمة وإدراك لكافة الظروف الداخلية والخارجية للعمل في المنظمات. والاحتكام وما يقتضينه من وجود مرجعيات قانونية وأخلاقية وإدارية وثقافية يتم الرجوع إليها، وكذلك تراكم تجارب وخبرات يتم الاستفادة منها.

2-تعريف الحوكمة اصطلاحاً:

يمكن وضع تعريف للحوكمة على أنها مجموعة من القواعد والقوانين والمعايير والإجراءات التي تسري بموجبها إدارة المنظمات، والرقابة الفاعلة عليها، ويقع على عاتقها مسؤولية تنظيم العلاقة بين الأطراف الفاعلة في المؤسسة، وأصحاب المصالح، وتساعد القائمين تحديد توجه وأداء المنظمة، ويمكن من خلالها حماية المصالح.[1]

على الرغم من وضع بعض التعريفات إلا أن العلماء والباحثين لا يتفقون على ترجمة موحدة لمصطلح gouvernance باعتباره فن وطريقة الحكم كما نجد كذلك ترجمات مختلفة ومتعددة لهذا المصطلح منها الحكامة، والحكم الرشيد، والحكمانية والحوكمة والتدبير الجيد والقيادة الجيدة وغيرها وهذا ما خلق ارتباك لغوي واضطراب في الاستعمال السليم لهذا المصطلح لدرجة جعلت المفكر محمد الجابري في كتابه(العولمة تدخل عمق الزجاجة) يدعو الى الاحتفاظ بالمصطلح الغربي وكتابته بأحرف عربية و سير على منوال الدكتاتورية، الديمقراطية، الليبرالية إلى آخره، إلا أن الملاحظ هو أن الاتجاه العام

[1] رزان صلاح، "*ما هي الحوكمة*." اطلع عليه بتاريخ 06 فيفري، 2021، ما_ هي _الحوكمة/https://mawdoo3.com

في المشرق العربي اعتمد على مصطلح الحكم الرشيد في حين ان الاستعمال السائد والرائد في أدبيات المغرب العربي هو مصطلح الحكامة.[1]

عرّف كل من **إيمانويل أدلر وباتريشيا جريفند** الحوكمة الأمنية على أنها نظام للحكم يصوره الأفراد الموجودين والجهات الفاعلة المؤسسية التي تهدف إلى تنسيق وإدارة وتنظيم جماعة ردا على التهديدات التي تمس أمنهم الجسدي والأنطولوجي، أما المنظرون الواقعيون يعتبرون النظام ضعيفًا للغاية ووجوب حوكمة الأمن الدولي يكون عن طريق القوة أو الهيمنة أو الإمبراطورية أو بعضها مزيج منهما[2].

المطلب الثاني: حوكمة القطاع الأمني

يهدف إصلاح القطاع الأمني في تعريفه الأبسط إلى تعزيز فعالية المؤسسات الأمنية وضمان إدارتها في ظل مراقبة مدنية. يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، كما أن الهدف من الإصلاح هو دعم تطوير "مؤسسات أمنية فعالة وإدماجيه وخاضعة للمساءلة، بما يتيح المساهمة في السلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة وتمتع الجميع بحقوق الإنسان.

باتت أهمية السرعة في إصلاح القطاع الأمني غداة النزاع جلية عندما تيقن المجتمع الإنمائي من أن عمليات بناء السلام لا يمكن أن تتحقق بفعالية في أوضاع

[1] فاطمة حموته، *"الأمننة في ظل الحوكمة العالمية دراسة حالتي البيئة والصحة."* (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2018)، 35.

[2] EMANUEL ADLER. PATRICIA GREVE, "*When security community meets balance of power: overlapping regional mechanisms of security governance*", Review of International Studies 35 (2009):65, DOI:10.1017/S0260210509008432

يعيش فيها الفرد في ظل تهديد العنف المستمر، فالأمن شرط مسبق لتحويل التفاعلات الاجتماعية السلبية إلى تفاعلات إيجابية[1].

1-الحوكمة الامنية من منظور ليبرالي:

يعتبر أنصار الاعتماد المتبادل الليبراليين قوة للسلام والتعاون، حيث انهم طوروا الليبرالية الكلاسيكية من حيث الاهتمام بدور الدولة كفاعل أساسي الى جانب فواعل أخرين. وهم عكس الواقعيين، فإنهم لا يمكن ان يضعوا قيم الدولة كمعيار أساسي في العلاقات الدولية بل يدركون الدور المؤثر للجهات الفاعلة من غير الدول، ويفترضون أن هذه الأخيرة تتسبب في تراجع سلطة الدولة.[2]

2-الحوكمة والليبيرالية الجديدة:

التيار الليبرالي الجديد يؤمن بان المنظمات الدولية والمؤسسات الاقليمية أصبحت تتفاعل مع بعضها بصورة أكثر تعقيداً مع مطلع الألفية وبالتالي تبدلت أسس فرض القوانين والمعايير بينها وأصبحت تتشارك مع المنظمات الدولية الأكبر في وضع هذه القوانين بل وفي عملية فرضها على الدول. وبالتالي فإن الاقليمية الجديدة غيرت وطورت بدورها الحوكمة. فبدلاً من أن تكون المنظمات الاقليمية مجرد حلقة وصل بين الاتفاقات والمبادئ التي تشكلها المنظمات الدولية الكبرى وبين الدول والحكومات المحلية، اليوم أصبحت مبادئ واتفاقيات المنظمات الاقليمية يتم تشكيلها من تلك القوى المحلية

[1] تقرير الحوكمة في المنطقة العربية. " *التنمية المؤسسية في سياقات ما بعد النزاع نحو مجتمعات سلمية وإدماجية ومؤسسات خاضعة للمساءلة* "، الأمم المتحدة 3(2019): 73.

[2] توفيق بوستي، *مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية* (تركيا: المعهد المصري للدراسات، 2019)، 13.

والشركات وجماعات الراي العام وجماعات الضغط الشعبية ثم تتحول الى قيم واتفاقيات تحميها المنظمات الدولية وتفرضها على الدول الأعضاء [1].

المبحث الثالث: الحوكمة الأمنية وبناء السلام في الدول الهشة

برز دور الحوكمة الأمنية في المجتمعات الفاشلة على اعتبار أنها تساعد في عملية إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع وفق نهج متكامل، ويهدف إصلاح القطاع الأمني في سياقات ما بعد النزاع إلى تحقيق الاستقرار في بيئة هشة لفسح المجال أمام تحقيق السلام المستدام وبناء المؤسسات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. والمساهمة في المصالحة الوطنية فغالبا ما تكون المؤسسات الأمنية مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان وبالتالي، يمكن لإصلاح المؤسسات الأمنية، إلى جانب المؤسسات القضائية، أن يساعد في توحيد المجتمع المنقسم. ويسمح الاستقرار بعودة النازحين داخليا إلى ديارهم وهو حدث إيجابي بحد ذاته يعيد إرساء الثقة في المؤسسات الأمنية[2].

المطلب الأول: مقاربة معرفية للدولة الهشة

تقاس قوة الدول بما تقدمه لشعوبها من خدمات ترضي المواطن وتجعل حياته آمنة وكريمة ومرفهة، إضافة إلى محددات أخرى تتعلق بالسيادة والقوة العسكرية والإدارة السياسية والتشريعات والقوانين التي لا يستقيم النظام إلا بها، ومتى ما عجزت الدولة عن كل ذلك صارت أكثر ضعفًا وأصبحت عرضة للانهيار، ولأن الدولة بمفهومها الحديث ظلت مضمارًا للنقاشات والمراجعات التي تهدف إلى الوصول إلى تعريفات نموذجية للدولة

[2] خالد، رنا. "*تطور نظريات العلاقات الدولية وتأثيرها على الحوكمة العالمية*." اطلع عليه بتاريخ 07 فيفري، 2021، https://ifpmc.org/تطور-نظريات-العلاقات-الدولية-وتأثيره/

[2] تقرير الحوكمة في المنطقة العربية، *التنمية المؤسسية في سياقات ما بعد النزاع*، 74.

القوية والضعيفة والفاشلة وغيرها من التعريفات التي ترتكز على محددات أو مؤشرات في حال تطبيقها على دولة ما يتضح للدارس قوة تلك الدولة من ضعفها.

1-تعريف الدولة الهشة

1-1-الدولة الهشة لغةً :

الهش في لسان العرب، هو الخوّار الضعيف سريع الكسر، وهو أيضًا الرخو اللين. قال ابن منظور: الهش والهشيش من كل شيء ما فيه رخاوة ولين. ويقال هَشَّ الخبْزُ ونحوُه بمعنى رَقَّ وجَفَّ حتَّى صار سريع الكسر، وهشَّ الشَّخصُ، أي صار خَوّارًا ضعيفًا.[1]

1-2-الدولة الهشة اصطلاحًا:

بدأ الاهتمام بمفهوم الدولة الفاشلة من قبل أكاديميّي السياسة وصانعيها منذ بداية الثمانينيّات، إلّا أنّ الترويج السياسي له ظهر في أوائل التسعينيّات في خطاب مندوبة الولايات المتحدة الأميركية في الأمم المتحدة، في سياق حشد الجهود الدولية لمساعدة الصومال وإنقاذها. وتلى ذلك ترويج للمفهوم من خلال استخدام المصطلح على يد كلّ من جيرالد هيلز وستيفن راتنر، من خلال دراسة نُشرت لهما في العام 1993 في مجلة السياسة الخارجية، الصادرة في الولايات المتحدة الأميركية، ثمّ الدراسة التي أعدّها ويليام زارتمان عن الدولة المنهارة في العام 1995.وبعد حقبة الحرب الباردة تكاثرت في أبحاث و تقارير السياسة والعلاقات الدولية مفردات ضعف الدولة وفشلها ومن ثم هشاشتها، وذلك

[1] مروة سامي جودة، "التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة "(رسالة ماجستير، جامعة المثنى، 2018)، 34.

عند تناول أدائها بالمجمل، ومدى تمكنها، خاصة، من مواجهة مشكلات مثل الفقر والحرب الأهلية ومختلف أشكال العنف والفساد أو النهوض بمهمات التنمية الشاملة.[1]

يُعدّ اصطلاح "الدول الهشّة" من المصطلحات غير المتماسكة نظريّاً، وقد وجد استخدامه الرائج، في البداية، من قِبل المؤسسات الدولية، كالبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمنظمات المعنية بالأوضاع المعقدة في الدول التي تعاني مشكلات جوهرية.

فمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ترى بأن الدولة الهشّة لديها قدرات ضعيفة على القيام بوظائف الحوكمة الأساسية وتفتقر إلى القدرة على تطوير علاقات بناءة متبادلة مع المجتمع.[2]

وفي تعريفه للدولة الهشة يرى البنك الدولي بأنها "تلك الدول التي تواجه تحديات في التنمية، تتمثّل في ضعف القدرات المؤسسية، وافتقارها للحكم الرشيد، ووجود حالةٍ من عدم الاستقرار السياسي قد تؤهلها إلى مستوى ما من العنف الداخلي، أو قد تكون تلك الحالة من عدم الاستقرار موروثة من صراعٍ داخليٍّ في الماضي القريب، وتعاني من انخفاض الدخل أيضا[3]."

لذلك استقر الدارسون في الفترة الأخيرة على مصطلح الدولة الهشة الذي استخدمه صندوق السلام العالمي بشكل رسمي عام 2014 في تقريره السنوي الذي يصدره بالتعاون

[1] م.عدنان سمير دهيرب، "التحديات التي يواجهها الاعلام في ظل الدولة الهشة"، مجلة البحث الإعلامي 44(2019): 73. DOI: https://doi.org/10.33282/abaa.v11i44.275

[2] سامي جودة، *التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة*، 34

[3] م.عدنان سمير دهيرب، *التحديات التي يواجهها الاعلام في ظل الدولة الهشة*، 74.

مع مجلة السياسة الخارجية الأمريكية، بعد أن ظل لسنوات يستخدم مصطلح لدول الفاشلة في تقاريره السابقة التي بدأها في العام 2005.[1]

1-3-أنواع الدول الهشَّة:

يمكن تصنيف الدول الهشَّة مستويات مختلفة، بل انّها تتوزَّع على مستويات أو فئات وفق ظروفها ومقوّماتها، وذلك على النحو الآتي

أ- الدولة الفاشلة (Failed state) :وهنا نتحدث عن أعلى مستويات الهشاشة، حيث تنعدم سيطرة الحكومة المركزية على أي من مرافقها ومؤسساتها، وحيث يتصارع أمراء الحرب للسيطرة على الأرض والثروات، ويعيش الشعب في فقر وخوف. من أبرز الأمثلة على الدول الفاشلة، الصومال وليبيا وجنوب السودان.

ب- الدولة المتأخرة أو المتخلّفة(Failing state) : وهي حالة الدول التي ترزح تحت وطأة عصيان مسلَّح واسع النطاق، وافتقار ملحوظ لشرعية الحكم، ووضع اقتصادي متدهور، وفي معظم الأحيان أزمة نزوح داخلي واسعة. وتُعتبر جمهورية اليمن خير مثال عن الدول المتأخرة.

ج- الدولة الضعيفة(Weak state) : وهي حالة الدول الخارجة من نزاعات أو أزمات، والتي تتمتّع بقدر كبير من الاستقرار، غير أن مؤسساتها لا تزال غير متماسكة، والثقة بين أطراف النزاع السابق مفقودة. حكومات هذه الدول تعتمد بشكل أساسي على دعم المجتمع الدولي، على سبيل المثال لا الحصر، كوسوفو وليبيريا[2].

[1] م.عدنان سمير دهيرب، *التحديات التي يواجهها الاعلام في ظل الدولة الهشة*، 83.

[2] باسم شعبان، "*الدولة الهشَّة ومعوقات دعمها*"، مجلة الجيش 368(2016):.
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%B4%D9%91%D9%8E%D8%A9-

1-4-مؤشرات الهشاشة:

أصدر صندوق السلام العالمي في العام 2005، تقريرًا سنويًا بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية الأمريكية، للدول الفاشلة، وفي 2014 استخدم التقرير للمرة الأولى مصطلح الدول الهشة بدلاً من الدول الفاشلة، معتمدًا في تقييمه لهشاشة الدول على ثلاثة مؤشرات رئيسية هي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولكل مؤشر من تلك المؤشرات أخرى فرعية سنركز على أهم تلك المؤشرات وليس جميعها[1].

1-4-1-المؤشرات الاقتصادية:

- التدهور الاقتصادي والفقر
- التنمية الاقتصادية غير المتكافئة
- رحلة الإنسان واستنزاف الأدمغة.[2]

1-4-2-المؤشرات السياسية:

أ- شرعية الدولة:

ينظر مؤشر شرعية الدولة إلى مستوى ثقة السكان في مؤسسات الدولة وعملياتها، ويقيِّم التأثيرات في حالة غياب هذه الثقة.[3]

ب- الخدمات العامة:

يشير مؤشر الخدمات العامة إلى وجود وظائف الدولة الأساسية التي تخدم الناس. فمن ناحية، قد يشمل ذلك توفير الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والبنية التحتية للنقل والكهرباء والطاقة والإنترنت والاتصال.[1]

---

[2] م.عدنان سمير دهيرب، *التحديات التي يواجهها الاعلام في ظل الدولة الهشة*، 73.

[1] صادق حجال، "*الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الانساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 2013/2011*." (رسالة ماستر، جامعة الجزائر 3، 2014)، 17-18.

[3] سامي جودة، "*التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة*"، 35.

ج- حقوق الإنسان وسيادة الدولة:

يراعي مؤشر حقوق الإنسان وسيادة القانون العلاقة بين الدولة وسكانها بقدر ما يتم حماية حقوق الإنسان الأساسية واحترام الحريات واحترامها. يبحث هذا المؤشر فيما إذا كان هناك انتهاك واسع النطاق للحقوق القانونية والسياسية والاجتماعية، بما في ذلك تلك الخاصة بالأفراد والجماعات والمؤسسات (مثل مضايقة الصحافة، وتسييس القضاء، والاستخدام الداخلي للجيش لأغراض سياسية، وقمع المعارضين السياسيين).[2]

1-4-3-المؤشرات الاجتماعية:

أ- الضغوط الديموغرافية:

يأخذ مؤشر الضغوط الديموغرافية في الاعتبار الضغوط التي تتعرض لها الدولة من السكان أنفسهم أو البيئة المحيطة بها.

ب- اللاجئون والمشردون داخليًا:

يقيس مؤشر اللاجئين والمشردين داخليًا الضغط على الدول الناجم عن النزوح القسري لمجتمعات كبيرة نتيجة لأسباب اجتماعية أو سياسية أو بيئية أو غيرها، ويقيس النزوح داخل البلدان، وكذلك تدفقات اللاجئين إلى الآخرين.[3]

---

[1] لزهر، عبد العزيز. *"الدولة الفاشلة مفهوم جديد في تحليل السياسة المقارنة"*. مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية 3(2020): 186.

[2] حنان دريسي، *" المؤشرات السياسية المؤشرات الاقتصادية المؤشرات الاجتماعية اشكالية بناء الدولة الوطنية في الصومال."* (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، 2009)، 26.

[1] حجال، *"الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الانساني في المنطقة العربية"*، 13-14.

ج- التدخل الخارجي:

يأخذ مؤشر التدخل الخارجي بعين الاعتبار تأثير وتأثر الجهات الخارجية في أداء الدولة، ولا سيما الأمن والاقتصاد. من ناحية يركز التدخل الخارجي على الجوانب الأمنية للمشاركة من الجهات الخارجية، سواء السرية أو العلنية، في الشؤون الداخلية للدولة المعرضة للخطر من قبل الحكومات أو الجيوش أو أجهزة المخابرات أو المجموعات العرقية أو الكيانات الأخرى التي قد تؤثر على التوازن السلطة (أو حل النزاع) داخل الدولة.[1]

المطلب الثاني: مقاربة معرفية لبناء السلام

يمكن القول أن الملامح المبكرة لهذا المفهوم بدأت مع نقاط ويلسون الأربع التي كان ينظر إليها على أنها ركائز لديمومة السلام بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بواسطة إقامة سلام توفيقي وضمان ديمومته بإقامة مؤسسة دولية راعية له وهي عصبة الأمم، لكن هذا المفهوم بدأ يتبلور مؤسساتيا مع تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة الدكتور بطرس بطرس غالي الصادر 1992 والمعروف بخطة السلام والذي قدم فيه رؤيته حول تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مفهوم شامل ومتكامل لإرساء السلم والأمن الدوليين مضمنا إياه أربعة مصطلحات رئيسية تشكل حلقة متكاملة تبدأ بالدبلوماسية الوقائية وتستمر مع صنع السلام وحفظ السلام لتصل إلى مرحلة بناء السلام، وكما ورد في الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم:

[1] لزهر، "*الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الانساني في المنطقة العربية*"، 189.

"كما كانت الحروب تتولد في عقول البشر ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلم". ويأتي تعزيز مفهوم بناء السلام ليشكل أحد هذه الحصون[1].

1-بناء السلام عند جون بوليدراخ:

يلخص "ليدراخ" إلى أن السلام سيكون الهدف الأول والأخير وانه سوف يعبر عنه في القرن الحادي والعشرين بإحدى ثلاث وسائل ليست متباينة.

أولا: فهو عملية وهيكل في آن واحد قابلة للتشكيل وفقا للعلاقات الإنسانية التي تتصف بقدر عال من العدالة وانحسار العنف.

ثانيا: يعبر عن بنية أساسية لمنظمة او نظام حكم يتجاوب مع النزاع الإنساني بوسائل غير عنيفة كحل أول وأخير.

ثالثا: رؤيا لنظم تتجاوب مع عنصري الاستمرارية والتلازم في العلاقات وفي المتغيرات.

بالإضافة "ليدراخ" رأى بناء السلام على أنه يتضمن المساواة والعدالة الاجتماعية، إضافة إلى الأفعال الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين العلاقات وتلبية الاحتياجات الأساسية، إضافة إلى نشاطات تغذي وتقوي السلام الموجود.[2]

---

[1] خولة محي الدين يوسف، " *دور الأمم المتحدة في بناء السلام*". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 3(2011): 489.

[1] ساميسون واخرون، سنثيا. *المقاربات الإيجابية لبناء السلام*. تر. فؤاد سروجي. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2007.

2-المقاربات المفسرة لمفهوم بناء السلام:

2-1- مقاربة التغيير في بناء السلام:

إن نظرية التغيير هي الأداة التي تشرح تطور التغيير ويمكن أن تستخدم لتحدد وتقيم مبادرات التغيير الاجتماعي مع بعضها البعض، وكيفية المساهمة في تحقيق نتائج على مستويات المدخلات والمخرجات والنتائج فنظرية التغيير يمكن أن تفسر من خلال الصلة بين الأنشطة ونتائجها. هناك أربع مستويات للتغيير حسب "ليدراخ"، وبدرجات مختلفة وبأهداف مختلفة مع درجات متفاوتة من النجاح وهي:

أ- التغيير السلوكي:

وهذا من خلال بناء جو من التسامح والثقة، وتبني حلول النزاعات وطرق غير عنيفة، وممارستها والارتباط بمجموعات أخرى، مثل وسائل الإعلام والمنظمات، والمجتمع المدني وحث الشباب على المشاركة السياسية وهذا للحد من العنف، وهذا من أجل اكتساب مهارات على القدرة على الاستماع إلى الآخر. وتفعيل دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية، والمساهمة في تغيير العلاقات بين قادة الأحزاب السياسية من خلال خلق أرضية مشتركة للحوار.

ب- التغيير الثقافي:

ما يلاحظ ان مبادرات وأعمال المنظمات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني التي تدعم المواقف وتروج لثقافة السلام، لا تكون فعالة إلا عندما تتمكن من الوصول إلى قاعدة جماهيرية من الناس والتغلب على التمييز على أساس الجنس، والطائفة، أو الدين،

أو المنطقة، وهذه المجموعة تبين كيف أن التغيير الثقافي يساعد على تحقيق مبادرات بناء السلام[1].

ج- التغير في العلاقات:

وهذا للتقليل من العنف، وأيضا للمساعدة على لعب أدوار مهمة وبناءه في عملية بناء السلام، العمل التشاركي بين الشباب وتفعيل دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية، والمساهمة في تغيير العلاقات بين قادة الأحزاب السياسية من خلال خلق أرضية مشتركة للحوار[2].

د- التغيير الهيكلي (البنيوي):

وهذا من خلال ترسيخ تغير هياكل السلطة المحلية والمتمثلة في تغير صناع القرار، وإشراك الشباب والالتزام بالقواعد والسلوك المنصوص عليها فأولويات بناء السلام تحولت إلى التغيير الهيكلي ومشاركة الطبقة الفقيرة، وإصلاح القطاع الحيوي كالصحة والاقتصاد...إلخ[3].

2-2- نظرية الاحتياجات الأساسية:

هذه النظرية تقوم على افتراض أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون لإشباعها وأن النزاعات تحدث وتتفاقم عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها أو أن هناك آخرين يعوقون إشباعها. وتشمل الاحتياجات الأساسية ما هو مادي وما هو معنوي، فالحاجة الى الطعام والمسكن والصحة كلها حاجات مادية بالإضافة إلى

[1] عمر جمعة، *بناء السلام في مجتمعات النزاع: دراسة في التجاوب المحلي وإعادة التأهيل* (العراق: مكتبة الهاشمي للكتاب الجامعي، 2019)، 113. https://www.researchgate.net/publication/333582807

[2] ساميسون واخرون، *المقاربات الإيجابية لبناء السلام*، 170.

[3] ساميسون واخرون، *المقاربات الإيجابية لبناء السلام*، 172.

ذلك فإن هناك حاجات غير مادية مثل الحاجة للحرية والحاجة للإنتماء والهوية والحاجة للعدالة[1].

2-3- نظرية التعليم الاجتماعي:

تمثل هذه النظرية أحد نظريات علم النفس التي تساعد بشكل كبير في فهم ما يدور داخل الإنسان في حالة النزاع وكيفية التعامل معه من أجل إيجاد وسائل سلمية لتسوية النزاع. ونظرية التعلم الاجتماعي فيما يخص مجال دراسات السلام والنزاع هي مبنية على انتقاد نظريات كانت قد سادت بشأن النزاع وأسست السلوك الإنساني فيه على فكرة الرد العدواني على إحساس الانزعاج[2].

2-4- نظرية نضج النزاعات الدولية للحل:

يفترض زارتمان أنه خلال مرحلة معينة من النزاع، تظهر الأطراف المتحاربة استعدادها للتداول بشأن مقترحات التسوية التي طالما تغاضت عنها في السابق، ويعود ذلك إلى إدراكها بأن أي بديل عن التفاوض سيؤدي إلى كارثة، فضلا عن أنه لا تلوح في الأفق أية علامات لإمكانية الحسم العسكري.

هنا نكون أمام ما يسمى بلحظة النضج والتي تحسّن وبشكل مفاجئ من فرص النجاح لجهود الوساطة. حيث يتحول قادة أطراف النزاع عن عقلية الانتصار لصالح عقلية التوفيق. وحسب تعبير فإن القبول بالحل التفاوضي لا يعود إلى إتباع إجراءات معينة فحسب، ولكنه يعود بالأساس إلى مدى جاهزية الأطراف لاستغلال الفرص،

[1] فهيل جبار جلبي، *بناء السلام والتماسك الاجتماعي في محافظة نينوى* (العراق: مطبوعات دار السلام وحل النزاعات في جامعة دهوك، 2017)، 20.

[2] خضر دلومي، *كتابات بناء السلام* (العراق: مطبعة خاني دهوك، 2014)، 21.

ومواجهة الخيارات الصعبة، وتقديم تنازلات متبادلة ومتكافئة، باختصار يجب أن تفعل الشيء الصحيح في الوقت المناسب.

2-5- نظرية النوع: Gander

ويرى بعض الباحثين في تلك النظريات أن المرأة قادرة بطبيعتها على أن تكون صانع سلام أفضل من الرجل، ولذلك فإن إقصائها من المجال العام يحرم البشرية من جهودها في صنع وبناء السلام .

ووصفت الباحثة "إليز بولدينغ" عملية بناء السلام على أنه أحد النشاطات التقليدية للنساء، وهن اللحمة الاجتماعية لكل مجتمع، يتعلمن كأطفال من أمهاتهن على الأغلب، مهارات صنع السلام وأدواراً سيتوجب عليهن أداؤها بعد الزواج، وداخل الأسرة، ومع الجيران، وتأكيداً لملاحظات بولدينغ، تصف كتابات منظمات نسائية قاعدية، دينية وعلمانية، النساء على أنهن يلعبن دوراً رئيسياً في صنع وبناء السلام[1].

3-نطاق عمل مفهوم بناء السلم:

إن تحديد النطاق الذي يعمل ضمنه مفهوم بناء السلم يشمل تحديد النطاق الزمني لهذا المفهوم أي اللحظة الزمنية ذات الصلة بالنزاع المسلح التي تشهد تطبيق ترتيبات بناء السلم، كما يشمل نوع النزاع المسلح بحد ذاته، إلى جانب تحديد النطاق الموضوعي المتمثل بأبرز الميادين التي يعمل من خلالها هذا المفهوم

[1] زياد الصمادي: *حل النزاعات: نسخة منقحة للمنظور الأردني*، برنامج دراسات السلام الدولي جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة ،2009- 2010،ص13.

أ- النطاق الزمني لإعمال ترتيبات بناء السلم:

يتعامل مفهوم بناء السلم مع مرحلة ما بعد النزاعات المسلحة ولاسيما المرحلة التي تعقب النزاع مباشرًة، والتيُ قدرت من قبل خبراء الأمم المتحدة كأول سنتين من المرحلة اللاحقة للنزاع، ففي هذه الفترة يظهر ما يخلفه النزاع من تحديات وثغرات بأجلي صورها، وفي الوقت نفسه تظهر فيها فرص معالجتها بشكل قد لا توفره المراحل التالية، فالقرارات والتوصيات المتخذة في هذه المرحلة ستحمل تأثيرات في السلم على المدى الطويل والمتوسط.

ويستفاد من ذلك أن مفهوم بناء السلم ذو طبيعة علاجية، فمن خلاله تتم معالجة العديد من آثار النزاع التي تؤدي إلى عدم استقرار المرحلة اللاحقة له وهشاشتها من الناحية الأمنية، كبقاء مرتكب أفعال إجرامية في النزاع دون عقاب أو كوجود مشكلات عالقة ترتبط باللاجئين، أو النازحين الذين شردهم النزاع، لكن من جهة أخرى هذه الإجراءات ذات طبيعة وقائية، فالوصول إلى نهاية نزاع ما لا يعني تحقيق السلم ما دامت بقية أسباب هذا النزاع متجذرة، الأمر الذي قد يدفع إلى دوامة العنف مجددًا[1].

ب- نطاق تطبيق بناء السلم وفقًا لنوع النزاع:

نستطيع القول أن مفهوم بناء السلم قابل للتطبيق فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وإن اختلفت أساليب التطبيق وآلياته في كلا المجالين، إلا أن الهدف يبقى معالجة مرحلة ما بعد النزاع وخلق مناخ من الثقة بين أطرافه السابقين، ومن الأنماط التي يمكن أن تتخذها تدابير بناء الثقة في أعقاب النزاعات المسلحة الدولية إنشاء مشاريع تعاونية مشتركة تربط بين أطراف النزاع المنتهي، كمشاريع تطوير الزراعة أو مشاريع الربط الطرقي أو الكهربائي وغيرها من المشاريع المشتركة.

[1] خولة محي الدين يوسف، *دور الأمم المتحدة في بناء السلام*، 496.

تختلف أدوات بناء السلم في إطار النزاعات المسلحة الدولية فتتمثل بأحكام القانون الدولي التي يمكن أن تعالج آثار هذه النزاعات كالمعاهدات المتعلقة بتنظيم التسلح أو الأحكام الخاصة بحل المسائل القانونية المتنازع عليها نتيجة تلك النزاعات، في حين نجد مزيجًا من الجهود الدولية، والمحلية فيما يتعلق ببناء السلم الداخلي أي حالة النزاعات المسلحة غير الدولية، ودون أن يقتصر ذلك على أحكام القانون الدولي[1].

ج- النطاق الموضوعي لتطبيق ترتيبات بناء السلم:

توجد ميادين رئيسية يعمل من خلالها مفهوم بناء السلم وجميعها تدور حول غاية واحدة، هي تحقيق العدل والأمن والتنمية الاقتصادية، ومن خلال ذلك يمكن القول إن العمل في مجال بناء السلم قد يتناول الآتي:

1- العمل على استعادة قدرة مؤسسات الدولة على حفظ النظام العام وإرساء الأمن.

2-تعزيز حكم القانون واحترام حقوق الإنسان، وفي حال كان النظام القضائي في الدولة منهارًا أو غير قادر على ممارسة مهامه يمكن الاعتماد على ما يسمى بـ"الحوافظ العدلية" التي هي قوانين نموذجية تعدها هيئات دولية، وُتستخدم في مثل هذه الحالات، ريثما يتم تجاوز مثل هذه المرحلة.

3-دعم عودة المؤسسات السياسية الشرعية في الدولة وفق الشرعية الدولية.

4- تعزيز الاستقرار الاجتماعي مع ضمان عودة النازحين واللاجئين أو توطينهم، وحل المشكلات القانونية المتعلقة بالملكية وتنازعها واستعادة اللاجئين العائدين لممتلكاتهم، وتوفير الأوضاع اللازمة للاستقرار وإرساء الأسس اللازمة لإطلاق عملية التنمية، إذ

[1] جمال منصر، " *بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاع: المضامين والنطاقات*"، دفاتر السياسة والقانون 13(2015): 384-385.

يجب أن تتضمن تشجيع النمو الاقتصادي وإعادة إيجاد الأسواق والتنمية المستدامة، كما يشمل ذلك وضع حد للعقوبات الدولية التي قد تكون مفروضة مسبقًا على البلد في حال استيفاء متطلبات رفعها[1].

1- محي الدين يوسف، *دور الأمم المتحدة في بناء السلام*، 497-498.

خلاصة

تبين لنا من خلال هذا الفصل التطورات والتوسع الذي ظهر في حقل الدراسات الأمنية وأدى إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن العالمي وتوسيعه إلى مرجعيات وقطاعات تحليلية جديدة، كما توصلت الدراسة إلى أن التطورات والمتغيرات العالمية والإقليمية وظهور قضايا وتحديات عالمية جديدة هي من أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث التغير في مفهوم الأمن العالمي. فظهر مصطلح الحوكمة الأمنية كآلية لإصلاح قطاع الأمن خاصة في دول صنفت ضمن الدول الهشة حيث برز غياب مؤسساتها الأمنية نظر لخروجها حديثا من النزاع، وكان من شأن هذا الاتساع في المفهوم، أن أفرز مفاهيم أخرى كحفظ السلام، وبناء السلام، وصنع السلام، وفرض السلام، ودعم السلام. وكذلك اتفاقيات السلام، أو إنشاء منطقة عازلة بين المجموعات المتحاربة، من أجل تعزيز الظروف اللازمة لتحقيق السلام الدائم. وقد أضحى المظلة الكبرى التي تشمل الأنواع المختلفة للعمليات التي تقوم بها الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين. ومع عمليات أوسع نطاقًا بمهام متزايدة كأدوار الوساطة بين أطراف النزاع، وتقديم خدمات أساسية، وتعزيز سيادة القانون، وتوفير الحماية لمخيمات اللاجئين والنازحين، وبكلمات أخرى، صارت عمليات اليوم «متعددة الأبعاد»، إذ لا يُطلب منها فقط صون السلام والأمن، وإنما حماية المدنيين، وتسهيل العملية السياسية، والمساعدة في نزع سلاح المحاربين السابقين، وإعادة دمجهم في عملية سياسية أكثر شمولًا، وتقديم الدعم الفني للانتخابات، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون.

الفصل الثاني:

الحوكمة الأمنية وبناء السلام بعد إنتهاء النزاع

الإنجازات والتحديات

تمهيد

لعل المستلزمات أو القاعدة التي ترتكز عليها الحوكمة الأمنية بعد النزاع يتطلب الإلمام وتحديد المرتكزات الأساسية لها والتي تؤثر في وعي أفراد المجتمع اولاً وعمل مؤسسات الدولة ثانيا والتي بمجملها تسعى لتأطير القدرات والسلوك بشكل يتناسب والقيام بالدور بشكل فعاّل، لتكون عملية الحوكمة الأمنية بمثابة الحل الأنجع لتخليص المجتمعات من أثار النزاعات والصراعات، وتلك المرتكزات تتجسد بمجموعة من التوجيهات والإتجاهات والأنماط التي تتجسد أحيانا في وسائل مادية أو وسائل غير مادية أو رمزية أحيانا لكنها مؤثرة وفعالة في سعيها لتغيير السلوك وإعطاء حالة ذهنية ونزعة اخلاقية لاستكشاف البنية المنطقية لتكاليف تفكك التلاحم بين البني الإجتماعية وتهديد الأمن وإعادة تصويب الأفكار والموارد الأساسية للحياة المشتركة كما وتشكل أساس كل جهد لعملية حوكمة أمنية مثالية لفترة ما بعد النزاع.

المبحث الأول: الحوكمة كأداة تحليل في العلوم السياسية

أثبتت الدراسات الحديثة أن المشاكل الحالية تحمل صفة العالمية في ظل التحولات القيمية، الإقتصادية السياسية وتحديات العولمة التي زادت من شدة التشرذم، مما فرض ضرورة البحث عن نظام خاص لتجاوز التناقضات النظرية في العلاقات الدولية وربط مصير المجتمعات ببعضها، في ظل غياب الفعالية والمساءلة إندماج الدراسات الأمنية بالدراسات التنموية، امتدادات الهجرة الجماعية، تفشي الإديولوجيات السياسية، من أبرز أسباب إعادة النظر في تبني حلول فعالة لتجاوز هذه التحديات المتنامية من خلال طرح جديد في مضمونه. تجسد هذا الطرح فيما يعرف بالحوكمة.[1]

المطلب الأول: مرتكزات الحوكمة الامنية

يشير مصطلح حوكمة الأمن إلى تلك التوليفة الناتجة عن مجموع العمليات التي تقوم بها مختلف الفواعل من أجل إرساء السلام وتدعيمه بعد إنتهاء النزاع إن الحوكمة الأمنية هي نتيجة التفاعل الوظيفي بين مكوناتها الثلاث ممثلة في: الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني وهوما ذهب إليه عدد من الباحثين، ومن بينهم الباحثان: "ماركوس ليدر " و"فيليب موللر" الذين أطلقا على هذه المكونات تسمية "مثلث الحوكمة".[2]

1-مرتكزات الحوكمة:

تهدف هذه الأركان ولمرتكزات لضبط العلاقات ضمن مستويات الحوكمة ما من شأنه أن يساهم في تعظيم الفعالية، تقليص التكاليف المرتبطة بالعملية (الخسائر المادية والبشرية)، إنطلاقا من مقاربة تشابكية تعتمد على تصميم عمليات حوكمة بإشراك

---

[1] أمال بالغالم، "*حوكمة عمليات حفظ السلام في منطقة القوقاز النزاع الجورجي-الابخازي بعد1992 نموذج*"(رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2016)، 37.

[2] أحمد طيبي،" *الحاكمية الرشيدة*" (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2004)، 12-13.

المنظمات غير الحكومية، والمنظمات المحلية والمجتمع المدني، كل في مسعى متكامل لبناء السلام يرتكز على أركان الحوكمة ونتيجة لكل ما تم عرضه نجد أن الحوكمة ترتكز في مجملها على مجموعة من الأركان والتي نذكر منها:

- **المشاركة:**

تتمثل في مشاركة أفراد المجتمع في عملية إتخاذ القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر، في إطار من الديمقراطية، إحترام حقوق الإنسان بمشاركة المجتمع المدني، القطاع الخاص، والدولة وتعني السماح لجميع المواطنين بالمشاركة في مختلف مجالات الحياة.

- **المساءلة:**

والتي تعني خضوع مختلف المؤسسات سواء كانت رسمية أو غير رسمية إلى المحاسبة.

- **الشفافية:**

وترمي إلى العلنية في مناقشة مختلف المواضيع وحرية تداول المعلومات.

- **العدالة والمساواة:**

وتفيد تطبيق القانون على مختلف شرائح المجتمع دون التمييز بينهم، وتوفير الفرص لجميع أفراد المجتمع.

- **التمكين:**

وتشير إلى توسيع قدرات الأفراد بتوفير البيئة الملاءمة التي تساعدهم على تحقيق أهدافهم.

- **الإستجابة**:

مخرجات المؤسسات والعمليات السياسية التي تشبع حاجات المجتمع.[1]

ولا شك ان توافر هذه الأركان في أي مسعى لضبط العلاقات ضمن مستويات الحوكمة المتباينة من شأنه أن يساهم في تعظيم الفعالية، سيما تقليص التكاليف المرتبطة بالعملية. وإذا راجعنا تجربة المجتمع الدولي في تفعيل بعثات حفظ السلام وبناء السلام خلال فترة التسعينيات نستشف أن عامل التكاليف المرتفعة (الخسائر البشرية والمادية) بالإضافة إلى عدم تساند فترات السلم القصيرة التي تمكنت البعثات من إقرارها.[2]

وسعيا لإدارة مرحلة ما بعد النزاعات المسلحة لا بد من تبني أدوات ومؤسسات جديدة لتعزيز مجهودات الحوكمة متعددة الأطراف بالتكيف بين البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مكتب منسق الشؤون الإجتماعية، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، مكتب شؤون نزع السلاح، برنامج الغذاء العالمي، سعياً لإنعاش مجهودات لجنة بناء السلام، المؤسسات الإقتصادية العالمية الخاصة، والمجتمع المدني العالمي السلام، تأمين الموارد، تنسيق الفعاليات السياسة، الأمنية، والتنموية، تشكيل أنظمة الإنذار المبكر للتخطيط المشترك، لتصبح بذلك الحوكمة من هذا المنظور عملية مستمرة، تعاونية، تشمل المؤسسات الرسمية والترتيبات غير الرسمية من منظمات حكومية وغبر حكومية، حركات المواطنين، والشركات متعددة الجنسيات.[3]

[1] أمال بالغالم، *حوكمة عمليات حفظ السلام في منطقة القوقاز النزاع الجورجي- الابخازي بعد 1992 نموذج*، 39.

[2] عادل زكاغ وهاجر خلالفة، *عقبات تفعيل دور منظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام*، مجلة دفاتر السياسة والقانون 11(2014): 268.

[3] أمال بالغالم، *حوكمة عمليات حفظ السلام في منطقة القوقاز النزاع الجورجي- الابخازي بعد 1992 نموذج*، 38.

المطلب الثاني: مبادئ ونطاق عمل الحوكمة الأمنية في مناطق ما بعد النزاع

1- القيم الأساسية للحوكمة الأمنية بعد النزاع:

يمكن التأكيد أن جوهر حوكمة وإصلاح قطاع الأمن وهدفه هو الإنسان، ويتجلى ذلك من خلال تمكينه من بيئة فيها مبادئ الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، بما يعني خلق بيئة يكون فيها العيش دون خوف ممكن كما أن الإصلاح الأمني يشكل إطارا أساسيًا لتأطير التفكير حول الإمكانات المتاحة لحل مختلف المعضلات الأمنية التي تواجهها السلطة العمومية.

-الإصلاح الأمني والوصول إلى الحكامة الأمنية مسار طويل ومعقد له هدف عاجل هو تقليص مظاهر العنف وضمان أمن الأشخاص والممتلكات وسلامتهم، وآخر متوسط يتعلق بإضفاء الشرعية على أجهزة الأمن، وهدف بعيد وهو المراقبة المدنية والديمقراطية لأنظمة الدفاع وأجهزة الأمن .

- إعتبار مفهوم الأمن جزءًا من السياسة التنموية وربطه بقطاعات الأمن الإنساني.[1]

2-النطاق الزمني لحوكمة الأمن بعد النزاع:

يتعامل مفهوم حوكمة الأمن بناء السلام مع مرحلة ما بعد النزاعات المسلحة ولاسيما المرحلة التي تعقب النزاع مباشرةً، والتي قُدرْت من قبل خبراء الأمم المتحدة كأول سنتين من المرحلة اللاحقة للنزاع، ففي هذه الفترة يظهر ما يخلفه النزاع من تحديات وثغرات بأجلي صورها، وفي الوقت نفسه تظهر فيها فرص معالجتها بشكل قد لا توفره في

[1] كرم خميس، *العدالة الإنتقالية في السياقات العربية* (مصر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2014)، 104.

المراحل التالية، فالقرارات والتوصيات المتخذة في هذه. المرحلة ستحمل تأثيرات في الأمن والسلام على المدى الطويل والمتوسط.[1]

ويستفاد من ذلك أن مفهوم الحوكمة ذو طبيعة علاجية، فمن خلاله تتم معالجة العديد من آثار النزاع التي تؤدي إلى عدم إستقرار المرحلة اللاحقة له وهشاشتها من الناحية الأمنية، كبقاء مرتكبي أفعال جرمية في النزاع دون عقاب أو كوجود مشكلات عالقة ترتبط باللاجئين، أو النازحين الذين شردهم النزاع، لكن من جهة أخرى هذه الإجراءات ذات طبيعة وقائية، فالوصول إلى نهاية نزاع ما لا يعني تحقيق السلام ما دامت بقيت أسباب هذا النزاع متجذرة، الأمر الذي قد يدفع إلى دوامة العنف مجدداً.[2]

3-نطاق الحوكمة الأمنية وفقاً لنوع النزاع:

إن مفهوم الحوكمة الأمنية قابل للتطبيق فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وإن اختلفت أساليب التطبيق وآلياته في كلا المجالين إلا أن الهدف يبقى معالجة مرحلة ما بعد النزاع وخلق مناخ من الثقة بين أطرافه السابقين، ومن الأنماط التي يمكن أن تتخذها تدابير بناء الثقة في أعقاب النزاعات المسلحة الدولية.[3]

ثمة ميادين رئيسية يعمل من خلالها مفهوم الحوكمة الأمنية وجميعها تدور حول تحقيق العدل والأمن والتنمية الإقتصادية.[4]

---

[1] الأمم المتحدة، *تقرير الأمين العام عن بناء السلام في العراق مباشرة بعد الصراع*، الوثيقة رقم – A/63/881 S/2009/304 الصادر في 6 /2009/11.

[2] الأمم المتحدة، *تقرير الأمين العام عن بناء السلام في العراق مباشرة بعد الصراع*، الوثيقة رقم – A/63/881 S/2009/304

[3] خولة محي الدين يوسف، *"دور الأمم المتحدة في بناء السلام "*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية 3(2011): 496.

[4] تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول حول مسؤولية الحماية، 46

المطلب الثالث: السلم الأهلي وعلاقته بالدولة العاجزة

1- السلم الأهلي:

يشير مفهوم السلم الأهلي إلى رفض كل أشكال القتال والقتل أو الدعوة إليه أو التحريض عليه أو تبريره بمنطق الدعاية أو العقيدة الدينية أو القومية أو الحزبية التي تؤدي إلى انتاج حرب أهلية في المجتمع تقود إلى تفسخ بنية ذلك المجتمع، أي أن السلم الأهلي هو المحافظة على تأمين سلامة وحقوق كافة الاهالي المتعايشين في المجتمع، وأن لا يعتدي احد على الاخر بإستخدام وسائل التنكيل والتعذيب والقتل والتهجير، كما يشمل السلم الأهلي نظام الحكم وعلاقته بالمواطنين إذ يؤشر التأطير المؤسسي وكيفية ادارة العمل السياسي والإقتصادي والإجتماعي وفق مستوى الرضا والقبول.[1]

يرتبط مفهوم السلم الأهلي بمصطلح التعايش السلمي الذي يعني البديل عن العلاقة العدائية بين الدول ذات النظم الإجتماعية المختلفة وما ينتج عنها من صراعات ونزاعات مدمرة. فالتعايش هو إتفاق ضمني بين مجموعتين أو حزبين أو دولتين على عدم اللجوء إلى العنف لتسوية الخلافات بينهما.[2]

أثبتت الوقائع الدولية المعاصرة اضافة الى الدارسات النظرية السياسية والاكاديمية، ان اي دولة ترتبط بنيتها الداخلية أو تتأثر بالصرعات أو النزاعات الأهلية، تبقى قدراتها عاجزة عن تحقيق الغايات والأهداف الانمائية وتحسين احوال مجتمعاتها او تجاوز سلبيات واقعها، وذلك بسبب إستمرار تكلفة تلك النزاعات والصراعات التي تنشأ عن اليات سياسية وإقتصادية وأمنية تصيب الدولة والمجتمع بعواقب مكلفة وضغوط هائلة على القدرات المؤسسية الضابطة والمنظمة للعمل الشرعي والتي توفر المقومات الأساسية

---

[1] عمر جمعة، *بناء السلام في مجتمعات النزاع (دراسة في التجاوب المحلي وإعادة التأهيل المجتمعي)*، بغداد العراق، 72، اطلع عليه بتاريخ 10 ماي، 2021، https://www.researchgate.net/publication/333582807

[2] عبد الوهاب الكيالي، *موسوعة السياسة: الجزء الأول* (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979)، 731.

لتجاوز أثار تلك النزاعات والصراعات وتعظيم التماسك الوطني والسياسي وتحقيق الإستقرار والتوصل مع قوى المجتمع في تحديد الاولويات وتقديم البرامج وخلق الظروف المواتية لتجاوز العجز السياسي والإقتصادي والمجتمعي.[1]

2-الدولة العاجزة:

تواجه المجتمعات التي مزقتها الحروب العديد من التحديات. وتشمل هذه التحديات نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم وإعادة إدماج اللاجئين والمشردين داخليا وإصلاح هياكل الحكم .في كثير من الحالات المجتمعات نفسها تفتقر إلى الموارد البشرية والمؤسسية والمالية لمعالجة هذه المشاكل.[2]

يشير مفهوم الدولة العاجزة بشكل عام إلى الدولة التي تعجز بنيتها في أداء وممارسة الوظيفة الأساسية للدولة على المستوى الداخلي، والمتعلق بضمان إستمرار المجموعة البشرية التي تشكل الدولة هيكلها السياسي والقانوني، والحفاظ على النظام العام وكذلك تكون حكومتها ومؤسساتها عاجزة عن السيطرة الفعلية في تسير بعض أو جزء مهم من الشؤون الداخلية للدولة. ورغم التداخل المصطلحي بين تلك التوصيفات للدولة العاجزة من حيث القدرة على أداء وظيفة محددة أو مجموعة الوظائف الهيكلية والمؤسساتية الداخلية أو الخارجية، واختلاف المؤشرات التي تحاول قياس تلك القدرة أو الأداء المفترض للدولة، إنطلاقاً من منطلق مفاده أن تلك المقتربات تشير إلى وجود بنية للعجز الوظيفي يتم قياسها من خلال نسبية الاختلالات الوظيفية أو الهيكلية في أداء الدولة لوظائفها الأساسية.[3]

[1] تقرير البنك الدولي، *التنمية في العالم: الصراع والأمن والتنمية*، (واشنطن: 2011)، 6،9.

[2] Jeroen de Zeeuw, *Building Peace in War-Torn Societies From Concept to Strategy*(Netherlands: Institute of International Relations Clingendael, The Hague, 2001), 07.

[3] David carment, "*4 Assessing state failure: implications for theory and plaicy*", Third word Quarterly 3(2003), 407- 417.

كانت نهاية الحرب الباردة سببا مباشرا في عودة الصراعات الداخلية في شكل حروب أهلية أو صراعات إقليمية، من ناحية أخرى فإن عمليات التحول الليبرالي والديمقراطي في العديد من الدول النامية تحت ضغط التطور الدولي أو الداخلي، جعل هذه الدول تعاني من عدم التناسب والتوازن بين تقدم عمليات التحول الليبرالي في المجال الإقتصادي والتحول ذاته في المجال السياسي، الأمر الذي خلق أزمات أمنية حادة داخلية عانت منها هذه الدول.[1]

مما يجعل عملية إنهائها أو إيجاد حلول لها أمر جد صعب وهذا التهديد الجديد فرض تغيرا جوهريا في الوظيفة الأمنية للدول.[2]

3-بناء السلام الأهلي في الدول الهشة:

يرتبط بناء السلام بعمليات إصلاح البنية التحتية، وبناء المؤسسات المستقرة في الدولة العاجزة وظيفيا، من أجل إيجاد الظروف الملائمة لتحقيق السلم الأهلي وضمان عدم العودة إلى الصراعات والنزاعات الأهلية مرة أخرى. لقد اصبحت عملية بناء السلم تأخذ منحنيات عدة وقواعد وإستراتيجيات مخطط لها على المستوى الداخلي والدولي وتمس الأطراف والمؤسسات المحلية والدولية، وذلك للحاجة في تهيئة شروطه وظروفه المجتمعية الضرورية لان الهدف الأساس لبناء السلم الأهلي هو تلبية الإحتياجات الإنسانية.[3]

---

[1] بيتر فالنستين، *مدخل إلى تسوية الصراعات: الحرب والسلام والنظام العالمي*، تر. سعد فيصل السعد ومحمد محمود دبور (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006)، 26.

[2] رانيا حسين عبد الرحمن، *خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا*، المكتبة الشاملة الحديثة، 60، اطلع عليه بتاريخ 13 ماي، 2021، https://al-maktaba.org/book/1541/4429#p4

[3] Dennis C.Jett, *Why Peace keeping Fails*, (New York: ST Martin Press,2000), 15.

إذن عملية بناء السلم تعني وجود قيم وضوابط وآليات تحدد ترتيبات القضايا الرئيسية التي تؤثر في عمل مؤسسات الدولة وتسعى للنهوض بقدرتها على القيام بدورها بشكل مشروع وفعال لتجاوز حالة العجز التي يصيبها ومن ثم التأسيس لمرحلة جديدة.[1]

وهنا تتوضح العلاقة بين عجز الدولة عن أداء وظائفها أو تشوهها وإرتباطه في الدرجة الأساس بإنهيار السلم الأهلي وتفاقم النزاعات الداخلية، إذ أن العناصر الأساسية للدولة قد تبقى وفق هيكلها لكنها تشهد فوضى داخلية وإنتهاكات وفساد وجرائم ووجود مجموعات تعزز العنف وتغيب القانون، غير أن النزاعات الداخلية وإنهيار السلم والتعايش المجتمعي من جهة أخرى ولد عجز للدولة وأنهكها وبالتالي توجب عليها إعادة تصميم بناءها بالشكل الذي يؤمن تأسيس علاقة بين الدول والمجتمع وتركيز على كفاءة مؤسسية تستوعب مسألة البناء الداخلي وبخلافه ينهار النظام الدولتي ليحل محله نظام جديد يتجاوز عوامل التفكك التي إعتراها ليكفل حالة من الإستقرار الوظيفي والبنيوي وترسي قواعد ونظم جديدة تضمن لها سبل الخلاص والإستمرارية والتعايش السلمي.[2]

المبحث الثاني: إنجازات الحوكمة الأمنية في فترة ما بعد النزاع

المطلب الأول: إصلاح وإعادة بناء قطاع الأمن

1- إصلاح القطاع الأمني:

بالرغم من ظهور مفهوم إصلاح قطاع الأمن في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، فلا يوجد تعريف متعارف عليه لقطاع الأمن أو إصلاح قطاع الأمن. وتتبنى مختلف الأطراف المعنية فهماً قد يضيق أو يتسع لمفهوم إصلاح قطاع الأمن. وغالباً ما

[1] عمر جمعة عمران، *"إستراتيجية بناء السلم الأهلي في الدولة العاجزة دراسة في المفاهيم والإشكاليات والخيارات"*(رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2016)، 9.

[2] حسين بهاز، "التجربة الانتخابية والتحول الديمقراطي في أوربا الشرقية: دراسة حالة يوغسلافيا السابقة وأوكرانيا"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص (2011): 145.

تستخدم مصطلحات متنوعة كإصلاح قطاع الأمن، أو إصلاح النظام الأمني، أو تحديث قطاع الأمن أو إحداث التحول فيه، وغير ذلك من المسميات. ومع ذلك، يبدو أن هناك بعض التقارب حول التعريف الذي إقترحته لجنة مساعدة التنمية التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية: "**يعبّر إصلاح القطاع الأمني عن تغيير نظام قطاع الأمن، وهو يشمل كافة الأطراف المعنية العاملة فيه والأدوار المنوطة بها، والإجراءات الخاصة بها، والتي تعمل مع بعضها البعض لإدارة وتشغيل النظام بطريقة تتسم بقدر أكبر من التوافق مع المعايير الديموقراطية والمبادئ السليمة للحكم الرشيد**".[1]

ومما لا شك فيه أن الإصلاح الأمني يكون أكثر فاعلية وتأثير عندما يتم في سياق إصلاح أمني، سياسي وإقتصادي، لأن جميعها عناصر مهمة لتوفير الطمأنينة للأفراد، بما يسمح لهم بالعيش خارج دائرة الخوف، خاصة أن العلاقة التي تربط بين المواطن والأجهزة الأمنية عادة ما يكون طابعها الخوف، وليس المصلحة العامة.[2]

كما أن الإصلاحات قد تشمل نشاطات متداخلة لدعم إصلاح الدفاع والقوات المسلحة، الرقابة والتسيير المدني والعدالة، الشرطة، تعديلًات، وإصلاح جهاز الاستخبارات، رسم وتخطيطٌ الأمن الوطني، تسيير الحدود، نزع التسلح، تسريحٌ الجنود وإعادة الإدماج، والتقليل من النزاع المسلح، خاصة بعد نزاع مسلح وقع حديثا.[3]

2 – بنيةٌ القطاع الأمني:

من الخطأ الإعتقاد أن القطاع الأمني يشٌمل فقط المؤسسات المعنية بممارسة الأمن (الصلب)، إذ أنه يشٌمل كل من المؤسسات العسكرية والمدنية وغير الحكومية، وهذا هو القصد من استعمال مصطلح قطاع، ويبدو من خلال مراجعة أدبيات إصلاح

[1] OECD DAC, *Security System Reform and Governance* (Paris: DAC Guidelines and Reference Series, 2005), 20.

[2] كرم خميس، *العدالة الإنتقالية في السياقات العربية* (مصر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2014)، 99.

[3] Sarah، Meharg, Aleisha Arnusch, *Security sector reform: a case study approach to transition and capacity building*, (SSI Report, 2010), 4.

قطاع الأمن وجود عدة نماذج أو تقسيمات للقطاع الأمني، إذ لا يوجد مفهوم شامل متفق عليه، إلا أنه من الواضح أنه يغطي قطاعات أخرى غير المؤسسات الأمنية التقليدية، حيث يشمل الفواعل التقليدية مثل الجيش، الاستخبارات والشرطة، وتشمل أيضا الهيئات الحكومية، منظمات المجتمع المدني، قطاع العدالة، ومؤسسات تعزيزٌ القانون مثل المحاكم والسجون.[1]

يعتبر بناء السلام أحد المفاهيم الأساسية التي تعنى بمرحلة ما بعد النزاع لخلق بيئة جديدة خالية من العنف، وكنظير للدبلوماسية الوقائية التي تسعى إلى تفادي الوقوع في أزمات جديدة وأفول مقومات التعايش والإستقرار.[2]

3-الأمن وبناء الدولة:

يعتبر الأمن في مجتمعات ما بعد الصراع، سلعة نادرة وذكريات العنف جديدة والهوة بين الأطراف المتحاربة السابقة لا تزال عميقة. إن الندوب النفسية والإجتماعية للحرب سنوات طويلة الأمد وقد تستغرق عقودًا، أو حتى أجيال كاملة للشفاء.[3]

ظهرت العديد من المصطلحات المنمقة التي تم ربطها بالدولة، ونجد الدولة الهشة، الدولة الضعيفة، الدولة الفاشلة...وغيرها من المصطلحات التي تقارب للأوضاع التي توجد عليها بعض الدول في فترة ما وتحت ظروف معينة. ويعتبر مصطلح بناء الدولة إحدى هذه المصطلحات الحديثة التي تعبر عن مجموع العمليات التي يخضع لها إقليم تعرض إلى نزاع، حرب أو دمار، مما أفقد مؤسساته القائمة التي تمنحه صفة التداول،

[1] GFN-SSR, *A Beginner's Guide to Security Sector Reform* (SSR, 2007), 01

[2] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الوثيقة A/47/ 277 رقم 17 2- تاريخ 6/1992/

[3] Lambach, Daniel: *Oligopoles of Violence in Post-Conflit Societies: Oligopolies of Violence in Post-Conflict Societies, GIGA Working Papers*, No. 62, (Hamburg: German Institute of Global and Area Studies (GIGA),2007), 07.

الكثير من مقوماته. وقد يشير مفهوم بناء الدولة أيضا للعمليات التي يقوم بها المجتمع الدولي من أجل إعادة بعث الدولة بعد تعرضها لنكسة ما.[1]

ويعتبر المفكر "فرانسيس فوكوياما" أكثر الباحثين إهتماما بهذا المجال، ففي كتاب: "بناء الدولة، النظام العالمي ومشكل الحكم والإدارة "تناول إشكالية بناء الدولة وربطها بالعديد من المتغيرات، إلا أن ما يهمنا في هذا المقام هو التعريف الذي قدمه "فوكوياما" لبناء الدولة، إذ ذهب إلى القول بأن: "بناء الدولة يعني تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والإكتفاء الذاتي، وتقوية الأمة والنظام والمرافق والخدمات العمومية في الداخل، والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي، مرورا بتوفير التعليم وإحترام البيئة، وإنتهاء بوضع السياسات الصناعية والإجتماعية، وإعادة توزيع الثروة". ما يلاحظ على تعريف فوكوياما أنه يركز على دور المؤسسات الرسمية في عملية البناء، فهو يعالج مسألة قدرة المؤسسات على القيام بالوظائف التي أقيمت من أجلها. قياسا بمفهوم بناء الدولة، فإن مفهوم بناء السلام، يشتمل على مختلف عمليات الإعمار "المادي" والبناء "الرمزي" لأسس السلام في فترة ما بعد النزاع.[2]

4- الأمن السياسي وبناء الدولة:

ومن أجل تحديد معنى أن تكون الدولة آمنة يرى كل من جراهام آليسون وجيفري تريفيرتون أن هناك عدة مؤشرات لقياس مدى متانة وثبات الأمن في الدولة، وتشمل هاته المؤشرات المترابطة بعض مع بعض، بحيث يؤثر أي تغيير في إحداها على بقية المؤشرات الأخرى ما يلي:

- القوة السياسية.

---

[1] ليدية زحنون ونسيمة حامق، "*الدولة الفاشلة وإشكالية إعادة بنائها دراسة حالة ليبيا (2011 م- 2018 م)*"(رسالة ماستر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2018)، 22.

[2] عادل زكاغ وهاجر خلالفة، "*تفعيل دور منظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام*"، 272.

- التوافق السياسي والإجماع الداخلي.

- التعافي السياسي والإقتصادي على المستوى المحلي.

- الإدارة السياسية الجيدة.

وتنطلق المقاربة الأمنية وفق تبني المنظور الواسع للأمن إلى إعتبار القوة السياسية كخطوة رئيسية لا يمكن الإستغناء عنها في سياق محاولة إعادة بناء الدولة، وهوما يعني أن جميع الأنظمة الحاكمة التي تسعى وراء إعادة بناء دولها أن تعمل على إكتساب هاته القوة السياسية.[1]

5- الديمقراطية وحقوق الإنسان:

ثم أمر جوهري في الديمقراطية لا يختلف عليه، هو الترابط بينها وبين حقوق الإنسان، فالديمقراطية ترتكز على إحترام حقوق الإنسان ودولة القانون التي هي الضمان الأفضل لحرية التعبير والتسامح تجاه كل الجماعات الإجتماعية وتكافؤ الفرص لكافة المواطنين بصورة تؤمن التوازن بين حقوق الأفراد من جهة وحقوق المجتمع من جهة أخرى وبالتالي فإن العمل من أجل حقوق الإنسان والدفاع عنها هو المسار السليم نحو الديمقراطية، كما أن مراعاتها من قبل الدول والمجتمع هو المدخل إلى تأسيس حكم ديمقراطي سليم.[2]

أخذ الأخصائيون الغربيون في العلوم السياسية يصورون للديمقراطية فضائلها الكبرى، والتي تتجسد بالحرية والإزدهار والسلام، فالحرية تولد الإزدهار وهما يشكلان معا الأساس لكي يعم الأمن والسلام، وهذه الفضائل الثلاثة تقدم أفضل الحلول للتقدم الإنساني

[1] أمينة مزراق، "*متطلبات إعادة بناء الدولة في إفريقيا: نقاشات نظرية*"، مجلة الناقد للعلوم السياسية 2(2018): 269.

[2] علي خليفة الكواري، "*مفهوم الديمقراطية المعاصرة*،" اطلع عليه بتاريخ 09 ماي، 2021، https://www.arabsfordemocracy.org/activities-and-events/2014-06-05-15-34-37/item/1065-2014-09-04-17-05-31

وأفضل السبل لتنظيم المجتمعات، وبالتالي تكون " نهاية التاريخ كما يقول "فرانسيس فوكوياما" "حيث الليبرالية الديمقراطية هي الحل أو الطريق الوحيد والصحيح أمام البشر للتقدم والإزدهار، والذين يسيرون خلاف ذلك، فسوف يخرجون من التاريخ".[1]

وبنفس الإتجاه يرى "هنتنغتون" بأنه منذ التسعينيات ولد مع سقوط الإتحاد السوفياتي إعتقاد لدى الغرب وخاص الولايات المتحدة الأمريكي بأن هناك ثورة ديمقراطية كونية في الطريق، أساسها المفاهيم الغربية عن حقوق الإنسان والأشكال الديمقراطية وعناصرها.[2]

ويرى المهتمين بهذا الشأن أنه ثم ركائز أساسية لابد من توفرها لضمان تواجد وحماية لحقوق الإنسان، من أهمها نذكر:

- **الركيزة الأولى:**

أن تكون ذات صبغة قانونية ومؤسساتية، وتحتوي على جملة من الإتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية لضمان حقوق الإنسان، كذلك على المؤسسات القانونية التي تتكفل بحماية الحقوق.

- **الركيزة الثانية:**

وضع أسس ديمقراطية لتنظيمات المجتمع المدني الإنسانية منها والسياسية والثقافية والإجتماعية والإعلامية، فبقدر ما تؤَسس هذه التنظيمات وفق آليات ديمقراطية بقدر ما تمثل قوة ضغط فعالة على مختلف الجهات التي قد تنتهك هذه الحقوق.

---

[1] عمر جمعة، *بناء السلام في مجتمعات النزاع*، 40.

[2] صامويل هنتنغتون، "*صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي*"، تر. طلعت الشايب (القاهرة: سطور للتوزيع والنشر، 1998)، 309.

- **الركيزة الثالثة:**

العمل علي تكاتف الدول والمجتمع المدني على بث ثقافة حقوق الإنسان، لتوجيهه وتعري المواطن بحقوقه الأساسية، والتي ينبغي أن يتمسك بها.[1]

1-الأطراف الأمنية الأساسية:

وقد يُفهم قطاع الأمن على أنه يضم جميع مؤسسات الدولة والجهات الأخرى التي تضطلع بدور في ضمان أمن الدولة ومواطنيها، والتي تشمل الأطراف التالية:

- **القوات المسلحة:**

بما فيها القوات الإقليمية والدولية والشرطة، والدرك، والقوات شبه العسكرية، والحرس الرئاسي، والأجهزة الأمنية والاستخبارات، وخفر السواحل، وحرس الحدود، وسلطات الجمارك، وقوات الاحتياط وحدات الأمن الداخلي.

- **إدارة الأمن وهيئات الرقابة :**

كالبرلمان والسلطة التشريعية واللجان التشريعية التابعة لها، والحكومة والسلطة التنفيذية، بما فيها وزارات الدفاع والهيئات الاستشارية المختصة بالأمن القومي، والسلطات التقليدية والمتعارف عليها، ومؤسسات الإدارة المالية، ومؤسسات المجتمع المدني، بما فيها وسائل الإعلام والسلك الأكاديمي والمنظمات غير الحكومية.

- **السلطة القضائية والمؤسسات المكلفة بإنفاذ القانون:**

كوزارات العدل، والسجون، والتحقيقات الجنائية، والنيابة وجهاز القضاء والمحاكم الخاصة، والأجهزة المكلفة بتنفيذ الأحكام القضائية والأنظمة القضائية التقليدية والعرفية، ولجان حقوق الإنسان ومحققو الشكاوي.

[1] عمر جمعة، *بناء السلام في مجتمعات النزاع*، 186.

- **القوات الأمنية غير النظامية:**

كجيوش التحرير، وجيوش المقاتلين، ووحدات الحرس الشخصي الخاص، والشركات الأمنية الخاصة، والشركات العسكرية الخاصة والميليشيات التابعة للأحزاب السياسية.

تطرق المفكر الباحث "يوهان قالتونغ " وهومن الأوائل من وضع الأسس الرئيسية لحل النزاعات وبناء السلام، في النصف الثاني من القرن العشرين، من خلال عمله على "السلام الإيجابي" و"مستويات العنف الثقافي"، وبذلك فمفهوم السلام والأمن.[1]

حسب "قالتونغ" يعني عملية خلق هياكل الدعم الذاتي التي تقضي على أسباب الحروب والعنف المباشر وتقديم بدائل لها في حالة حدوثها. وبذلك فإن المتمعن في مفهوم بناء السلام لـ"غالتون" يجد أن عملية بناء السلام تجسد المرحلة التي يتم فيها إعادة بناء المؤسسات سواء كانت سياسية، إقتصادية أو إجتماعية وهي العملية التي من شأنها توفير كل ما يحول دون الرجوع إلى العنف وتعزيز الحوكمة الأمنية، وكذلك يتعلق الأمر بفحص مدى قدرة هذه المؤسسات على التكيف وطرح البديل في حالة الانتكاس مجددا نحو النزاع ليحول دون ذلك.[2]

المطلب الثاني: تعزيز العدالة الإنتقالية وسيادة القانون في ظل الحوكمة الأمنية

عرفت العقود الأخيرة تطور الآليات والمعايير التي من خلالها يمكن معالجة الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتنوعها أثناء مراحل الإنتقال الديمقراطي لدولٍ عديدة

---

[1] كريستين فالاسيك ، *إصلاح القطاع الأمني والنوع الإجتماعي*"، (رينسانس: براتيسلافا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2008)، 8.

[2] Melanie Green Berg and others, "*Peace Building 2.0: Mapping the Boundaries of an Expanding Field*", (USA: USA Institute of Peace, 2012), 9.

حول العالم؛ في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وأوروبا الشرقية، والتي عرفت الإنتقال من أنظمة إستبدادية أو خرجت من حروب أهلية وشرعت في إقامة أنظمة ديمقراطية. وفي خضم هذا التحول تبلورت العدالة الإنتقالية كتخصص ومبحث وآلية لمرافقة مراحل الإنتقال نحو الديمقراطية، ومعالجتها لقضايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

1-مفهوم العدالة الإنتقالية:

تعريف العدالة الإنتقالية إلى أنها إعادة الكرامة للضحايا وبناء الثقة بين الجماعات المتحاربة وتعزيز التغيرات على مستوى المؤسسات التي يقتضيها تحقيق علاقة جديدة بين السكان لأجل مواكبة حكم القانون ودون إقدار الممارسات التي ترقى إلى الأفراد الكلي أو الجزئي من العقاب ومع ذلك تواجه الحكومات في أوضاع ما بعد النزاعات إحتياجات ملحة أخرى كنزاع سلاح القوات المسلحة وتحسين أمن المدنيين وتعويض الضحايا...[1]

إذا كان مصطلح العدالة مفهوم متناظر وله دلالات متنوعة يثير فكرة الإستقرار السمو، الاعتدال، الديمومة، تحمي المواطنين الذين يريدون إظهار حقوقهم أمام القضاء فإن مفهوم العدالة الإنتقالية من المفاهيم الحديثة التي تطبق على أوضاع النزاعات والتوترات والخروقات والصراعات الحاصلة في المجتمعات خاصة تلك المجتمعات التي هي في دور التحول من أجل تحقيق السلم من خلال إعادة بناء مؤسسات الدولة التعامل مع تركات الماضي بحنكة وتطبيق العدالة[2].

إن تطبيق مفهوم العدالة الإنتقالية أصبح اليوم يتناسب أكثر مع وضع الخروج من النزاعات الحالية كونه مفهوم يشرك المجتمع المحلي من جمعيات وأفراد وأهل الضحايا

[1] إيريك سوتاس، *"العدالة الإنتقالية والعقوبات"*، مجلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 870(2008): 83.

[2] Roger Duthie, *introduction, in transitional justic, introduction in trantional justic and development: making connections. Edited by Pablo Greiff and Roger Duthie,international center for transitional justice,* , (New York: social science research Council, 2009), 22.

في تطبيقه سواء تعلق الأمر بآليتي المساءلة أو المصالحة حيث تعتبر الأولى للمجتمع المحلي عامة وأهل الضحايا خاصة من خلال مساءلة كل المتورطين في الإنتهاكات بإشراف المجتمع المحلي وتعتبر الثانية آلية أخرى تشمل المصالحة مع رد الإعتبار لأهل الضحايا من خلال التعويضات المادية والمعنوية ونحو ذلك، ونظرا للمرونة التي يتسم بها هذا المفهوم بإعتباره مفهوم يشوبه تداخل قانوني سياسي وعمله فإن الممارسات الدولية عكس التباينات في التطبيق أما خصوصية بعض المجتمعات أو لطبيعة النزاع والأزمة التي شهدتها بعض الدول كطبيعة الجرائم المرتكبة مثلا فإن النزاعات الحالية هي الأخرى يجب أن تراعى فيها بعض الإعتبارات تتعلق أساسا بتباين خصوصية مجتمعاتها وكذا طبيعة الأزمات التي تعيشها.[1]

2-آليات عمل العدالة الإنتقالية:

تعتمد العدالة الإنتقالية على مبادئ عامة تشمل الإنصاف والعدل وعادة لا تطرح مثل هذه المسائل إلا عند الضرورة العملية الرجوع إلى مثل هذه المبادئ هذه الأخيرة تتنوع حسب ظروف النزاع القائم في الدولة إن إعادة بناء مؤسسات الدولة من جديد وبناء السلام أمر في غاية الصعوبة نظرا لإحتمال إستبعاد فئة ما لاسيما المجتمع المحلي بما فيها أهالي وأسر الضحايا قد رد الإعتبار لهذه الفئات ومساعدتهم على تجاوز التجربة المريرة التي مروا تكون وفق أسس لابد منها لتحقيق حوكمة أمنية ونذكر من أهمها:[2]

أ- حوكمة وإصلاح مؤسسات الدولة:

إصلاح المؤسسات لا غنى عنه في سبيل إعادة الثقة في دور المؤسسات المعنية وبالأخص الأمنية منها فتورطها في الإنتهاكات سواء خلال النزاع المسلح أو تجاوزات في

---

[1] عافية قادة، *"الإستجابة المحلية نحو تكريس العدالة الإنتقالية في أوضاع النزاع في الوطن العربي"*، مجلة معارف 14(2019): 177.

[2] عافية قادة، *"الإستجابة المحلية نحو تكريس العدالة الإنتقالية في أوضاع النزاع في الوطن العربي"*، 181.

ظل نظام ديكتاتوري يوسع الفجوة بينها وبين المواطن بصفة عامة والضحايا بصفة خاصة وهي حالة من شأنها تفويض الجهود في سبيل إرساء دولة القانون فالإصلاح هنا ضروري لإزالة الشعور بالحذر وعدم الثقة في المؤسسات الأمنية وإستبداله بتوجيه وتعزيز دور المؤسسات المعنية في حماية أمن المواطن وممتلكاته بدل العمل على إنتهاك حقوقه وفي هذا السياق يؤكد تقرير الأمين العام على ضرورة مراعاة خصوصيات كل بلد تفاديا لفرض تجارب من الخارج قد يكون مالها حتما الفشل[1].

ب- محاكمة المسؤولين على الإنتهاكات-الدعاوي الجنائية- :

أساس آخر جدير بالذكر هو كيفية التعامل مع المسؤولين عن الإنتهاكات السابقة والتي تسببت حقا في خلق الأزمات والصراعات داخل المجتمع الدولة مع مجتمعها المحلي فإن محاكمة المسؤولين عن الإنتهاكات التي قاموا بها خاصة تلك الأفعال الجسيمة هو أمر مسلم به بإشراك القضاء الوطني لضمان نوع المصداقية وتأكيد حسن نية الدولة في رد الإعتبار لأهالي الضحايا وزرع نوع من الثقة في المجتمع المحلي لتمهيد لإشراكه في بناء السلام هناك إعتبارات سياسية تتداخل مع الإعتبارات القانونية بغية الوصول إلى التصفية الكلية لكل المسؤولين والمرتكبين لإنتهاكات خطيرة لدخول عالم التوازنات السياسية فهل يقتصر ذلك فقط على المسؤولين الكبار دون البقية أم تعمم عملية المساءلة على الجميع وإلا تكون الدولة بحد ذاتها قد خرقت قوانين عالمية تؤكد على ضرورة محاكمة من ثبت تورطه في أي قضية.[2]

[1] نصر الدين بوسماحة، *"الممارسة الدولية في مجال العدالة الإنتقالية"*، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، مخبر القانون، المجتمع والسلطة 2(2013): 23.

[2] الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 1966، المادة 14.

ج- المصالحة:

إن الهدف النهائي من العدالة الإنتقالية في مجتمع معين هو تحقيق المصالحة الوطنية التي هي إحدى إمتدادات العدالة الإنتقالية والتي تستهدف إعادة بناء البنى المتفككة والمتمزقة للعلاقات بين الأفراد والحياة المجتمعية بفعل النزاعات والحروب الأهلية أو غيرها. المصالحة هي عملية مجتمعية تتضمن إعترافا مشتركا بمعاناة الماضي وتغيير السلوك الهدام الى علاقة بناءة نحو سلام مستدام.[1]

إن المصالحة من وجهة نظر العدالة الإنتقالية مسلسل ووسيلة وهدف، يتم بناؤها بالتدرج في أفق واسع يحتضنه المجتمع بكافة مكوناته، ويبني الثقة، ويبعث الأمل والاطمئنان لدى المواطن[2].

د- رد الإعتبار للضحايا ودفع التعويضات :

ان محاكمة المسؤولين هو إجراء نسبي غير كاف فإن إعطاء العناية اللازمة لأهالي الضحايا كجزء من المجتمع المحلي هو ضرورة حتمية وليست اختيارية وبالرغم من هذا الإجراء ليس بالمثالي بدليل أن الممارسات الدولية أثبتت أنه وفي بعض الدول لم يرضى أهالي الضحايا بأي من الحلول التي إقترحتها الدولية سواء كانت في شكل تعويضات أورد الإعتبار بقضاء عادل ومنصف في حق المتورطين في الإنتهاكات وبغية كسب ثقة هذه الفئات وجب على الدولة أن تعمل على بذل جهود أخرى مثل عملية التخليد لذكرى الضحايا ووضع النصب التذكارية وبرمجة احتفالات وطنية على سبيل إحيائها دوريا مع منح امتيازات خاصة لهم في مجالات العمل الضمان الإجتماعي، الصحة، السكن ونحو ذلك.[3]

---

[1] عادل ماجد وآخرون، *"الصفح والمصالحة"*، مجلة يتفكرون، 2(2014): 28.

[2] كرم خميس، *"العدالة الإنتقالية في السياقات العربية"*، (مصر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2014)،49.

[3] نصر الدين بوسماحة، *"الممارسة الدولية في مجال العدالة الإنتقالية"*، 27.

هـ- جبر الضرر:

يتسع مفهوم جبر الضرر لأكثر من كونه تعويضًا ماديًا للضحايا فقط، بل يمتد ليصبح بمثابة إقرار بمسئولية الدولة عن إنتهاكات حقوق الإنسان، وبوجوب جبر الأضرار المترتبة عن ذلك وفقًا لمقتضيات القانون الدولي ذات الصلة، كما أن ذلك جزء من رد الإعتبار يأخذ في الحسبان انعكاسات ما تعرض له الضحايا وأوضاعهم المهنية والمالية وممتلكاتهم وانعكاسات ذلك على أسرهم.

ويأخذ جبر الضرر عدة أبعاد، مثل جبر الضرر الفردي الذي يتوجه إلى الضحايا وأسرهم، ويشمل التعويض والعلاج وإعادة الإدماج والرعاية الصحية، كما يوجد جبر الضرر الجماعي الذي يختص بجماعات ومناطق قد تكون عاشت أوضاعا خاصة من حيث سياسات القمع أو الإبادة أو التهميش الشامل جراء مواقف سياسية أو مساندة طرف سياسي، وأخيرا جبر الضرر القائم على مقاربة النوع، ويهدف إلى معالجة الوضعية الخاصة للنساء ضحايا الإنتهاكات[1].

3- دور العدالة الإنتقالية في مفاوضات السلام:

نادراً ما تُنتِج عمليات السلام آليات للتعامل مع الماضي كجزءٍ من خطة متماسكة لتحقيق رؤية متكاملة وشاملة للمُساءلة أو سيادة القانون أو المصالحة. عندما تنشأ آليات العدالة الإنتقالية فإنها عادة ما تكون بطريقة جزئية إستجابة لمشاكل تظهر أثناء المفاوضات على سبيل المثال، قد يتم إدخال أسلوب التدقيق كجزء من إعادة هيكلة الجيش ومحاولة دمج العناصر المسلحة غير التابعة للدولة في القوات المسلحة للدولة.

[1] كرم خميس، *"العدالة الإنتقالية في السياقات العربية"*، 47.

وبالمثل، يمكن الإتفاق على العفو لتمكين الجهات السياسية الفاعلة في المنفى من العودة والمشاركة في المحادثات، أو تشجيع المقاتلين على نزع السلاح.[1]

تقودنا المقاربة الأمنية المتمركزة على الأفراد إلى ضرورة استكشاف ما دعاه "**بوث**" بمصطلح "حقائق الأمن"، بهدف الترويج لسياسة إعتاقية، إن التركيز على الأفراد كموضوع مرجع للأمن وتعريف المفهوم كسياسة إنعتاق وإتباع منهجية المسافة النقدية كانت البنات الأساسية التي قامت عليها مدرسة ابريستويث للدراسات الأمنية حسب أنصار هذه المدرسة يجب أن يكون موضوع الدراسات الأمنية النقدية إنعتاق الأفراد من مصادر الإستبداد والبنى المجحفة القائمة في النظام السائد (المتمثل في مؤسسة الدولة)[2].

ما يمكن إستخلاصه من هذه الدراسة أن فكرة العدالة الإنتقالية مفهوم خاص بفترات تحول الشعوب بعد نزاعات المسلحة أو التحول الديمقراطي بحيث يبحث عن أفضل الحلول للتعامل مع الماضي مع الأخذ بعين الإعتبار المعطيات الأمنية والسياسية والإجتماعية والإقتصادية لكل بلد وتختلف العدالة الإنتقالية من بلد إلى آخر والسبب في ذلك هو أن لكل بلد خصوصياته بالتالي لا يوجد نموذج واحد يتبع في جميع البلدان التي تعرف تحولات ما بعد النزاع غيره أن ما يتفق عليه أن هذه التجارب الدولية تجتمع في أن هذه المجتمعات لها عامل مشترك وهو إنهيار الأنظمة الأمنية والقانونية في تلك الدول أو عدم صلاحيتها مما دفع الى ايجاد نهج جديد لتحقيق حوكمة أمنية وتحقيق العدالة وذلك من خلال خطة متكامل يشترك فيها جميع أفراد المجتمع على أساس المساواة لأجل

[1] استريد جامار وكريستين بيل، *"العدالة الإنتقالية ومفاوضات السلام من منظور النوع الإجتماعي"*، هيئة الأمم المتحدة للمراة، (جامعة إدنبرة: 2018)،1.

[2] سيد أحمد قوجيلي، *الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن* (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014)، 33.

الوصول الى الهدف النهائي والمتمثل في مصالحة وطنية شاملة مع الإبتعاد عن الإنتقام وإعادة إصلاح المؤسسات الأمنية والقانونية.[1]

المطلب الثالث: حوكمة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج

1-نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج:

إن حوكمة عملية بناء السلام تعني وجود قيم وضوابط وآليات تحدد ترتيبات القضايا الرئيسية التي تؤثر في عمل مؤسسات الدولة وتسعى للنهوض بقدرتها على القيام بدورها بشكل مشروع وفعال لتجاوز حالة العجز التي يصيبها ومن ثم التأسيس لمرحلة جديدة من شأنها ضمان أو إستمرارية أسس التنمية والنتائج المتحققة من مرحلة صنع السلام وحفظ السلام لتصل إلى مرحلة بناء السلام الدائم وهي الإجراءات المتخذة لتعزيز السلام ومنع عودة المجابهة والصراعات.[2]

يعتبر واضعوا السياسات الدوليون أن نزع السلاح وتسريح المقاتلين ودمجهم في مجتمعات ما بعد النزاع من أهم الخطوات الواجب إتخاذها في عملية الحوكمة الأمنية وأشار البنك الدولي إن عملية حوكمة ناجحة تعتبر بأنها المفتاح الأساس للإنتقال الفعال من حالة بعد النزاع إلى السلام طويل.

يعتبر تفكيك الوحدات المقاتلة ونزع وإنهاء عمل المقاتلين السابقين وعودتهم إلى عائلاتهم وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم صعبا وغاليا ويتطلب وقتا طويلا لأسباب كثيرة، يمكن تقسيم عملية التسريح ونزع السلاح والدمج إلى ثلاثة مكونات منفردة سيتم تناول

---

[1] حاج برزوق، "*فكرة العدالة الإنتقالية من منظور النظرية والممارسة*"، مجلة القانون والعلوم السياسية 1(2021): 103.

[2] أمين محمد، "*مشكلة بناء الدولة دراسة ابستمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة*"(رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2014)، 42.

تفاصيلها إلى أنه من المهم ملاحظة تداخل هذه المكونات مع بعضها البعض خلال تقدم المراحل الخاصة بهذه العملية.[1]

أ- نزع السلاح:

يعرف نزع السلاح حسب الأمم المتحدة بأنه جمع الأسلحة الصغيرة بشكل عام الخفيفة والثقيلة في منطقة بعد النزاع تتم هذه العملية في أماكن مخصصة يتم الإتفاق عليها خلال مفاوضات السلام حيث يتم تجميع المقاتلين في مخيم ويتم مصادره الأسلحة ويتم تخزينها بطريقة سمية وأخيراً تدميرها، يتم تجميع المقاتلين السابقين في مناطق التجميع وتزويدهم بالإحتياجات الأساسية مثل المأوى والغذاء والملبس ومرافق الصرف الصحي والرعاية الصحية. تجميع القوات يخدم الغرض من حصر جميع المقاتلين وأسلحتهم وهو يقصد به كإجراء لبناء الثقة بين الأطراف التي التزمت بالسلام عملية في هذه المرحلة، يجب نزع سلاح المقاتلين من مختلف الأطراف.[2]

ب- التسريح:

هو تفكيك التشكيلات العسكرية على المستوى الفردي ويشمل أيضاً عملية تسريح المقاتلين من التعبئة التي تدعو إليها الدولة ويتم تسريح المقاتلين السابقين خلال فترة زمنية من الوقت حيث يتم نقلهم إلى بيوتهم أو إلى أقاليم جديدة ويجري تسليمهم رزم أولية صغيرة تساعدهم على الدخول والعيش ثانية في المجتمع.[3]

تشدد اللجنة الخاصة على ضرورة كون برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مملوكة وطنيا ومصاغة وفقا للأولويات الوطنية. وتشدد اللجنة الخاصة على أهمية بقاء

---

[1] *نزع السلاح والتسريح بإعادة الدمج*، اطلع عليه بتاريخ 06 ماي 2021،
https://www.international-alert.org/sites/default/files/library/TKDisarmamentARABIC.pdf

[2] Jeroen de Zeeuw, "*Building Peace in War-Torn Societies From Concept to Strategy*", 19.

[3] الجمعية العامة للأمم المتحدة، *نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج*، الدورة 60 البند 136 من جدول الأعمال، وثيقة رقم 60 /705 / A، 2006، 4.

تلك البرامج، من الناحية الإستراتيجية، عناصر حيوية في عمليات حفظ السلام وعملية بناء السلام الأطول أجلا، وهي تؤكد أن نجاحها مرهون بتوافر الإرادة السياسية لدى جميع الأطراف وتضافر جهوده، وتطلب اللجنة الخاصة أن يتم ترسيخ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ضمن عملية سياسية، وأن تكون جميع الجهات الفاعلة مستعدة للمشاركة في تنفيذ برنامج متعدد السنوات يضمن الإنتقال بنجاح وفعالية من نزع السلاح والتسريح إلى إعادة الإدماج.[1]

ج- إعادة الدمج:

وتتكون عملية من مرحلتين: الأولى هي الدخول والعيش في المجتمع والثانية إعادة دمج طويل الأمد يقصد بإعادة الدخول في المجتمع إلى فترة العودة قصيرة المقاتل إلى بيته السابق أو إلى مجتمعه الجديد ويعتبر إعادة الدمج عملية طويلة الأمد هدفها ضمان نازع السلاح الدائم وإستمرار السلام تتضمن هذه العملية أيضاً مساعدة المجتمع والمقاتل خلال فترة الإنتقال إلى الحياة المدني وقد تتناول هذه المرحلة أيضاً دخول المقاتلين السابقين في إختيار العمل المناسب والمشاركة في التدرب على المهارات ومشاريع إئتمانية وبعثت أو برامج إعادة تأهيل وفي بعض الحالات يضيف المجتمع الدولي عملية أخرى بالإضافة إلى نزع السلاح والتسريح وإعداده الدمج وهي عملية التأهيل التي تتناول قضايا صعبة مرتبطة بالنواحي النفسية والعاطفية للعودة بالإضافة إلى إشكاليات أخرى لها علاقة بالمجتمع ككل هذا وتتناول جميع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج قضية إعادة التأهيل يشكل أو بآخر وذلك بالرغم من عدم تسميتها المباشرة كبر برنامج تأهيل.[2]

أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تشهد تطورا لكي تلبي إحتياجات جديدة ناشئة وظروفا وطنية متغيرة، وأنه ينبغي تصميم تلك البرامج على نحو يناسب

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، *نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج*، 31.

[2] الجمعية العامة للأمم المتحدة، *نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج*، 11.

السياقات الوطنية من أجل كفالة اتساقها مع الإستراتيجيات الوطنية ومراعاتها للإحتياجات المختلفة للمحاربين السابقين من إناث وذكور، ومن يعيلونهم، فضلا عن الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة وذوي الإعاقة.[1]

2-أطراف تصميم وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج:

يتم عادة التفاوض حول هذا البرنامج بإعتباره جزءا من عملية حوكمة الأمن والسلام وعادة ما تقوم الحكومات الوطنية بالمشاركة بشكل مباشر في تخطيط وتنفيذ هذه البرامج مع المنظمات الدولية والدول المانحة.

تقوم الأمم المتحدة بصفتها طرف وسيط ثالث بمراقبة هذه العمليات والبرامج وفي بعض الحالات يكون هناك هيئة حفظ سلام معينة من الأمم المتحدة وتكون مسؤولة عن نزع السلاح والتسريح كإحدى مهامها بالإضافة إلى ذلك يشارك البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في المراحل الأولية ولكنه يبقى المسؤول الأول عن مرحلة إعادة الدمج والمساعدة في تصميم وتنسيق وتنفيذ البرامج.[2]

وهناك أيضاً المانحين والأطراف المعنية الأخرى بما في ذلك الحكومات الأجنبية التي توفر المساعدات الفنية والمالية الخاصة بتصميم وتنفيذ هذه البرامج عقودا مع منظمات غير حكومية وحكومية دولية شأنها شأن أذرع أخرى تابعة للأمم المتحدة مثل اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة الخاص بتنمية النساء ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.[3]

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، *نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج*، 32.

[2] الجمعية العامة للأمم المتحدة، *نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج*، 16.

[3] *نزع السلاح والتسريح بإعادة الدمج*، اطلع عليه بتاريخ 06 ماي 2021،
https://www.international-alert.org/sites/default/files/library/TKDisarmamentARABIC.pdf

المبحث الثالث: تحديات الحوكمة الأمنية وتعزيز بناء السلام بعد إنتهاء النزاع

المطلب الأول: تمكين المجتمع المدني وإعادة بناء قطاع الأمن والعدالة

1-المجتمع المدني وتدابير بناء الثقة:

تعد تدابير بناء الثقة التي هي منظومة من القيم والمبادئ والتوجيهات والمواقف والسلوكيات من أكثر الوسائل فاعلية في تأمين أسس الحوكمة الأمنية فهي من جانب توفير الاطمئنان للإجراءات والخيارات التي تهدف إلى الحد من مخاطر التصعيد والتوترات ومن جانب آخر التأسيس لخلق ظروف تعايش متعدد مبني على تفاهم حقيقي وتقدير المخاطر وتحقيق الإستقرار اللازمة لبناء للسلام.

المجتمعات التي شهدت النزاعات تعاني بالكثير من التغيرات المجتمعية تترك بعض هذه التغيرات جروح عميقة في نفوس أفراد المجتمع، والواقع في هذه الحالة يتطلب جملة من السياسات والمناهج والخطوات، التي تحاول أن تحدث الكثير من التغييرات في المواقف لدى الأفراد بعد الخروج من الأزمات والصراعات والنزاعات سواء كانت سياسية أو إجتماعية وهذا ما يتطلب بناء الثقة للعودة للواقع السابق على أقل تقدير لكن في الحقيقة الأهم من كل ذلك هو كيف يتم تخطي المرحلة السابقة التي شهدت النزاع ثم إعادة بناء الثقة التي هي ليست مسألة سهلة لأنه يتطلب التفكير بحالة افضل للعلاقات تكون نافذة للمستقبل وتجاوز أوضاع ما قبل حدوث النزاع.[1]

يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دورًا مهمًا في تشجيع الدولة على الوفاء بمسؤولياتها بشفافية ومسؤولية. يمكن أن يكون هذا من خلال مجموعة من الوظائف بما في ذلك المناصرة والمراقبة ودعم السياسات وتقديم الخدمات.

[1] خضر دوملي، *كتابات في بناء السلام والتعايش* (دهوك: مطبعة خاني، 2014)، 54.

كما تعتبر مشاركة المجتمع المدني مهمة في إصلاح القطاع الأمني حيث يمكن للمجتمع المدني التأثير ومساءلة الحكومة وتشكيل السياسات ما هي التحديات المدنية المجتمع في تعزيز حوكمة قطاع الأمن الديمقراطي.[1]

3-غياب الدولة والإستقرار السياسي:

إن فقدان الإستقرار السياسي في الغالب يمثل عقبات حقيقية أمام الحوكمة الأمنية، فمن المعروف أن عدم الإستقرار السياسي هو عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليه في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه إستخدام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى.[2]

وبذلك فان عدم الإستقرار السياسي هو وضع مرادف للعنف والنظام السياسي غير المستقر هو ذلك النظام الذي يفتقد الأمن والذي تتفاعل فيه التغيرات السياسية والإجتماعية تبعا لإعمال العنف الجماعي.كما ان الدول غير المستقرة والتي لا تستطيع إنجاز تحولات أساسية في المجتمع، هي بحاجة الى حالة من التغير السريع المنضبط والتي تتسم غالبا بالإستقرار والإستمرار لتكتمل فيها صورة الدولة الحديثة القادرة على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات وأن تنفذ وتعد الخطط لعملية التنمية بما يؤدي إلى خدمة أغراض محددة في قدرات وأداء النظام وإحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون إستخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق، دعما لشرعيته وفعاليته.[3]

كما أن عدم الإستقرار السياسي الناتج من النزاعات والصراعات الداخلية والتعصب أو التطرف الديني والعرقي، يؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في كثير من المتغيرات

[1] A Beginner's Guide to Security Sector Reform (SSR) 2007.

[2] عبد الرحمن حسن حمدي، *العسكريون والحكم في إفريقيا* (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996)، 124.

[3] عمر جمعة، *بناء السلام في مجتمعات النزاع*، 186.

الإقتصادية الكلية تلك التي تنعكس سلبياً على عدم الإستقرار الإقتصادي داخلياً وخارجياً.[1]

تشكل مشكلات تماسك الدولة والمجتمع أحد أهم الإشكاليات المعوقة الحوكمة الأمنية ولإنتظام الحياة المجتمعية في المجتمعات التي عانت النزاعات، فمما لاشك فيه أن وحدة الجماعة البشرية داخل أي كيان سياسي وبغض النظر عن فلسفة وإيديولوجية النظام السياسي في الدولة تعد شرطا أساسيا في إستقرار هذه الدولة وبنيتها الأساسية.

وغالبا ما ترتبط مسألة الإندماج الوطني بدرجة التجانس داخل الدولة والمجتمع، فيؤدي التلاحم بين الجماعات المتنوعة والمتعددة داخل المجتمع بثقافتها وقيمها ورموزها وتقاليدها السياسية بتعزيز شرعية النظام السياسي وتسهيل ممارسة وظائفه في الدولة، في حين تتمثل في حال عجز النظام السياسي عن التعامل مع الواقع العددي للمجتمع بشكل يؤدي إلى علو الولاءات دون الوطنية على الولاء الوطني الأمر الذي يفسح المجال أمام إستمرار الصراع بين الجماعات المختلفة أوبين هذه الجماعات والنظام السياسي.[2]

4-خصوصية المجتمعات وتعزيز القيم الأخلاقية:

تتأثر الحوكمة الأمنية وبناء السلام بخصوصية المجتمعات من خلال الموروثات الإجتماعية والمميزات الثقافية التي يتميز بها كل مجتمع، وتمثل هذه المكونات في هوية كل مجتمع. كما تلعب العادات والتقاليد والأعراف دورا في تأخير وفشل عمل العديد من الفاعلين في الحوكمة الأمنية في إطار عملها في بناء السلام، حيث يخيل بنشر أفكار وجلب عادات غريبة وبعيدة كل البعد عن عادات وتقاليد شعوب الدول المتدخل فيها تحت

---

[1] علي عبد الوهاب نجا، *أثر عدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي في النمو الفترة 1990- 2012: دراسة تحليلية قياسية*"، مجلة بحوث إقتصادية عربية 72-73(2016): 17.

[2] حمدي عبد الرحمن حسن، *"العسكريون والحكم في إفريقيا"*، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996)، 158.

شعار الحرية والمساواة، وهوما يتنافى والقناعات المجتمعية المحلية. ولذلك تلقى هذه الفواعل في غالب الأحيان الرفض من قبل المجتمع بعدم التعاون معها أو التطوع فيها، كما قد تحاول تكييف نشاطاتها بما يتناسب والخصوصيات المجتمعية إلا أن ذلك لا يغير الكثير في الواقع نتيجة ترسخ أفكار ترفض الطرف الآخر الممثل في المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية.

وبالإضافة إلى العادات والتقاليد يلعب الدين دورا مهما في عمليات بناء السلام إذ يجمع بين دور مزدوج بحيث يتجلى الدور الأول في إسهامه بدرجة كبيرة في تشكيل عقبة حقيقية تمثل تحديا كبيرا للعمل على حكومة الأمن خاصة في المجتمعات التي كان فيها الدين السبب الرئيسي للنزاع، أما الدور الثاني فيتمثل في الصبغة الدينية لفواعل الحوكمة والتي تشكل جدارا منيعا بينها وبين المجتمعات المستهدفة بعمليات بناء السلام. حيث قد تشجع الإنقسام الطائفي والعرقي داخل المجتمعات[1] .

إن السياج القوي، الذي يحافظ على العقد الإجتماعي ويعزز تماسكه، ويجعله ثابتة من ثوابت الواقع المعاش، هو وجود منظومة أخلاقية ترعى هاذ المسيرة، وتضع حد لكل النوازع الشريرة، التي تهدد الأمن والسلام المجتمعي وتتبع أهمية تأكيد البعد الأخلاقي في مسيرة الحوكمة الأمنية ما النقاط التالية:

– دفع الجماعة الوطنية إلى الإلتزام بالقيم الأخلاقية النبيلة المتعلقة بنوعية الحياة والعلاقة بين مجموع الأطراف، وتعزيز مشروع المسؤولية المتبادلة في المجتمع.

– البحث على أطر وصيغ مجتمعية مناسبة للحظة التاريخية التي نعيشها، للتعبير عن تلك الفضائل الأخلاقية، بهذا تتحول هذ القيم الأخلاقية من قيم فردية إلى قيم ذات طابع مجتمعي مؤسسي.

[1] عادل زكاغ وهاجر خلالفة، "*عقبات تفعيل دور منظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام*"، 263.

– حضور هذه الفضائل في مسيرة بناء السلام وتعزيز الأمن، حتى تمارس دورها الايجابي، في تجميد بؤر التوتر، وتوفير الظروف الذاتية والموضوعية في حركة المجتمع بما يتناسب وتصورات وإستراتيجيات مشروع الحوكمة الأمنية، وهنا تنبع أهمية حضور القيم الأخلاقية خاصة في مجتمع متعدد الثقافات والمرجعيات، لأنها تساعد وتنظم تحقق المساواة بين جميع أطراف المجتمع وبهذا العملية يستطيع المجتمع أن يحقق توليفة بين ضرورة الوحدة والعيش المستقل أيضا.[1]

5- الإحتياجات الأساسية والسلام الإجتماعي:

إن القضاء على القمع الإجتماعي ومعالجة الفقر ضروري للسلام الإجتماعي. بالإضافة إلى أن السلام الإيجابي حسب هذا التصور هو مرادف لحوكمة ولبناء السلام وإرساء لأسس "السلام المستدام" الذي تكون فيه عمليات التنمية بشتى مجالاتها مهمة فهي تؤثر على نوعية الحياة التي سيعيشها الأفراد، وهي في الحقيقة أهداف أساسية لفواعل وعمليات مرحلة ما بعد النزاع .

أن جميع البشر لديه إحتياجات أساسية يسعون لإشباعها كما أن النزاعات تحدث وتتفاقم عندما يجد الإنسان أن الإحتياجات الأساسية لا يمكن إشباعها أو أن هناك آخرين يعيقون إشباعها وهوما تطرق اليه "جون بورتون" في نظرية الإحتياجات الإنسانية[2].

ما يمكن ملاحظته حسب "يوهان قاتونغ" هو أن تلبية إحتياجات الأفراد في مرحلة ما بعد النزاع وتفهمها من قبل مختلف الفواعل من شأنه أن يعزز من إستقرار تلك المرحلة فالإعتراف مثلا بلغة فئة مهمشة وإعتبارها كلغة محلية من شأنه أن يطور من معنويات تلك الفئة التي عانت التهميش مثلا ما يساهم في إنصهارها داخل المجتمع

[1] عمر جمعة، "*بناء السلام في مجتمعات النزاع*"، 117.

[2] زياد الصمادي، *حل النزاعات*، نسخة منقحة للمنظور الأردني، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة (الأردن: برنامج دراسات السلام الدولي التابعة للأمم المتحدة، 2010)، 06.

المعترف، كما أن السماح لمختلف المجموعات الإثنية بالمشاركة في الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات أو تمتعهم بحق الترشح في المجالس المحلية من شأنه أن يلبي إحتياجاتهم، ويدفع بهؤلاء الأفراد نحو الإنتاج والمشاركة في عملية التنمية وبالتالي تعزيز الحوكمة الأمنية في مجتمعات ما بعد النزاع وفق مسار بناء السلام ناجح.

6- تمكين المرأة وبناء قدرات الأفراد:

يقتضي تجسيد الأمن الإنساني على أرض الواقع بناء القدرات وتمكين الأفراد، بالإضافة إلى الجماعات المحلية والحكومات والمنظمات المحلية من القدرة اللازمة لفهم وتطبيق أجندة الأمن الإنساني، فقد ظلت مسائل وضع السياسة الأمنية حكرا على الأخصائيين الأمنيين الذي عملوا دائما على تحييد مشاركة المدنيين في هذه الأنشطة.

وبذلك وجب صياغة برامج تدريبية تفاعلية على المستوى القاعدي، مع تنظيم ورشات تدريبية وتنفيذ برامج لفائدة قوات الأمن والمسؤولين من أجل تغيير الذهنيات التي عززتها سنوات الحرب، وفتح آفاق التمكين والمشاركة لمختلف مكونات المجتمع.

يشكل التمكين وبناء القدرات أحد الأهداف التي تسعى المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تحقيقها جراء إنخراطها في عمليات الحوكمة الأمنية وبناء السلام.[1]

2-العدالة في مرحلة ما بعد النزع:

هنا يطرح السؤال نفسه هل يمكن تحقيق المحاكمة العادلة في ظل ظروف ما بعد النزاع؟ سؤال مشروع يُطرح وبإلحاح في ظل ضعف السلطات الرسمية والأجهزة الأمنية والعسكرية وإنتشار السلاح في الشارع بشكل كبير ولم يعد من الممكن السيطرة على الأوضاع بشكل جيد خاصة ما يتعلق بمنع وقوع الجريمة؛ إذ أن الدولة ما زالت عاجزة

[1] عادل زكاغ وهاجر خلالفة، "*عقبات تفعيل دور منظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام*"، 277.

عن القيام بمهمة تفعيل القضاء، ولا يمكن تصور قيام القضاء بمهامه في ظل هذه المعطيات الحرجة فمعظم المحاكم والنيابات معطلة، مع وجود وقائع متفرقة تشير إلى صعوبة تحقيق العدالة.[1]

إن خصوصيات مرحلة ما بعد النزاع التي تعرفها الدولة المعنية بالمساعدة الدولية والتحديات التي تواجهها من حيث الرغبة في الوصول الى إقامة دولة قانون في ظل انعدام أبسط الدعائم التي ترتكز عليها كالإنهيار التام أو الجزئي لمؤسسات الدولة أو تورطها في إنتهاكات حقوق الإنسان أو إفتقارها للخبرات والتجارب الضرورية.[2]

إن تحقيق العدالة حسب جون بول ليدراخ هو مسعى من مساعي الحوكمة الأمنية والإصلاح، فتصحيح الأخطاء، وخلق العلاقات الصحيحة القائمة على الإنصاف والعدالة والسعي لتحقيقها ينطوي على مناصرة أولئك الذين تضرروا، والإعتراف بالخطأ المُرتكب وتصحيح الأمور، ومن الجهة الأخرى، فالرحمة تتضمن التعاطف، والمسامحة والبداية الجديدة. فالرحمة موجهة لدعم الأشخاص الذين اقترفوا ظلمًا وتشجعهم على التغير والمضي قدمًا في صنع السلام.[3]

المطلب الثاني: مكافحة إنتشار الأسلحة وإعادة دمج المقاتلين بعد النزاعات

لخصت راديكا كومارا سوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بعض التحديات في قولها «فلنتكاتف جميعاً ونقيم عالماً تحلّ فيه الدرجات

[1] البشير علي الكوت، *فرص تحقيق العدالة الإنتقالية والمحاكمة العادلة في ليبيا في ظل التحولات الراهنة*"، مجلة الاجتهاد القضائي 13(2016): 140.

[2] نصر الدين بوسماحة، *الممارسة الدولية في مجال العدالة الإنتقالية*"، 22.

[3] جون پول ليدراخ، *تحويل النزاع عبر الثقافات*، تر. نور غازي (العراق: جمعية الأمل، 2020)، 38.

المدرسية الجيدة محل الأسلحة، وتحلّ الأسر التي اجتمع شملها محل الأزياء العسكرية، وتحلّ فيه الصداقة والطفولة المتحررة من نقاط التفتيش والفوضى محل القتال».[1]

1-تحديات نزع السلاح وإعادة دمج المقاتلين:

ان عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تستغرق عادةً من ثلاث إلى أربع سنوات لإكمالها، تتكون من أربعة مراحل متتالية: التجميع، التفريغ، إعادة الدمج على المدى القصير، وإعادة الإدماج على المدى الطويل. في المرحلة الأولى من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.[2]

ان معالجة مسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هي برامج تطبق على الصعيد الوطني بهدف إعادة إدماج الفئات المسلحة التي كانت طرفاً في النزاع في المجتمع، بعيداً عن صفتهم كمقاتلين سابقين، وذلك بما تمتلكه هذه البرامج من خبرة فنية تتطلبها هذه العملية ومن دون مثل هذه البرامج قد يتحول هؤلاء إلى الجريمة المنظمة أو إلى حد تشكيل معارضة سياسية مسلحة تهدد ما تم إنجازه من إستقرار، ناهيك عن ضرورة إعادة تنظيم القوات المسلحة الوطنية والشرطة الوطنية من جديد، وبشكل يتناسب والمرحلة الجديدة التي يقبل عليها المجتمع نزع الألغام، إصلاح القطاعات الأمنية والمساعدة في تعزيز نشر سلطات الدولة.[3]

ومن أجل نزع سلاح وتسريع وإعادة إدماج مقاتلين بعد النزاع ثبت أنه أعطي لأمراء الحرب ضمانات بالإفلات من العقاب وكذلك أن يعاد إدماجهم أيضاً وحتى ترقيتهم

---

[1] ميليسا غيليس، *نزع السلاح دليل أساسي* (نيويورك: الأمم المتحدة، 2013)، 95.

[2] Jeroen de Zeeuw, "*Building Peace in War-Torn Societies From Concept to Strategy*", 20

[3] خولة محي الدين يوسف، "*دور الأمم المتحدة في بناء السلام* "، 499.

لكي يشجع جنودهم على إلقاء السلاح بالإضافة إلى ذلك فإن الاختلاط الجاري لم يقطع بأي شكل من الأشكال الولاء القبلي بكامله من جانب الجنود الذين أعيد إدماجهم[1].

2-الأطفال والنزاع المسلح:

تطرقت راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح الي موضوع تجنيد الأطفال من كلا الجنسيين معبرة عن الحالة المزرية التي الت اليها الأوضاع حيث انه خلال العقود القليلة الماضية، تغيّر وجه الحرب تغيُّراً شديداً إذ أصبح المدنيون هم المستهدفين بشكل متزايد. والأطفال هم الضحايا الرئيسيون للنزاع المسلح، وتتخذ معاناتهم أوجه شتى. فقد قُتل أكثر من مليوني طفل في مناطق الحرب خلال العقدين الماضيين، وفقاً لموقع.www.securitycouncilreport.org كما شوّه ستة ملايين آخرين أو أصيبوا بالعجز الدائم. وأصبح عدد آخر لا يحصى من الأطفال أيتاماً، أو إختُطفوا أو حُرموا من التعليم والرعاية الصحية وتُركوا يعانون من آثار عاطفية غائرة. والأطفال معرّضون على نحو فريد للتجنيد العسكري.[2]

المطلب الثالث: دور المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية في حوكمة الأمن في مناطق ما بعد النزاع

1-دور الأمم المتحدة في تفعيل الحوكمة الأمنية:

إن حوكمة القطاع الأمني ليس نشاطا جديدا بالنسبة للأمم المتحدة حيث شجعت الأمم المتحدة السلطة الوطنية في ناميبيا بداية 1989 على أحداث إصلاح القوات المسلحة وبناء جيش وطني جديد كما قامت الأمم المتحدة بتدريب خبراء لمساعدة في عملية إصلاح القطاع الأمني وباشروا عملية تطوير مقاربة متماسكة وشاملة لإصلاح

[1] Albrecht Schnabel and Hans-Georg Ehrhart , *Security sector reform and post-conffict peacebuilding,* (United Nations: University Press, 2005), 14

[2] ميليسا غيليس، *نزع السلاح دليل أساسي*، 89، 90.

القطاع الأمني بطلب من دول أعضاء من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن في جانفي 2008 أشرف الأمين العام للأمم المتحدة على إعداد تقرير بعنوان – ضمان السلام والتنمية دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح القطاع الأمني – قدم التقرير إطار لتوجيه الأمم المتحدة نحو تطوير دليل التقني يتناسب مع إحتياجات خصوصيات السلطات الوطنية والشركاء الدوليين في جهودهم في تحقيق إصلاح القطاع الأمني مستديم كما أن سياسات الأمم المتحدة التي تركز على الحفاظ على ترقية الأمن والسلم لها علاقة وثيقة بأجندة إصلاح القطاع الأمني.

إن أهم سياسات ومجالات عمل الأمم المتحدة لدعم إصلاح القطاع الأمني تكون من خلال نشاطات وعمليات بناء السلام ما بعد النزاع.[1]

كما تناول "البرنامج التنموي للأمم المتحدة " بناء الأمن السلام على أنه مجموعة من التدابير الهادفة إلى الحد من مخاطر الانتكاس أو العودة إلى النزاع من خلال تعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات لإدارة ما بعد النزاع، وإرساء أسس الأمن والسلام والتنمية المستدامة، كما يجب أن تكون إستراتيجيات بناء السلام متماسكة ومصممة خصيصا لتلبية إحتياجات البلد المعني وفق خصوصية ومخرجات مجتمعات ما بعد النزاع.[2]

2-الأمم المتحدة وإصلاح قطاع الأمن في مناطق بعد النزاع:

نادرا ما تكون الأمم المتحدة جهة فاعلة حصريا في عملية لإصلاح قطاع الأمن وينبغي أن يكون دورها الرئيسي هو دعم السلطات الوطنية المشاركة في هذه العمليات بالتعاون مع الشركاء الدوليين الرئيسيين. فالأمم المتحدة وجود في العديد من السياقات التي يجري فيها إصلاح قطاع الأمن، وإن تفاوتت أنواع أنشطتها ومددها. ولهذا السبب،

[1] Mark, Sedra, *The future of SSR* (Canada: CIGI, 2010), 46- 47.

[2] عادل زكاغ وهاجر خلالفة، "*تفعيل دور منظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام*"، 268.

من الأساسي للمنظمة توضيح سبل محددة يمكنها بها المساهمة في إصلاح قطاع الأمن على الصعيد العالمي وكذا القطري.[1]

3-المبادئ الأساسية لنهج الأمم المتحدة المتعلق بإصلاح قطاع الأمن

لم تتخذ الأمم المتحدة سوى خطوات مبدئية في وضع نهج منسق لإصلاح قطاع الأمن، فقد ساهمت وإشتركت لسنوات عديدة في مساعدة الجهات الفاعلة الوطنية للحفاظ على الأمن وتعزيزه. وقدمت طائفة من إدارات الأمم المتحدة ومكاتبها وصناديقها وبرامجها مجموعة متنوعة من أشكال الدعم بناء على طلب الحكومات الوطنية أو مجلس الأمن.

وتشمل هذه المجموعة إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب دعم بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.[2]

إن هدف الأمم المتحدة من إصلاح قطاع الأمن هو تقديم الدعم للدول والمجتمعات على إقامة مؤسسات أمن فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة من أجل المساهمة في السلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة وتمتع الجميع بحقوق الإنسان؛ كما ينبغي القيام بإصلاح قطاع الأمن استنادا إلى قرار وطني أو ولاية من مجلس الأمن أو قرار للجمعية العامة وميثاق الأمم المتحدة ويجب أن يكون نهج الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن مرنا ومفصلا على البلد أو المنطقة أو البيئة المحددة التي يجري فيها الإصلاح، وقوانين ومعايير حقوق الإنسان وكذلك على الإحتياجات المختلفة لجميع ذوي

[1] الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، *ضمان السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن*، الدورة 62، البند34 وثيقة رقم A62/659–S/2008 39، 2008، 17.

[2] الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، *ضمان السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن*، الدورة 62، البند34 وثيقة رقم A62/659–S/2008 39، 2008، 17.

المصلحة؛ ولكي يكون إصلاح قطاع الأمن ناجحا ومستداما، يجب أن يقوم الدعم المقدم في مجال الإصلاح على التملك والإلتزام الوطنيين للدول والمجتمعات المعنية.[1]

4-دور الأمم المتحدة في بناء وحفظ السلام:

أ- بناء السلام بعد النزاع:

هو مفهوم يضم العمليات التي تهدف إلى إنعاش المجتمع المدني، وإعادة بناء البنية التحتية واستعادة المؤسسات التي حطمتها الصراعات أو النزاعات الأهلية في المجتمعات التي يتم فيها التدخل، وقد تسعى هذه العمليات حتى إلى إقامة هذه المؤسسات إذا لم تكن موجودة بما يمنع تجدد نشوب النزاعات مرة أخرى.[2]

وفي تقريره المقدم عام 1998 عن "أسباب الصراع والعمل على تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في إفريقية" ذهب الأمين العام للأمم المتحدة إلى القول: "ما أقصده بعبارة بناء السلام بعد إنتهاء الصراع هو الإجراءات المتخذة في نهاية الصراع لتعزيز السلام ومنع عودة المجابهة المسلحة"

إذاً فبناء السلام هو عملية تنطلق مع نهاية نزاعٍ مسلحٍ وتنطوي على جهود عدة أطراف دولية ومحلية بغرض الحفاظ على ما تم إنجازه من خطواتٍ أسفرت عن التوصل لإنهاء النزاع من جهة، والتأسيس لمرحلةٍ جديدةٍ من شأنها ضمان ديمومة هذه النتائج من جهةٍ أخرى.[3]

---

[1] الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، *ضمان السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن*، الدورة 62، البند34 وثيقة رقم 39 A62/659–S/2008، 2008، 16.

[2] بدر حسن الشافعي، *تسوية الصراعات في إفريقيا (نموذج الايكواس)* (القاهرة: دار النشر للجامعات، 2009)، 33.

[3] خولة محي الدين يوسف، "*دور الأمم المتحدة في بناء السلام* "، 491.

ب- حفظ السلام:

ينضوي تحت هذا المفهوم التدابير المؤقتة التي يمتلك مجلس الأمن إتخاذها دون أن يحسم الخلاف بين الأطراف المتنازعة أو يخل بحقوق المتنازعين أو يؤثر بمطالبهم وذلك على النحو الذي أقرته المادة 40 من ميثاق الأمم المتحدة. فالهدف إذاً من هذه التدابير هو منع تفاقم الأوضاع، وأما صورها فتتنوع، ولا قيد على المجلس في ذلك سوى عدم الإخلال بحقوق المتنازعين أو مراكزهم القانونية، كإنشاء مناطق منزوعة السلاح أو إقرار وقف إطلاق النار وإقرار الهدنة التي لها الطابع السياسي إلى جانب صفتها العسكرية ولعل نشر قوات دولية تحت اسم عمليات حفظ السلام هو أكثر صور تطبيقات الأمم المتحدة لمفهوم حفظ السلام.[1]

تعيد اللجنة الخاصة التأكيد على ضرورة أن تتولى إدارة عمليات حفظ السلام تخطيط وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام على نحو ييسّر بناء السلام بعد إنتهاء النزاع، ويحول دون تكرار نشوب النزاعات المسلحة، مع إحراز تقدم نحو تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.[2]

ويهدف حفظ السلام إلى إستقرار حالة اللاعنف ويتسم بطول مدته الزمنية كونه سبيلا لصنع السلام بإشراك الموظفين المدنيين.[3]

يعبر حفظ السلام عن جملة التدابير المؤقتة التي يمتلك مجلس الأمن إتخاذها، والعمل على توسيع إمكانيات منع نشوب النزاع، بموافقة جميع الأطراف المعنية على النحو الذي أقرته المادة 40 من ميثاق الأمم المتحدة، من خلال نشر قوات عسكرية

---

[1] خولة محي الدين يوسف، "*دور الأمم المتحدة في بناء السلام* "، 494.

[2] الأمم المتحدة، تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، الدورة 66 الملحق رقم 1 وثيقة رقمA/66/19 ، نيويورك، 2012، 27.

[3] زياد الصمادي، *حل النزاعات* (الأردن: برنامج دراسات السلام الدولي التابعة للأمم المتحدة، 2010)، 09.

شرطية متعددة الجنسيات تحت قيادة الأمم المتحدة، بغرض تدبر الحد من تفاقم الصراعات المحتملة.[1]

5-نهج الأمم المتحدة المتكامل تجاه نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

ان الهدف الشامل لنهج الأمم المتحدة تجاه نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يظل تعزيز الأمن كغاية أولى، حتى يمكن البدء في إعادة البناء والإنتعاش الأوسع نطاقًا في مرحلة ما بعد إنتهاء الصراع[2].

وفي هذا الصدد، فإن من المهم على وجه الخصوص الإقرار بوجوب ربط برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج باستعراض قطاع الأمن وإصلاحه. ويجب أن تعمل الأمم المتحدة على الاستفادة من الروابط والتلاحم الطبيعيين الموجودين بين نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من جانب وإصلاح قطاع الأمن من جانب آخر وفيما بين هذه الأمور. هذا إن كان يراد إنشاء بيئة أمنية مستدامة.[3]

6-دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة الأمن بعد النزاع:

تملك المنظمات غير الحكومية مؤهلات وإمكانيات معتبرة جعلت منها أحد أهم الفواعل المعنية بالحوكمة الأمنية وإعادة بناء مرحلة ما بعد النزاع. وفضلا عن خبرتها الميدانية الكبيرة في مهام ذات صلة ببناء السلام كالإغاثة وبناء القدرات، فإن ذلك إنما يرجع إلى طبيعة تركيبتها غير الرسمية ومرونتها في التعامل مع قضايا عديدة، تمتلك عديد "المنظمات غير الحكومية" المرونة والمصداقية التي تتيح لها بناء علاقات ثقة مع

[1] ماراك جولدينغ، *عمليات حفظ السلام الدولية: نماذج وقضايا في النظام الدولي*، تر. : أمل جادو (بيروت: معهد الدراسات الدولية، 2000)، 00.

[2] الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 60 البند 136 من جدول الأعمال، وثيقة رقم A / 705 /60، 2006، 10.

[3] الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 60 البند 136 من جدول الأعمال، وثيقة رقم A / 705/ 60، 2006، 11.

السكان المحليين حتى يتم قبولها بسهولة وبالتالي كسب شرعيتها.بالإضافة إلى قدرتها على تطوير مشاريع وشراكات فعالة من شأنها أنُ تسهم في عملية بناء السلام.[1]

تنشط المنظمات غير الحكومية في مجال إعادة بناء المؤسسات السياسية والأمنية بغية إعادة إقرار الأمن والسلم في مجتمعات ما بعد النزاع.

أ- مستوى البناء المؤسساتي السياسي:

يعتبر بناء المؤسسات السياسية من العمليات المهمة والتي تولى لها الأولوية في مرحلة بناء السلام، حيث أن نهاية النزاع تسفر عن إنهيار مجمل مؤسسات الدولة، ولإعادة بنائها وتفعيلها يتطلب القيام بخطوة مهمة تتجلى في تنظيم انتخابات حرة ونزيهة تتناسب ومعطيات بيئة ما بعد النزاع وقيم العدالة والحرية، لكن إجراء إنتخابات بمعايير دولية يتطلب توفر أرضية صلبة، أهم مقوماتها عمليات التحسيس والمراقبة، وتعتبر عملية التحسيس إحدى مجالات تدخل "المنظمات غير الحكومية" في العملية الإنتخابية أين تقدم مختلف الإرشادات المدنية المتعلقة بأحكام وقوانين الإنتخابات في شكل برامج تعليمية وتوعوية.[2]

ب- مستوى البناء الأمني:

يعتبر المستوى الأمني ذو أهمية بالغة في تحقيق الإستقرار والأمان داخل المجتمع، فدونه أو نسبية تحقيقه تشكل عائق في إنخراط "المنظمات غير الحكومية" في عمليات بناء السلام وفي باقي المجالات نتيجة لصعوبة تحقيق ذلك في ظل تردي الأوضاع الأمنية. ويبرز الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في هذا المجال من عمليات المصالحة الوطنية بين مختلف أفراد المجتمع إلى تعزيز المرحلة الإنتقالية

[1] Jonathan Blais, "*Consolidation de La Paix et Approche globale: Vers Une Intégration Des ONG* ?", (Paix Durable: 2011), 6. www.peacebuild.ca/Blais-Vers%20une%20approche%20globale.pdf

[2] Elections, *Paix & Sécurité en Afrique De L'Ouest*", (Sénégal: Gorée Institute, 2010), 84. http://aceproject.org/ero-en/misc/election-paix-et-secutie-en-afrique-de-louest

بالإتجاه نحو دولة ديمقراطية قوامها الديمقراطية وحقوق الإنسان. وتعتبر عمليات المصالحة الوطنية من أولى العمليات التي تطبق في بيئة ما بعد النزاع لاسيما إذا تعلق الأمر بالنزاعات ذات الطابع الإثني، وبذلك تعتبر عملية التوفيق بين الأطراف التي كانت متنازعة ومحاولة تعزيز قيم التسامح والمحبة ضرورة ملحة من أجل إرساء الأمن، والقضاء على الأحقاد والضغينة التي قد يكّنها بعض الأفراد بالرغم من إنتهاء النزاع[1].

المطلب الرابع: دور المرأة في حوكمة الأمن في مرحلة بعد النزاع

1-المرأة والسلام والأمن:

تقوم المرأة بأدوار كثيرة في السلام والأمن ونزع السلاح بعد النزاع وهي كمدنية، غالباً ما تتأثر حياتها تأثراً شديداً بالنزاع وتتعرض سُبل كسبها للعيش وحقوقها للخطر بسببه. وهي كأم ومقدمة للرعاية تُترك غالباً لترأس أسراً في ظل ظروف صعبة، ولا يمكن أحيانا العيش في ظلها. وأحيانا ما تنخرط في الإتجار غير المشروع في الأسلحة. وهي كجندية تضطلع بمهام كثيرة، من القتال إلى الطهي. وهي كعضوة برلمان، تسنّ القوانين بشأن الأمن وسياسة مراقبة الأسلحة. وهي كناشطة في المجتمع المدني، تمارس التأثير على الحكومات لزيادة الأمن وبناء السلام. واستناداً إلى خبراتها المتنوعة، يمكن للمرأة أن تقدّم آراء ثاقبة قيّمة وتقدم إسهامات هامة في عمليات صنع القرار بشأن السلام والأمن.[2]

أ- تمكين المرأة:

تلعب المرأة دورا مهما وحيويا في عملية الحوكمة الأمنية بصفتها طرفا أساسيا في كافة النشاطات التي تدور في المجتمع، إذ يمكن أن تؤثر على الرأي العام سواء من حيث تأييد السياسات والعمليات أو معارضتها، ومن خلال مراقبة أعمال الأطراف المحلية في

[1] عادل زكاغ وهاجر خلالفة، "*تفعيل دور منظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام*"، 280.

[2] ميليسا غيليس، *نزع السلاح دليل أساسي*، 95.

النزاع، وتوفير الدعم والحماية للأشخاص المعرضين للخطر، والمساهمة في نمو وتعزيز المجتمع المدني.[1]

ب- النساء يصنعن الأمن ويبنين السلام:

في واحدة من خطبه الرسمية قال كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة أنه " لا يمكننا أن نبني الأسس اللازمة لسلام ثابت وتنمية وحوكمة رشيدة وحقوق إنسان وعدالة باقية ما تلعب النساء دورا كاملا ومساويا "كما قال أنه: «لن يكون تحقيق السلام المستدام ممكناً إلاّ بالمشاركة الكاملة للمرأة – بآرائها وقيادتها وحضورها اليومي على قدم المساواة في أيّ مكان نلتمس فيه إحلال السلام وحفظه . » هذا الأمر كان بمثابة التأكيد الذي تذهب أليه المؤسسة الدولية والتي أعلنت منذ سنوات عدة قبل هذا الخطاب بأن "ميثاق الأمم المتحدة يعرب عن تصميم شعوب الأمم المتحدة على ان تؤكد من جديد إيمانها بالحقوق المتساوية للرجال والنساء".[2]

2-المجتمع المدني والمنظمات النسائية:

قام المجتمع المدني والمنظمات النسائية بدور قيِّم في توجيه الإهتمام إلى أهمية مشاركة المرأة في إتخاذ القرار فيما يتعلق بنزع السلاح؛ وفي تدريب المرأة على أن تصبح مشاركة نشطة في تحديد الأسلحة والسلام والأمن، وفي الإضطلاع مباشرة بحملات لنزع السلاح وعدم الإنتشار. وفي بلدان كثيرة، ونظراً للعقبات التقليدية التي تعترض المشاركة السياسية، أعربت القيادات النسائية عن نفسها على نحو أشدّ قوة من خلال منظمات المجتمع المدني. ولذلك، فإن إشراك هذه المنظمات هو في أغلب الأحيان السبيل الوحيد

[1] عمر جمعة، *بناء السلام في مجتمعات النزاع*، 168.

[2] خضر دلومي، *كتابات في بناء السلام والتعايش*، (العراق: مطبعة خاني، 2014)،67.

لكفالة إدراج المرأة ومنظوراتها وأولوياتها في عملية صنع القرار ووضع السياسات والبرمجة.للاطلاع على قرارات مجلس الأمن.[1]

[1] ميليسا غيليس، *نزع السلاح دليل أساسي*، 100.

خلاصة

يشتمل مسار الحوكمة الأمنية على الإستراتيجيات التي تعمل على منع النزاعات من الاشتعال مرة أخرى أو التصعيد أو الانتكاس، ومن ذلك إرساء المؤسسات، وميكانيزمات التفاوض، والإعلام، والمصالحة فهي تشكل حزمة مركزية في عمليات بناء السلام. وبالتالي يمكن القول بأن الحوكمة الأمنية وبناء السلام هما مصطلحان مرتبطان أساسا بمرحلة ما بعد النزاع، أين يتم تسخير كل القدرات والإمكانيات سواء كانت مادية أو بشرية لإعادة بناء مؤسسات قائمة على أساس العدالة والمساواة، تضمن الحقوق والحريات دون وجود تفرقة اثنية أو لغوية، وأين يلعب المجتمع المدني بشتى أنواعه وكذا القطاع الخاص دورا مهما في عملية التنمية بالإعتماد على مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي من شأنها التقليل من المتناقضات التي دفعت إلى النزاع وتعزيز عوامل الثقة بين أطرافه من أجل إرساء أسس السلام المتساند ووضع أسس التنمية المستدامة التي تحول مجتمعة دون الإنزلاق مجددا نحو النزاع.

يثير الحديث عن مدى شرعية المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في عمليات بناء السلام الكثير من الجدل، لاسيما ذاك الذي يركز على مدى قبول المنظمة من قبل الشعب داخل المجتمع ومدى نزاهة وإستقامة أعمالها، ترتبط أهمية المجتمع المدني بعملية السلام داخل مجتمعات بعد النزاع من طبيعة التحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تستوجب بنياناً سياسياً وإجتماعياً جديداً يتوافق مع ما أحدثه فقدان السلام والوئام المجتمعي من مستجدات.

الفصل الثالث:

الحوكمة الأمنية في رواندا وسياسات بناء السلام ما بعد النزاع بين الواقع والآفاق

تمهيد

لم تكن السنوات العشر الأولى التي عاشتها رواندا بعد الإبادة الجماعية سهلةً قطّ، فقد حملت هذه السنوات تحديات عديدة، منها تهديدُ البلاد بالدخول في دوامة حرب أهلية جديدة، بسبب الاشتباكات العسكرية المتقطعة والمتجددة التي قام بها متمردو الهوتو، ضد الحكومة الرواندية الجديدة المعترف بها دوليًا. وتحولت قوى وعناصر السلطة السابقة من الهوتو، إلى متمردين وميليشيات هاجموا، إما من داخل رواندا أو من خارج الحدود، النظامَ الجديد؛ للانتقام من إقالتهم وإزاحتهم عن سدة الحكم والسلطة وهو ما تطلب وضع خطة ومسار لحوكمة الأمن فيها.

وفقًا للنظريات السياسية المتعلقة بالنزاعات والحروب الأهلية؛ هناك عناصر مهمة لبناء السلم الداخلي الوطني، للبلدان الخارجة من النزاعات والحروب الأهلية وهي: الأمان والاستقرار؛ الانتعاش الاقتصادي؛ الديمقراطية؛ بناء الدولة. وهي الركائز الأساسية لأي جهد يبذله أي بلد للتعافي من آثار النزاع. و"الأمان والاستقرار" هما عودة اللاجئين والمواطنين النازحين داخليًا إلى مواطنهم أمرٌ مهم، وعودة الميليشيات وعناصر قوات الأمن والشرطة، مع نزع السلاح لهم، وتحويلهم إلى شكل آخر يخدم المجتمع والسلم الأهلي. و"الانتعاش الاقتصادي" فهو إعادة بناء وتحويل الاقتصاد، لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، لمنع نشوب النزاعات ثانية. وتشير الديمقراطية وبناء الدولة، للممارسات الديمقراطية المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالانتعاش الاقتصادي والأمن، ليصبح إجراء الانتخابات النزيهة والفعالة واستعادة عمل مؤسسات الدولة أمرًا ممكنًا. فالممارسات الديمقراطية المثلى لا تتحقق وتطبق مباشرة بعد انتهاء النزاع، بل تحتاج السياسات والممارسات الديمقراطية المثلى إلى الانتظار و لتطبق مع توفر الأرض الخصبة والصالحة لديمومتها بالشكل الأمثل، ولو تطلب ذلك تفضيل بعض الأولويات عليها.

المبحث الأول: تحديات الحوكمة الأمنية لفترة ما بعد النزاع في رواندا

بعد أن وضعت الإبادة الجماعية أوزارها؛ كانت قد خلّفت خسائر مادية وبشرية جسيمة، بما في ذلك الآثار النفسية في أوساط الروانديين من كلّ الأطراف، ومن هنا شكّلت الحكومة لجنة باسم: (المفوضية الوطنية للوحدة والمصالحة)، التي تُعنى بلمّ شعث المجتمع الذي عانى كثيراً ويلات الإبادة الجماعية، كما أعادت الحكومة النظر في الحلول المحلية المتجذرة في ثقافة الروانديين، والتي يمكن أن تسهم في تقديم الحلول الناجعة، وفي إعادة بناء الوطن والمواطن.

المطلب الأول: تحديات المصالحة وعودة السلم والتعايش

تأسست لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة في عام 1999 ومنحت تفويضاً يمكن اختصاره بتعزيز الوحدة والمصالحة، والذي تبلور في أوضح صوره من خلال تنظيم معسكرات التضامن في إنغاندو، من أجل إعادة الإدماج وإعادة التعليم. يبدو أن الأكثر أهمية، هو أن تأسيس لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة شكّل علامة على التحول من المقاربة الجزائية الحصرية الى عنصر إضافي يركز على المصالحة.

في السنوات الأخيرة فقط، بدأ خطاب المصالحة بالظهور على السطح. الآن باتت كل مبادرة اجتماعية، سياسية، من برامج تخفيف حدة الفقر الى برامج إعادة التوطين الى اللامركزية السياسية، تصاغ بلغة المصالحة وتعزيز الوحدة، والتمكين وإعادة بناء العلاقات الاجتماعية رغم هذا التغير في المناخ.[1]

[1] لوك هويسه، مارك سولتر، العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة: التعلم من التجارب الأفريقية 2017، تر. نايف الياسين (بلجيكا: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2018)، 46.

ركزت الحكومة الرواندية الجديدة من أجل انهاء الصراع والانتقال لمرحلة بناء الدولة والتنمية على عملية المصالحة من خلال إعادة بناء الهوية الرواندية، تحقيق التوازن بين العدالة والحقيقة والسلام والأمن. ومن أجل التأكيد على ذلك فقد تم تضمين هذه المبادئ في الدستور الرواندي الجديد والذي نص على أن " جميع الروانديين لهم حقوق متساوية"، كما وصدرت قوانين لمحاربة التمييز وأيديولوجية الإبادة الجماعية المثيرة للانقسام.

كما حظر الدستور الجديد استخدام مسميات الهوتو والتوتسي، كما جرم استخدام أي خطاب له طابع عرقي، وتدريجيا بدأت هذه الخطة في تحقيق صدى إيجابي في المجتمع، إذ عاد اللاجئون إلى بلادهم واجتهدت المنظمات المسؤولة في إعادة الحقوق للضحايا، وتولت المفوضية الوطنية للوحدة والمصالحة المسؤولية الأساسية عن جهود المصالحة في رواندا واستخدمت النهج التالي من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة:[1]

مبادرة أوموغاندا: ويمكن ترجمتها: (معاً في هدفٍ مشتركٍ لتحقيق النتيجة)، ففي الثقافة الرواندية التقليدية كان أعضاء المجتمع يدعون أسرهم وأصدقاءهم وجيرانهم لمساعدتهم على إكمال المهمة الصعبة، فكانت هذه المبادرة جزءاً من الجهود الرامية إلى إعادة بناء رواندا، وتعزيز الهوية الوطنية المشتركة، ومن هنا حرصت حكومة رواندا على إحياء الثقافة الرواندية والممارسات التقليدية؛ للتكيف مع برامج الحوكمة الأمنية والتنمية وإثرائها لتلبية احتياجات البلاد.

والنتيجة كانت مجموعة من الحلول الرئيسة، نجمت عنها برامج التنمية المستدامة، ويقام هذا العمل المجتمعي في يوم السبت الأخير من كلّ شهر، وكلّ أفراد المجتمع، بمن فيهم رئيس الجمهورية، تتراوح أعمارهم بين 18 و65 سنة، ملزمون بالمشاركة في

[1] بلال النجار، التجربة الرواندية والاستفادة منها فلسطينيا (فلسطين: بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، 2020)، 6.

أوموغاندا حيث ينقسمون إلى عدة مجموعات للقيام بالأشغال العامّة المتنوعة، كما يتم تشجيع المغتربين الذين يعيشون في رواندا للمشاركة، وغالباً ما يشمل ذلك تطوير البنية التحتية وحماية البيئة.[1]

الحلقات الدراسية: وتهدف هذه الحلقات إلى تدريب قادة القواعد الشعبية وقادة الأحزاب السياسية والشباب والنساء على تقديم المشورة بشأن الصدمات وتخفيف حدة النزاعات وحلها وتفعيل نظم الإنذار المبكر.

•**القمم الوطنية:** منذ عام 2000، تم تنظيم العديد من القمم الوطنية حول مواضيع تتعلق بالعدالة والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والأمن القومي والتاريخ الوطني.

•**البحث:** نشرت اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة عددا من الدارسات التي تبحث في أسباب النزاعات في رواندا وكيفية تخفيفها وحلها.[2]

المطلب الثاني: تحدي التنوع الثقافي والعرقي على الحوكمة الأمنية وتجدد النزاع في رواندا

نشب نزاع مسلح بين القوات الحكومية وميليشيات الجبهة الوطنية الرواندية، حيث تأثر الأمن في رواندا جراء هذا النزاع وامتد هذا النزاع إلى الدول الإفريقية إلى إيجاد حل للنزاع بين الهوتو والتوتسي، وبصفة خاصة في الدول المجاورة، وانتهت الوساطة الإفريقية بعقد اتفاق في تنزانيا في مدينة أروشا Arusha بتاريخ 04 أوت 1993 وبمقتضاه تتقاسم السلطة قبيلتي الهوتو والتونسي، وتوقف الأعمال القتالية، وعلى الرغم من ذلك استمر النزاع، ولم يظهر أي تطبيق لبنوده إلى غاية 06 أفريل 1994 وهو تاريخ اسقاط الطائرة

[1] المهدي سلطاني، " أثر التنوع الثقافي والعرقي على الاستقرار السياسي للدولة: رواندا أنموذجا"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية 3(2020): 15.

[2] بلال النجار، التجربة الرواندية والاستفادة منها فلسطينيا، 7.

التي كانت تقل الرئيس الرواندي والبورندي بالقرب من مدينة كيجالي، وعلى إثر هذا الحادث وقبل بزوغ فجر اليوم الموالي أي 07 أبر يل 1994 نشب قتال عنيف بين الميليشيات المسلحة وقوات الحرس الجمهوري الرواندي، راح ضحيتها عدد كبير من القادة والوزراء من بينهم الوزير الأول ورئيس المحكمة العليا، وكل قادة الحزب الاجتماعي الديمقراطي.[1]

بالإضافة إلى عدد كبير من أفراد قوات حفظ السلام مما أدى إلى استمرار العنف واشتدت ضراوته. ومنذ 12 / 04 / 1994 بدا واضحا أن قبيلة التوتسي هي الضحية الأولى، فقبيلة الهوتو كانت مدعومة من طرف القوات الحكومية في مواجهة التوتسي، وفي الفترة ما بين 14 أبر يل إ لى 21 أبر يل 1994 زار ر ئيس ا لوزراء وا لوزير الأول الرواندي الإقاليم الذي كان يقطنهما سكان من قبيلة التونسي، وعلى إثر هذه الزيارة بدأت المذابح ترتكب ضد سكان هذين الإقليمين، حيث تم تجميع اللآلاف منهم داخل الكنائس، والمدارس والمستشفيات والمباني الحكومية بحجة حمايتهم من الاعتداءات التي يمكن أن يتعرضوا لها، ثم ذبحهم والقضاء عليهم بالجملة من قبل القوات الحكومية، وانتشر مسلسل المذابح في طول البلاد وعرضها ضد أبناء قبيلة التوتسي، ولم يكن هناك تمييز في هذه المذابح بين النساء والأطفال والشيوخ، والإخوة والأزواج فقط لأنهم يحملون سمات اثنية مخالفة إلى ان تمت السيطرة على مدينة كيجالي في 18 / 04 / 1999.[2]

يعد التنوع الثقافي والعرقي من أهم وأخطر التحديات التي واجهت الدولة الرواندية ُفي عهد الرئيس بول كاغامي من أجل تحقيق الاستقرار الامني والتنمية، وكانت تعاني دولة رواندا من صراعات دامية ومجازر جماعية بين القبائل المكونة للمجتمع الرواندي،

[1] هبة الله سمير حسن نور الدين، " الصراع الدولى"، اطلع عليه بتاريخ 03 سبتمبر، 2021،
https://drive.google.com/file/d/1w82jCd-AQZulp2dYia1e1GubHcmpBRCW/view

[2] سعاد خوجة، " محاكمات يوغسلافيا ورواندا ودورها في تطوير القضاء الدولي الجنائي"، مجلة الشريعة والاقتصاد 2(2013): 271، 290.

مما ادي تدني المستوي الأمني وأصبحت بؤرة للقتل ُفي ظل غياب سلطة رشيدة وحكيمة وتعتبر رواندا حالة خاصة من الحالات التي اندلعت فيها الحرب الأهلية استنادا الى أسباب عرقية. وبالرغم من بساطة التركيبة الاثنية في رواندا ثلاثة جماعات فقط الهوتو 85% والتوتسي 14 %، والتوا 1%إلا أن العنف الاثني فيها وصل الى درجة التطهير العرقي أو الإبادة بعد أن سيطر التوتسي على هرم السلطة ومصادر الثروة التقليدية، وكانت النتيجة أن انهارت الدولة فيها بعد حرب مأساوية كان حطبها الشعب الرواندي.[1]

المطلب الثالث: تحدي غياب المؤسسة العسكرية والأمنية وغياب القضاء

لم تكن السنوات العشر الأولى التي عاشتها رواندا بعد الإبادة الجماعية سهلةً قطّ. فقد حملت هذه السنوات تحديات عديدة كانت بمثابة تحدي لتجسيد الحوكمة الأمنية، منها تهديدُ البلاد بالدخول في دوامة حرب أهلية جديدة، بسبب الاشتباكات العسكرية المتقطعة والمتجددة التي قام بها متمردو الهوتو، ضد الحكومة الرواندية الجديدة المعترف بها دوليًا. فقد تحولت قوى وعناصر السلطة السابقة من الهوتو، إلى متمردين وميليشيات هاجموا، إما من داخل رواندا أو من خارج الحدود، النظامَ الجديد؛ للانتقام من إقالتهم وإزاحتهم عن سدة الحكم والسلطة.[2]

استولت الجبهة الوطنية الرواندية على السلطة في 4 جويلية 1994 ووضعت حداً للإبادة الجماعية فهربت الحكومة المهزومة وقواتها المسلحة الى جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة وتبعها عدد كبير من السكان. ترددت تبعات ذلك خارج حدود رواندا، وتسببت بانعدام استقرار وانعدام أمن إقليمي لسنوات بعد ذلك، رغم أن آلة الإبادة الجماعية توقفت بعد 100 يوم في جويلية 1994 ، فإن العنف ظل هو النظام السائد. يكشف العمل الميداني في رواندا أن الروانديين شهدوا عقداً من العنف بين عام 1990،

[1] هاشم العوادي، "دراسات إفريقية: العتبة العباسية المقدسة"، مركز الدراسات الافريقية 2(2017): 26.
[2] مباركة رحلي، الحرب الأهلية في رواندا (1994) والمواقف الدولية منها، 50.

مع بداية الحرب الأهلية والممارسة السياسية متعددة الأحزاب، ونهاية تسعينيات القرن العشرين، عندما انتهت الأعمال العدائية الظاهرة على تراب رواندا. بداية من عام 1996، وما بعد تفكيك المعسكرات الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالقوة، هاجمت قوات الحكومة المهزومة وميليشيا إنتراهاموي شمال رواندا من قواعدها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. بات هذا يعرف بحرب المتسللين، التي قتل فيها مئات – وعلى الأرجح آلاف – المدنيين. وبما أنه كان من الصعب تمييز المتسللين عن المدنيين، فإن الجيش الوطني الرواندي لجأ تدريجياً الى إستراتيجيات دموية في مواجهة التمرد لتهدئة المنطقة.[1]

كان التدمير المنهجي للنظام القضائي خلال الإبادة الجماعية والحرب الأهلية مشكلة رئيسية. بعد الإبادة الجماعية ، كان من المحتمل أن يكون أكثر من مليون شخص مذنبًا لدورهم في الإبادة الجماعية ، وبقي ما يقرب من خمس السكان بعد صيف 1994. اتبعت الجبهة الوطنية الرواندية سياسة الاعتقالات الجماعية للمسؤولين وأولئك الذين شاركوا في الإبادة الجماعية، سجن أكثر من 100000 شخص في العامين التاليين للإبادة الجماعية. وتغلبت وتيرة الاعتقالات على قدرة الإستعاب لنظام السجون الرواندي، مما أدى إلى ما اعتبرته منظمة العفو الدولية "معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة ". صُممت السجون التسعة عشر بالبلاد لتستوعب ما مجموعه 18000 نزيل، ولكن في ذروتها في عام 1998 كان هناك أكثر من 100000 شخص في مرافق الاحتجاز المكتظة في جميع أنحاء البلاد.

تم كذلك تدمير المؤسسات الحكومية، والمحاكم القضائية، وقتل العديد من القضاة والمدعين العامين والموظفين خلال الإبادة الجماعية. من بين 750 قاضياً في رواندا، لم يبق 506 قاضياً بعد الإبادة الجماعية قتل العديد منهم وفر معظم الناجين من رواندا.

[1] لوك هويسه، العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة التعلم من التجارب الافريقية، 31.

بحلول عام 1997، كان لدى رواندا 50 محامياً فقط في نظامها القضائي. مما تسببت في إعاقة الحوكمة الأمنية، مع وجود 130 ألف مشتبه بهم محتجزين في السجون الرواندية بعد الإبادة الجماعية، تم التعامل مع 3343 قضية بين عام 1996 ونهاية عام 2000 بمعدل جد بطيء من هؤلاء المتهمين، تلقى 20٪ حالة وفاة و32٪ حُكم عليهم بالسجن المؤبد و20٪ بُرئوا.[1]

المبحث الثاني: إنجازات الحوكمة الأمنية لفترة ما بعد النزاع في رواندا

المطلب الأول: الشرعية وتجديد العقد الاجتماعي

1-عملية التحول الديمقراطي في رواندا:

بعد انتهاء الحرب الأهلية وأعمال القتل والعنف في جويلية 1994م كانت رواندا في حاجة لعملية شاملة لإعادة الإعمار وتجسيد الحوكمة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والأمنية وذلك لما خلفته الحرب الأهلية من تدمير للاقتصاد وشيوع حالة من عدم الاستقرار السياسي فضلا عن تدمير البنية التحتية في رواندا، فهذه الحالة تحتاج للعمل على اصلاح الأوضاع في جميع المجالات.

2-الإصلاحات السياسية في رواندا:

ارتبط مفهوم الاستقرار السياسي بمفهوم الشرعية السياسية، إذ عرفه **آلان بال** بأنه "حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية"[2]

[1] عدن سحر محمد عبد الرزاق، " رواندا من الإبادة إلى الريادة... كيف نجحت في تحقيق التنمية وبناء السلام،" اطلع عليه بتاريخ 03 سبتمبر، 2021، https://almushahid.net/64820/

[2] المهدي سلطاني، أثر التنوع الثقافي والعرقي على الاستقرار السياسي للدولة، 10.

بعدما استتبت الأمور للجبهة الوطنية الرواندية وتمكنها من السيطرة على رواندا وتم تشكيل حكومة جديدة في رواندا انصب تركيز تلك الحكومة على المصالحة من خلال إعادة بناء الهوية الرواندية، وذلك حتى تتمكن من إنهاء الصراع والانتقال بناء الدولة والبدء في عملية التنمية، فتم إنشاء المفوضية الوطنية للوحدة والمصالحة عام 1999م والتي كان يقع على عاتقها تعزيز عملية المصالحة وتهيئة كل السبل لنجاحها، وذلك لتعزيز الوحدة الوطنية، كما تم وضع دستور جديد لرواندا عام 2003م، وتم النص في هذا الدستور على أن " جميع الروانديين لهم حقوق متساوية "، وتم إصدار قوانين تجرم التمييز وأيدولوجية الإبادة الجماعية، وتم منع وتجريم استخدام ألفاظ الهوتو والتوتسي بموجب القانون الجديد، كما تم تجريم أي خطاب له طابع عرقي.[1]

وينص هذا الدستور على إنشاء هيئات السلطات التشريعية والتنفيذية عن طريق انتخابات بها تعددية حزبية، والمبدأ الذي يحكم رواندا هو " حكم الشعب بواسطة الشعب ولصالح الشعب"، وعلى ذلك فالسيادة الوطنية هي ملك للشعب الذي يمارسها إما عن طريق الانتخاب والاستفتاء أو عن طريق ممثليه، وتبنت الحكومة الرواندية استراتيجية رئيسية لتحقيق السلام تتمثل في إقامة الاتصال بين مختلف الأفراد في المجتمع ؛ بين الأعضاء السابقين داخل المؤسسة العسكرية وخارجها، وبين الجماعات العرقية المختلفة، وبين الجيش والمجتمع المدني، وذلك لحفظ السلام والتمكن من إعادة بناء العلاقات وبعث الأمن بين أفراد المجتمع.[2]

ولإقامة الدولة الرواندية الجديدة تم الاعتماد على أن المؤسسات العسكرية والأمن يجب أن تكون قوية وتمثل ركن أساسي في رواندا، كما تم إدخال برنامج جديد لإعادة تدريس تاريخ رواندا يعتمد على التسامح وليس النسيان فقط، وهذا البرنامج تم اعتماده في

[1] بلال النجار، التجربة الرواندية والاستفادة منها فلسطينيا، 6.

[2] أية حسين محمود، "النظام السياسي في رواندا منذ عام 1994"، اطلع عليه بتاريخ 25 جوان، 2021، http://www.acrseg.org/41743

معسكرات التضامن (إنغاندو)، وهي معسكرات أقامتها الحكومة بعد عام 1994م وذلك لمحاربة أيدولوجية الإبادة العرقية وإحلال التسامح محل التمييز العرقي، و في هذه المعسكرات تم دمج مختلف أفراد المجتمع الرواندي للعمل سويا في مشاريع و أعمال صغيرة جنبا إلى جنب لتكريس التسامح و ثقافة تقبل الأخر بدلا من الفرقة والانقسام والتمييز العرقي، وكانت هذه المعسكرات من خلال المشاركة الإلزامية في الأعمال أداة هامة لدمج المواطنين ومختلف الأفراد في رواندا كما تم إنشاء مبادرة إيميهيغو كبرنامج مصمم للمساءلة على ممارسات الحكومة من قبل المواطنين و ذلك عن طريق قيام أفراد الدولة والسلطة من جميع المستويات بوضع أهداف علنية لعملهم في إطار جدول زمني محدد وفي إطار ذلك الجدول وبعد انتهاء مدته يكون المسؤول الحكومي خاضع للمراقبة ويمكن لأفراد المجتمع مسألته بكل شفافية وذلك يضمن الاستجابة الجيدة لاحتياجات المواطنين وتلبية تلك الاحتياجات من قبل الحكومة وأيضا تحسين الخدمات المقدمة من قبل الحكومة للمواطنين، فضلا عن برامج الحوار الوطني التي يتم فيها استعراض حالة الدولة في العام الماضي وتبادل الأفكار.[1]

وفي دستور رواندا الجديد عام 2003م تم تحديد المؤسسات الرسمية لرواندا متمثلة في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وهي سلطات منفصلة عن بعضها وتتمتع بالاستقلالية ولكنها متكاملة وتم تحديد السلطة التنفيذية في مؤسستي الرئاسة ويمثل قمتها رئيس الدولة ومجلس الوزراء ويمثل الرئيس قمة السلطة التنفيذية في رواندا ويكون هو القائم عليها بمعاونة مجلس الوزراء، وتتمثل السلطة التشريعية في البرلمان الرواندي وهو يتألف من جلسين وهما مجلس النواب ومجلس الشيوخ وهي السلطة التي تقوم بالطبع بالتشريع وسن القوانين في رواندا ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية وفقا للإجراءات التي

[1] طارق ناصيف، "رواندا من الحرب الأهلية للتنمية الشاملة"، اطلع عليه بتاريخ 25 جوان، 2021،
https://www.harmoon.org/reports/%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%AF%D8%A7

يحددها الدستور الرواندي، أما السلطة القضائية فهي تتمتع بالاستقلالية وتكون منفصلة تماما عن السلطتين التنفيذية والتشريعية كما تتمتع السلطة القضائية بالاستقلال المالي والإداري وهي مسؤولة عن ضمان سير العدالة وسيادة القانون واحترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور وتتمثل قمة السلطة القضائية في المحكمة العليا.[1]

المطلب الثاني: إصلاح المنظومة الأمنية والقضائية وتفعيلهما

1-إعادة بناء الجيش الرواندي وقوات الأمن:

بعد جرائم الإبادة الجماعية التي حدثت، سعت السلطات الرواندية الجديدة بقيادة رئيس رواندا بول كاجامي الي حوكمة الأمن واصلاحه لإعادة هيكلة السلطات العسكرية في البلاد، من خلال اعتماد برامجَ لتحويل القوات العسكرية الغير نظامية وإعادة دمجها وتسريح بعضها أحيانا، بعد نزع سلاحها وتجريد المقاتلين السابقين من مناصبهم، وذلك بهدف إعادة تأهيل وهيكلة هذه القوات، لا بهدف الإقصاء.وذلك بالتوازي مع تحويل عقيدة الجيش، من عقيدة الولاء العرقي والعصبية، إلى عقيدة الولاء الخالص للدولة الرواندية ككل. ولهذا الغرض، منذ عام 1997 وطوال عشر سنوات لاحقة، كانت ميزانية الدفاع الرواندية تأخذ ما بين 3.3 % و4.4 % من الناتج المحلي الإجمالي لرواندا سنويًا.[2]

وقد ساعد ذلك في استيعاب العدد الهائل من المقاتلين السابقين، وتشجيعهم على أن يكونوا تحت مظلة الدولة الجديدة، وساهمت هذه الخطة -فضلًا على تجنيد الآلاف- في توفير فرص عمل لآلاف آخرين من اللاجئين الروانديين الذين عادوا إلى البلاد، بعد عام 1994 وسرعان ما أصبح الجيش الرواندي معروفًا، كواحد من أكثر القوات ذات الكفاءة العالية والمتمكنة قتاليًا، وواحدًا من أفضل القوات المنضبطة في أفريقيا. وفي

[1] أية حسين محمود، النظام السياسي في رواندا منذ عام 1994.

[2] بلال النجار، التجربة الرواندية والاستفادة منها فلسطينيا، 5.

الواقع، كان هناك قدر كبير من إدماج جميع القوات السابقة في الجيش، حتى قوات الهوتو السابقة، بروحٍ من "التضامن" والانضباط، من خلال تفعيل برنامج اندماج عسكري نشط تمّ تقديمه وتطبيقه مباشرة بعد الإبادة الجماعية. ويشتمل برنامج "التضامن" هذا على إدراج تعليم سياسي مكثف لجميع عناصر الجيش، ويشدد على استدعاء تاريخ ودور الجيش الوطني ما قبل الاستعمار في خدمة البلاد دون تمييز عرقي، كما يشدد على الوحدة التاريخية للروانديين، وبناء عرى الصداقة داخل أفراد الجيش، من خلال العيش معًا والعمل جنبًا إلى جنب دون تمايز عرقي، ومن خلال نشر المجندين في مجتمعهم السابق، لتأدية خدمات اجتماعية مختلفة بين المواطنين، حيث يساعدون ويساهمون في نشر صورة جيدة" عن المساواة والاندماج في ظل الحكومة الجديدة، وبذلك أصبحت مؤسسة الجيش تمثل نموذجًا للوعي والالتزام والمساواة بين الروانديين.[1]

أدركت الحكومة في رواندا وعلى رأسها الرئيس بول كاغامي أن كل الجهود السابقة للإصلاح السياسي و التحول للديمقراطية وجهود المصالحة بين أفراد و أطياف الشعب الرواندي يجب أن تشمل دولة رواندا ككل دون أي استثناء وهو ما تطلب في نظر الحكومة ضرورة إعادة بناء الجيش الرواندي وقوات الأمن الخاصة برواندا، فالحكومة الرواندية في تلك الفترة استشعرت بالخطر من الجيش الرواندي و الذي كان أغلبيته من الهوتو وهو ما مثل خطر أمني يمكن ان يقف عائق أمام حوكمة الامن وعمليات التحديث والتنمية، ووجدت الحكومة الرواندية أن الطريق الوحيد لتلافي ذلك الخطر هو إعادة بناء جيش موحد يضم في صفوفه أعداء الأمس بعيدا عن أفكار التمييز العرقي والإبادة الجماعية، وذلك عن طريق إعادة تأهيل مقاتلي الجيش ليكونوا جيش وطني لرواندا تصبح مهمته الأساسية الدفاع عن الوطن، وعلى ذلك قامت الحكومة بوضع معايير خاصة لمن

[1] طارق ناصيف، "رواندا من الحرب الأهلية للتنمية الشاملة".

يتم قبوله للانضمام لصفوف الجيش الرواندي منها أن يكون لديه استعداد للخضوع لعملية تأهيل عسكري.[1]

وواجهت الحكومة الرواندية عدة مشاكل في هذا الصدد منها رفض الكثير من أفراد الجيش لعملية التأهيل العسكرية التي تتبناها الحكومة لكن قيادات الجبهة الوطنية الرواندية وعلى رأسهم الرئيس كاغامي لم يتنازلوا عن فكرة توحيد الجيش الرواندي واستطاعوا احتواء هذه المشكلة وقامت الحكومة بتشكيل لجنة الوحدة الوطنية التي مكنت الجبهة الوطنية الرواندية من مراقبة عملية تكوين الجيش الرواندي الموحد الذي هدفه الدفاع عن الوطن الرواندي بعيدا عن أفكار الانقسام والتمييز العرقي، كما واجهت الحكومة الرواندية مشكلة قلة الموارد لتحقيق هذا الهدف واعتمدت الحكومة لحل تلك المشكلة على تعزيز مشاركة المؤسسات المحلية لإتمام هذا الهدف ورفضت الاعتماد على المساعدات الخارجية، مما رفع من معنويات الشعب الرواندي وكون لديه الشعور بأنه صاحب مبادرة، ونجحت الحكومة في تحقيق هدفها عن طريق تحويل عقيدة للولاء للدولة رواندا وليس الولاء للعرق ومن خلال برامج إعادة التأهيل العسكري لأفراد الجيش يشمل التثقيف السياسي لأفراد الجيش والتأكيد على الدور التاريخي للجيش الرواندي لخدمة رواندا والتأكيد على وحدة الروانديين تاريخيا، مما ساعد على عملية الاندماج وتكوين الجيش الرواندي الموحد.[2]

[1] سمية عبد القادر شيخ محمود، "إشكالية بناء جيش وطني موحد في مجتمع منقسم مناطقيا، مجلة عمران 20(2017): 156.

[2] سمية عبد القادر، إشكالية بناء جيش وطني موحد في مجتمع منقسم مناطقيا، 157.

2-إصلاح المنظومة القضائية وإعادة تفعيلها

أ- نشأة المحكمة وتشكيلها:

اتبعت رواندا مسارا يجمع بين الآليات التصالحية والآليات الجنائية والجزائية، حيث كانت هناك آليتان جنائيتان هما المحاكم الوطنية، ومحاكم الجاكاكا المحلية التقليدية، وآلية جزائية واحدة هي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.[1]

ب- إعادة الدعوة لممارسة الغاتشاتشا

ظهرت إمكانية استخدام الغاتشاتشا مباشرة بعد الإبادة الجماعية، كما يكشف تقرير المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وجاء هذا التقرير نتيجة أبحاث وتأملات عدد من الباحثين وأساتذة الجامعات الروانديين العاملين في مؤسسات مختلفة.

كان الظهور العفوي لأنشطة الغاتشاتشا والدعم التدريجي لها من قبل السلطات مدفوعاً بوضوح، بحقيقة أن النظام القضائي العادي لم يكن موجوداً بعد الإبادة الجماعية. وكان على الغاتشاتشا أن تفعل ما كانت تفعله من قبل، أي تخفيف الضغط على المحاكم العادية. لم تكن هذه المحاكم تعمل ببطء الآن، كما كانت من قبل، بل إنها لم تكن تعمل على الإطلاق. حالما بدأت بالعمل، سرعان ما أثقلت بقضايا المشتبه بهم في أحداث الإبادة الجماعية الذين كانوا يملؤون السجون.

- **دور الغاتشاتشا في رواندا:**

تشكل محاكم الغاتشاتشا الأداة الرئيسية للعدالة الانتقالية في رواندا. وهي تنسجم مع الهدف الرئيسي المعلن لتحقيق المساءلة، وبهدف كلي هو التوصل الى المصالحة.

[1] Pietro Sullom, "Punishing Mass Atrocities : Penological Developments in The Aftermath of The Rwandan Genocide", in: Ageta Fjalkowski& Raluca Grosescu (eds.), Transitional Criminal Justice in Post-Dictatorial and Post –Conflict Societies, (uk :Cambridge Publications,2015) p.p.218-220, accessed on 08/06/2021, at; http://www.nyulawglobal.org/Globalex/Africa_Truth_Commissions1.html

اشار المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان انه ونظرا للعنف الذي مورس خلال الإبادة الجماعية والمذابح، لا يمكن ببساطة أن تتم معالجته في الغاتشاتشا. لكن يمكن للغاتشاتشا أن تعمل كنوع من لجنة حقيقة لتحقيق هدفين اثنين فمن جهة، يمكنها جمع الوقائع حول الأعمال الوحشية التي ارتكبت في المجتمعات المحلية، ومن ثم يتم تقديم المعلومات للمحاكم التقليدية. ومن جهة أخرى، يمكن أن تشكل فضاءً لإعادة توحيد الروانديين ومناقشة القيم المشتركة فيما بينهم، وهي آلية تساعد الناس على العيش معاً والتصالح مع بعضهم بعضاً، كما ينبغي ممارسة الحذر من انخراط الحكومة أكثر مما ينبغي، ولا ينبغي تحويل هذه المؤسسة الى محكمة رسمية.[1]

ومن أجل تحديد من سيخضع لهذه المحاكم فقد تم وضع تصنيفات تعتمد على نوع الجريمة؛ فالمشتبه بهم بارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الانسانية يخضعون لمحاكم الغاتشاشا، وكان بإمكان المتهمين استئنافا لأحكام الصادرة بحقهم أمام محكمة استئناف الغاتشاشا، أما أولئك الذين يتم تحديدهم على أنهم الأشخاص المسؤولون أكثر من غيرهم وعلى أنهم من منظمي أعمال العنف، فتتم محاكمتهم من قبل المحاكم العادية.

وقد تضمنت عملية المحاكمة جبر الضرر لكل شخص وقع عليه أذى من الجرائم المرتكبة، وقد اتخذت عملية جبر الضرر عدة صور منها ما تتضمّن عناصر مادية كالمدفوعات النقدية أو الخدمات الصحيّة على سبيل المثال فضلا عن أشكال رمزية كالاعتذار العلني أو إحياء يوم للذكرى.[2]

نظرا للأحداث التي وقعت في رواندا أصدر مجلس الأمن في جويلية 1994 القرار رقم 935 الخاص بإرسال لجنة الخبراء للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي

[1] لوك هويسه، مارك سولتر، العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة، 35.

[2] بلال النجار، التجربة الرواندية والاستفادة منها فلسطينيا، 5.

الإنساني والتي ارتكبت أثناء الحرب الأهلية في رواندا، وقد قدمت هذه اللجنة تقاريرها الخاصة بالوضع في الحرب الأهلية في رواندا، وأيضا تقاريرها بالوضع في رواندا إلى الأمين العام للأمم المتحدة، حيث صدر التقرير الأول المبدئي بتاريخ 04أكتوبر1994، وعليه استند مجلس الأمن على هذين التقريرين من ثم التقرير النهائي بتاريخ 12/09/ 1994، استند مجلس الأمن على هذين التقريرين من أجل إنشاء المحكمة انشاء المحكمة الدولية لرواندا، حيث تعتبر هذه المحكمة ثاني محكمة جنائية دولية تنشأ بقرار من مجلس الأمن في العقد الأخير من القرن العشرين.

أكد نظام المحكمة الجنائية الدولية أنه لا يوجد عذر بالحصانة أو الصفة الرسمية لأي متهم ارتكب جريمة تدخل في اختصاص هذه المحكمة سواء كان رئيس دولة أو قائد عسكري، حيث يخضع لمحاكمة بسبب ارتكاب جريمة دولية ولا يتمتع بأي حصانة ويطبق على الجميع دون تمييز وبصورة متساوية، ومنه فإن نظام المحكمة الجنائية الدولية أكد عدم جواز التعامل بالصفة الرسمية نتيجة ارتكاب هذه الجرائم الدولية الماسة بالإنسانية.[1]

ج- المحكمة الجنائية الدولية في رواندا

اندلعت شرارة الحرب الأهلية في رواندا عام 1991، بعد الهجمات التي شنتها الجبهة الرواندية المعارضة بزعامة الرئيس الحالي بول كاجامي والمنتمية لأقلية التوتسي من المناطق الحدودية مع أوغندا، ضد حكومة الهوتو والرئيس هابياريمانا الذي أدى مقتله في حادث طائرة عام 1994 لاشتعال هذه الحرب ووقوع أكبر عملية إبادة في أفريقيا قامت بها قوات الهوتو ضد التوتسي.[2]

[1] البشير البونوحي، "صراع القبائل والابادة الجماعية: رواندا نموذجا"، مجلة جامعة دهوك 1(2021): 234،233.
[2] Will Jones and Sally Murray, consolidating peace and legitimacy in Rwanda: The LSE-Oxford Commission on State Fragility, Growth and Development, April 2018, 1.

وقد ساهمت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، في اتجاه تدويل الأزمة صوب إنشاء المحكمة الجنائية الدولية.فداخليا، تجمعت أسباب عدة، منها حجم المأساة "مقتل 800 ألف إلى مليون من التوتسي، مقابل 30 ألف من الهوتو وفق منظمة هيومان رايتس ووتش"، فضلا عن فرار مئات الآلاف إلى دول الجوار التي باتت هي الأخرى تأن من هؤلاء، علاوة على رغبة الرئيس كاجامي وحكومته الجديدة في القصاص من خصومه الهوتو، وتقديمه طلبا رسميا لمجلس الأمن، مع الزيادة الكبيرة في عدد المتهمين في هذه الجرائم بصورة أو أخرى، وعدم قدرة المحاكم الوطنية على استيعاب كل هذا الكم الهائل من القضايا، لا سيما بعد مقتل مئات القضاة والمحامين، وفرار آخرين إلى الخارج.[1]

أما إقليميا، فقد تزامن اندلاع الحرب مع تشكيل آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع وإدارة وتسوية الصراع التي تم إقرارها عام 1993، أي قبل الحرب بعام واحد في إطار الرغبة ليس فقط في تسوية الصراعات، ولكن منع حدوثها قبل وقوعها، وقد تصادف هذا الاهتمام الأفريقي مع اهتمام دولي صب في هذا الاتجاه أيضا، لا سيما بعد تقرير لجنة تقصي الحقائق التابعة لمجلس الأمن والذي أشار لوجود قائمة من 55 من كبار المسؤولين متورطين في عملية الإبادة الجماعية، وهو نفس ما جاء في تقرير الأمين العام للمجلس في أكتوبر1994 والذي طالب بإنشاء محكمة دولية وفق البند السابع من الميثاق. يضاف إلى ذلك إخفاق الأمم المتحدة التي كانت تشرف على اتفاق أروشا للسلام 1993، في منع وقوع الإبادة الجماعية، ما دفعها إلى التصميم على المحاكمة الجنائية للمتورطين بالحرب الأهلية.[2]

[1] Min Reuchamps, What Justice for Rwanda? Gacaca versus Truth Commission? Working Papers in African Studies, no. 259, 2008, 6-7.

[2] مباركة رحلي، "الحرب الأهلية في رواندا 1994 والمواقف الدولية منها"(رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015)، 90، 99.

د- المحكمة الخاصة في رواندا

حدد قرار مجلس الأمن 1503 لعام 2003، الاستراتيجية الواجب اتباعها للمحكمة، وهي مقسمة لمراحل بجداول زمنية، وتقضي بالتعاون وتوزيع المهام بين المحكمة والمحاكم الوطنية لاعتبارات تتعلق بعدم الإثقال وتقليل التكلفة. هذه الاستراتيجية تقوم على انتهاء المحكمة من جميع التحقيقات عام 2004، وجميع أنشطة المحاكم الابتدائية نهاية 2008، وجميع أعمالها عام 2010، مع حثها على إحالة قضايا المتهمين من المستوى الأدنى والمتوسط إلى المحاكم الوطنية المختصة حسب الاقتضاء.[1]

واعتبارا من ديسمبر 2007، أنهت المحكمة الابتدائية النظر في 35 قضية، بينما أحالت 30 قضية أخرى للمحاكم الوطنية التي ألغت عقوبة الإعدام من قوانينها عام 2007 لتتماشى مع منهاج المحكمة الدولية، لكن لوحظ أن عبء العمل في دائرة الاستئناف قد لا يؤدي لإنجاز المهام في الوقت المحدد.[2]

ووفق بيانات الأمم المتحدة، فإنه وبحلول ديسمبر 2011، أكملت المحكمة محاكمة 80 متهما من أصل 92، أبرزهم جان كامباندا رئيس الوزراء أثناء الإبادة الجماعية الذي حكم عليه بالمؤبد عام 1998، وهي المرة الأولى التي يُدان فيها رئيس حكومة بتهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية بعد محاكمة نورمبرج، وكذلك حكم بالسجن على كل من رئيس أركان الجيش السابق، ووزير الدفاع.[3]

[1] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، قرار رقم 1503، S RES/1503، نيويورك، 2003.

[2] Charles Manga Fombad, Transitional Justice in Africa : The Experience with Truth Commissions, feb.2017, https://www.nyulawglobal.org/globalex/Africa_Truth_Commissions1.html

[3] The Justice and Reconciliation Process in Rwanda, Rwanda genocide and the united nation, Background Note, 2012. https://www.un.org/en/preventgenocide/rwanda/pdf/bgjustice.pdf

وهنا يلاحظ أن آلية العدالة الجزائية لم تكن الوحيدة في البلاد، حيث كانت هناك المحاكم الوطنية التي أجرت حوالي 2500 محاكمة أصدرت أحكاما بالخدمة المدنية لحوالي 900 متهم، وهو أمر استهجنه أهالي الناجين من الإبادة الجماعية

المطلب الثالث: دور المنظمات الدولية الحكومية وغيرالحكومية في حوكمة الامن في رواندا

1-دور الأمم المتحدة (مجلس الأمن) :

وبعد مقتل الرئيس هبياريمانا في 16 أفريل 1994 وتأزم الأوضاع من جراء قيام الإبادة بدأت بعض الدول المشاركة في قوات حفظ السلام بالإنسحاب كفرنسا وبلجيكا حيث كانت حكومة هذه الأخيرة تشعر بالصدمة لمقتل العشرات من جنودها وطلب وزراء خارجيتها من الأمين العام بسحب كل قوات الأمم المتحدة من رواندا حيث لهذا الانسحاب أثر على عملية الأمم في رواندا إلا إذا حلت محلها قوات أخرى مزودة جيدا بالسلاح، وفي 20 أفريل 1994، قدم الأمين العام لمجلس الأمن تقريره رقم 470 /1994 يصف فيه حالة رواندا خاصة بعد هذا الإنسحاب مما جعل عمليات الإبادة ترتكب بشكل وحشي، هذا إلى جانب أنه قدم اقتراحات بشأن هذه البعثة. وبدلا من أن تقوم الأمم المتحدة بتدعيم قواتها في رواندا لمنع المزيد من القتلى خفضت قواتها بموجب قراررقم912 الصادر في 21أفريل 1994 م، حيث وصلت قواتها إلى مستوى رمزي لا يتجاوز 270 فردا مع اقتصار دورها على القيام بأعمال الوساطة وتقديم المساعدة الإنسانية.[1]

وهذا القرار كان موضع إستياء لدى الأمين العام الذي عبر بسخط بالإضافة أنه استنكر رفض معظم الدول إرسال قوات لرواندا مما جعلهم يساهمون في استمرار المذابح

[1] مباركة رحلي، الحرب الأهلية في رواندا (1994) والمواقف الدولية منها، 86.

فالموقف الدولي لم بتعامل بشكل عاجل لإنهاء هذا الحمام الدموي، وكان هذا شيء متوقع بعد أن سحب المجلس 90 % من قواته وقد سُجل للمجلس أنه أصدر أسوأ قرار في تاريخه. لم بتوقف الأمين العام في إرسال تقاريره إلى مجلس الأمن واصفا حدوث المزيد من التدهور في حالة رواندا، وحث المجلس على معاودة النّظر في قراره رقم 912، مع اقتراح إجراءات يمكن لمجلس الأمن اتخاذها بما فبها استخدام القوة أو الإذن لدول الأعضاء بأن تفعل ذلك لإنهاء المذابح ورغم المناقشات التي حدثت في المجلس إلا أنه لم يتخذ أي قرار طوال الأسبوع التالي.[1]

أن قرارات مجلس الأمن في غالبها تغلب علبها الطابع النظري فقد أصدر المجلس بشان رواندا في الفترة ما بين 12 مارس 1993 إلى 27 فيفري سنة 1995م (16) قرًارا لكنها لم تستطع وقف الصراع أو حتى الحد منه، لكن الأمم المتحدة فشلت في الإستجابة لتطور الأحداث في رواندا وكانت أسباب ذلك الإنشغال بالصراعات الأخرى وعدم وجود مصالح إستراتيجية مهمة لأعضاء مجلس الأمن في رواندا وغياب التخطيط الملائم وضعف الإتصال بين القوة وقسم إدارة عمليات حفظ السلام والسكرتير العام ومجلس الأمن. بالرغم من هذا العجز الذي أصاب الأمم المتحدة عند التعامل مع الصراع الرواندي إلا أن ما يحسب على إيجابيات المجلس إصداره لقرار رقم 955 الخاص بإنشاء محكمة دولية لمعاقبة الأشخاص الذين إرتكبوا أعمال مخالفة للقانون الدولي الإنساني في رواندا بعد أفريل 1994 تطبيقا لأحكام الفصل 07 من ميثاق الأمم المتحدة.[2]

[1] مباركة رحلي، "الحرب الأهلية في رواندا 1994 والمواقف الدولية منها، 87.

[2] محمود أبو العينين، *إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا* (عمان: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1998)، 165.

2-جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في حوكمة الامن بعد النزاع في رواندا

تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية على تقديم المساعدات والعمل الإغاثي الإنساني بهدف تخفيف المعاناة الإنسانية التي تمس بالأخص الفئات الضعيفة النساء والأطفال أثناء النزاعات، حيث تتميز المنظمات الدولية غير الحكومية بالمشاركة الفاعلة خصوصا تلك التي تتمتع بالصفة الإستشارية والتي لها تأثير كبير في إتخاذ القرار والمشاركة للمساهمة في الحوكمة الأمنية.

إضافة إلى دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مواجهة أزمة اللاجئين، ففي النزاع الرواندي تم إعادة البناء في مرحلة ما بعد النزاع بعدما وصلت الحكومة التي يسيطر عليها التوتسي إلى السلطة بعد الانتصار العسكري للجبهة سنة 1994، وساهمت في عودة عدد كبير من اللاجئين قدر بحوالي 150,000 لاجئ من التوتسي وأيضا في إعادة الانخراط السياسي والاقتصادي والاجتماعي وخففت من حدة التوترات والانقسامات الاجتماعية والاقتصادية المزعزعة للاستقرار داخل المجتمع وهذا لإعادة الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية ومشاركتهم في عمليات إعادة الإعمار وإعادة الهيكلة.[1]

فقد كانت الجهود الإنسانية للمنظمات غير الحكومية قد حددت بعض معايير المساءلة الجماعية في رواندا سنة 1994 وعملت المنظمات الإنسانية غير الحكومية على توفير الرعاية الطارئة للاجئين المقيمين في المخيمات في البلدان المجاورة من خلال تقديم السلع والخدمات الأساسية لتخفيف المعاناة الإنسانية.[2]

[1] Michael Pugh and others, Whose Peace? Critical Perspectives on the Political Economy of Peacebuilding Edited by,(Great Britain by: London,2008), 102

[2] محمد بسيونى عبد الحليم، " إدماج المسلحين بين النموذجين المدني والعسكري: ملحق إتجاهات نظرية"، مجلة السياسة الدولية 206(2016): 20.

كما شهدت مهام حفظ السلام تطور إذ لم يعود يقتصر دورها على النواحي العسكرية فقط، من مساهمة في نزع السلاح إدماج للمقاتلين إنما أصبح لها مهام ذات طبيعة إنسانية خاصة بعد النزاع وهوما حدث في رواندا وهذا من خلال توفير خدمات الوساطة وإزالة الألغام، وتقوم بتنظيم ومراقبة عمليات الإنتخابات لتقوم بحل النزاعات بشكل ديمقراطي، وهذا بطبيعته امر يعتبر بالغ الأهمية في استعادة النشاط وبناء السلام[1].

ووفرت مساعدات وقروض للأهالي لدعم عملية التنمية الريفية في رواندا، وقد كان لها دور في بناء السلام بتعاونها مع منظمات دولية غير حكومية من خلال التدريبات في إدارات النزاع وبتأسيس ورش عمل تتكون من كبار السن ومسؤولين بالأحزاب لمناقشة كيفية إدارة الأزمات، وتدخلت المنظمات الدولية غير الحكومية مع قادة المنظمات المحلية التي تعمل في مجال التنمية والتعليم وحقوق الإنسان في رواندا بعد مذبحة سنة 1994 لتقصي الحقائق للخروج بأفضل السبل.[2]

3-موقف منظمة الوحدة الإفريقية:

قد يكون للمنظمات الإقليمية دور أكثر أهمية وفعالية في مجال تطبيق أحكام القانون والحوكمة الامنية على الحروب الأهلية نظرًا لقربها من مناطق النزاع وكذا علمها بخبايا وتشعبات المشاكل في المنطقة المنتمية إليها.[3]

[1] عمر عبد الحفيظ شنان، العدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية المفاهيم والتطبيقات (مصر: دار الجامعة الجديدة، 2015)، 98.

[2] محمد عبد الحميد أحمد، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام في إفريقيا بعد إنتهاء الحرب الباردة (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2017)، 183.

[3] زيان رابح، "تطبيقات القانون الدولي الإنساني على الحروب الأهلية"(رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ، 2011)، 106.

نظمت منظمة الوحدة الأفريقية، حيث تم اجتماع أروشا في تنزانيا في 4 أوت1993 والذي تم من خلاله التوقيع على اتفاق بين كل من الحكومة الرواندية والجبهة الوطنية الرواندية، للعمل على وقف القتال وإعادة اللاجئين، وتقاسم السلطة بين الهوتو والتوتسي، كما بادرت المنظمة بإدارة مفاوضات بين طرفي الصراع، إلى أن تم التوقيع على إتفاق وقف إطلاق النار في مارس 1991، وتجسدت بعد ذلك مع التوقيع على إتفاقيات أروشا أوت .1993 وعقدت المنظمة مؤتمر جمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في القاهرة فى 1993 إعترفت فيها عن مسؤولية المنظمة في إيجاد حلول لإقرار السلم و ضرورة تعاونها مع الأمم المتحدة، وقد تطور هذا التعاون مع المنظمة الأممية في المجال الديبلوماسي والميداني، وارتبطت مساعيها الديبلوماسية خاصة مع التوقيع على إتفاق وقف إطلاق النار، بالإضافة إلى إستعانة مجلس الأمن بإرشادات، ونصائح المنظمة الإفريقية ؛ الذي بين من خلاله الأمين العام للأمم المتحدة بضرورة دراسة إرشادات منظمة الوحدة الإفريقية . فتم نشر قوات المنظمة الإقليمية مند 1991 في إطار عملية الإشراف على مراقبة وقف إطلاق النار بين قوى الحكومة والجبهة الوطنية الرواندية من جهة، والمساهمة في ترسيخ مناخ من الثقة في المناطق المنزوعة السلاح، وتهيئة مسار المفاوضات والتوقيع على اتفاق السلام من جهة أخرى ولكن بالرغم من محاولات المنظمة الإقليمية لحفظ السلم ومواجهة عمليات العنف في رواندا، إلا أن جهودها باءت بالفشل ووقفت عاجزة عن تجنب الإبادة الإجتماعية.[1]

[1] هبة الله سمير، " الصراع الدولى".

خلاصة

بعد أن تم عرض ما مرت به رواندا من حرب أهلية طاحنة راح ضحيتها قرابة المليون إنسان، علاوة على الآثار المدمرة التي طالت الاقتصاد والبنية التحتية، بالإضافة إلى غياب الاستقرار السياسي، نجد أن رواندا استطاعت بالتخطيط والعمل ونبذ الانقسام على تخطي تلك الآثار، ضاربة مثلا يحتذي به للدول التي تعاني من الانقسامات الطائفية والعرقية، وتعطي الأمل لأي دولة تعاني من ويلات الحرب الأهلية والانقسام، فرواندا 1994م كانت تعاني من الانقسام والتفرقة العنصرية والتمييز العرقي وما ترتب عليه واحدة من أقسى وأعنف الحروب الأهلية في أفريقيا التي راح ضحيتها العديد من الروانديين، لتتحول بعد ذلك لواحدة من الدول الرائدة في أفريقيا، لتكون مثلا للدول التي تعاني من نفس الظروف من الانقسام والتمييز العرقي، ولتكون رواندا أملا للدول في تحقيق المصالحة ونبذ الخلاف وتنحية الانقسام والتمييز جانبا والبدء في التكاتف والعمل من أجل النهوض وتحقيق التنمية والاستقرار والازدهار.

خاتمة

خاتمة

تتميز البيئة الأمنية في المراحل ما بعد النزاع بانتشار اللا أمن وفقدان المؤسسات السياسية لثقة المجتمع بسبب السلوك السياسي السابق الذي جعل من القطاع الأمني أداه لتوطيد استقرار نظام الحكم بدلا من الاهتمام بتكريسه لحماية المواطنين لذلك تعتبر الحوكمة الأمنية من أهم التحديات التي تواجه القيادة السياسية الجديدة خاصة في المراحل الإنتقالية وذلك لصعوبة تبني مقاربة شاملة تعزز ثقافة الديمقراطية وتبني السلم وبناء عقيدة امنية تتكامل فيها الوظيفة الأمنية مع مبادئ العدالة وحقوق الإنسان على مستوى مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني على حد سواء لمواجهة المخاطر الكامنة التي قد تتفاقم في ما بعد النزاع وتكون شرارة بداية لتجدد النزاع،

ويعتبر إصلاح المؤسسة الأمنية وتنظيم علاقاتها بالمؤسسة المدنية وما يقترن بها من مخاطر عسكرة السياسة أوتسييس الجيش من اكثر التحديات التي يصعب مجابهتها خاصة الى تجاوز المؤسسة العسكرية دورها الأساسي والمتمثل في حماية الدولة.

تواجه الدول الانتقالية صعوبة اعادة بناء وتنظيم وظائف المؤسسة الامنية للدولة ومراجعة اطر التفاعل الاجتماعي السياسي داخل النفق السياسي في بيئه غير مستقرة لذا يتطلب اعاده بناء النظام الأمني في هذه الدول واعادة تشكيل العقيدة الامنية بتغيير المواقف وتعزيز ثقافة الاصلاح الأمني أي اعادة تشكيل وتوجيه ادوار الاجهزة الامنية وتبني مقاربة شاملة لإصلاح قطاع العدالة وضمان الحقوق والحريات خاصة وأن ادارة مراحل الانتقال السياسي تشكل دعامة عمليه الاصلاح الأمني وأولوية قادة الحكومات بعد النزاع وذلك لأثبات مصداقية التغيير وإعادة كسب ثقه المواطنين.

خاتمة

تعتبر عملية الحوكمة الامنية واعادة بناء الدولة وتاهيل مؤسساتها بعد النزاع من أهم شروط ترسيخ الانتقال الديمقراطي على المدى البعيد وتعد إدارة المراحل الإنتقالية خطوة حاسمة في مسار هذا الانتقال الذي تعترضه العديد من الصعوبات التي تشكل عقبات للإصلاح الأمني في مراحل الانتقال السياسي كازمة اعادة هيكله النظام والواقع الأمني والوضع الاجتماعي والكلفة الاقتصاديه للاصلاح حيث تشكل قله خبره السلطة الجديدة واعتمادها على نفس المؤسسات والاشخاص الذين ماتوا او تورطوا في فساد النظام السابق اهم عقبات ادارة التغيير وخاصه في القطاع الامني.

أما الدرس المفيد الذي يستحق أن يُذكر من خلال هذه الدراسة هو تجربة رواندا وكيف تمكنت من تحقيق حوكمة أمنية علي جميع الاصعدة، بدأ بالمصالحة المذهلة التي جرت بين القتلة والناجين من خلال الاعترافات الفردية والمغفرة والصفح في إطار محاكم خارج القضاء في القرى والذي كان النواة الأساسية للحوكمة الأمنية، إن هذا النوع من العدالة التعويضية، خلاف القضاء التقليدي الرسمي، "يمكن أن يبرهن عن فائدته في البلدان التي ستحتاج إلى تضميد جراحها في مرحلة ما بعد النزاع"، ويمكن أن يساعد أيضا في منع حلقة من الانتقام والثأر في تلك البلدان، وهو ما حصل في رواندا.

كما ساهم وجود إطار دستوري و نظام تنافسي بعد انتهاء الحرب الأهلية في رواندا علي وضع دستور جديد عام 2003 ينظم الحقوق و الواجبات في رواندا ويحدد المؤسسات الرسمية في الدولة ووظائف كل منها على حدى، كما نجد أن الدستور الرواندي ينص على أن " جميع الروانديين لهم حقوق متساوية "، كما أن الدستور الرواندي في تحديده للمؤسسات الرسمية في رواندا، فيحدد أن إنشاء السلطتين التشريعية والتنفيذية يكون بإجراء انتخابات بها تعددية حزبية وهو ما يضمن وجود نظام تنافسي يساهم في استقرار النظام ويجنب التعرض لخطر الحرب الأهلية، فنجد أن رواندا حتى عامنا هذا 2021 مستقرة دون هذا الخطر التي استطاعت تجاوزه، كما أصدرت قوانين

تجرم الخطاب العرقي والتمييز العرقي والأفكار التي تشجع على الانقسام والإبادة الجماعية، كما تم تجريم استخدام لفظتي الهوتو والتوتسي تجنبا للتميز العرقي، ولتفادي خطر الانقسام وخطر الحرب الأهلية.

أما من ناحية الحصول على عضوية المؤسسات الدولية وحصول النظام الديمقراطي على الاعتراف الدولي، نجد أن رواندا عضو في العديد من المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، حيث أن رواندا تمتعت بعضوية الأمم المتحدة منذ عام 1962م، كما ان رواندا تتمتع بعضويتها في الاتحاد الأفريقي (منظمة الوحدة الأفريقية) منذ عام 1963م، كما أن رواندا انضمت لمنظمة التجارة الحرة الأفريقية (الكوميسا) منذ عام 2004م ، كما أن رواندا تجمعها علاقات بالعديد من الدول مثل مصر والصين والإمارات والسعودية على سبيل المثال، مما يعني أنها دولة لها علاقات بالعديد من الدول مما يضمن لها الاعتراف الدولي بها.

فكل الإصلاحات التي قامت بها رواندا، تقوم رواندا بجني ثمارها فهي تمضي قدما نحو التحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية، فبعد سنوات من عدم الاستقرار السياسي، ونشوب حرب أهلية راح ضحيتها قرابة المليون إنسان في رواندا، وما خلفته تلك الحرب من آثار دمرت الاقتصاد وزادت من حدة الفقر، نجد أن رواندا بفضل الإصلاحات السابقة استطاعت تخطي كل هذه الآثار لتصبح إحدى الدول الرائدة في أفريقيا ووجهة للمستثمرين والسياح، فمن يقارن بين رواندا 1994 ورواندا 2021 يجد أن جميع الإصلاحات بيها في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي تؤتي ثمارها وحولت رواندا من جحيم الحرب الأهلية لإحدى الدول الرائدة في أفريقيا.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية

المصادر

1- القرآن الكريم

الكتب

1- أحمد طيبي،" الحاكمية الرشيدة" (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2004).
2- بدر حسن الشافعي، تسوية الصراعات في إفريقيا (نموذج الايكواس) (القاهرة: دار النشر للجامعات، 2009).
3- بيتر فالنستين، مدخل إلى تسوية الصراعات: الحرب والسلام والنظام العالمي، تر. سعد فيصل السعد ومحمد محمود دبور (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006).
4- تقرير البنك الدولي، التنمية في العالم: الصراع والأمن والتنمية، (واشنطن: 2011).
5- توفيق بوستي، مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية (تركيا: المعهد المصري للدراسات، 2019).
6- جون پول ليدراخ، تحويل النزاع عبر الثقافات، تر. نور غازي (العراق: جمعية الأمل، 2020).
7- حمدي عبد الرحمن حسن، "العسكريون والحكم في إفريقيا"، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996).
8- خضر دلومي، كتابات بناء السلام (العراق: مطبعة خاني دهوك، 2014).
9- خضر دلومي، كتابات في بناء السلام والتعايش، (العراق: مطبعة خاني، 2014).

10- زياد الصمادي، حل النزاعات، نسخة منقحة للمنظور الأردني، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة (الأردن: برنامج دراسات السلام الدولي التابعة للأمم المتحدة، 2010).

11- ساميسون واخرون، سنثيا. المقاربات الإيجابية لبناء السلام. تر. فؤاد سروجي. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2007.

12- سيد أحمد فوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2013).

13- صامويل هنتنغتون، "صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي"، تر. طلعت الشايب (القاهرة: سطور للتوزيع والنشر، 1998).

14- عبد الرحمن حسن حمدي، العسكريون والحكم في إفريقيا (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996).

15- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة: الجزء الأول (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979).

16- عمر جمعة، بناء السلام في مجتمعات النزاع: دراسة في التجاوب المحلي وإعادة التأهيل (العراق: مكتبة الهاشمي للكتاب الجامعي، 2019).

17- عمر عبد الحفيظ شنان، العدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية المفاهيم والتطبيقات (مصر: دار الجامعة الجديدة، 2015).

18- فهيل جبار جلبي، بناء السلام والتماسك الاجتماعي في محافظة نينوى (العراق: مطبوعات دار السلام وحل النزاعات في جامعة دهوك، 2017).

19- كرم خميس، العدالة الإنتقالية في السياقات العربية (مصر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2014).

20- لوك هويسه، مارك سولتر، العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة: التعلم من التجارب الأفريقية 2017، تر. نايف الياسين (بلجيكا: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2018).

21- ماراك جولدينغ، عمليات حفظ السلام الدولية: نماذج وقضايا في النظام الدولي، تر. : أمل جادو (بيروت: معهد الدراسات الدولية، 2000).

22- محمد حسنين هيكل، الحل والحرب (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 1983).

23- محمد عبد الحميد أحمد، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام في إفريقيا بعد إنتهاء الحرب الباردة (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2017)

24- محمود أبو العينين، إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا (عمان: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1998).

25- موريس انجريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية، تر. بوزيد صحراوي واخرون (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006).

26- ميليسا غيليس، نزع السلاح دليل أساسي (نيويورك: الأمم المتحدة، 2013).

المجلات

1- إدريس الكريني، "المخاطر الدولية الجديدة ومستقبل السلم والامن الدوليين". مجلة الدراسات الاستراتيجية 12(2008).

2- أمينة مزراق، "متطلبات إعادة بناء الدولة في إفريقيا: نقاشات نظرية"، مجلة الناقد للعلوم السياسية 2(2018).

3- إيريك سوتاس، "العدالة الإنتقالية والعقوبات"، مجلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 870(2008).

4- باسم شعبان، " الدولة الهشَّة ومعوقات دعمها"، مجلة الجيش 368(2016):.

5- البشير البونوحي، "صراع القبائل والابادة الجماعية: رواندا نموذجا"، مجلة جامعة دهوك 1(2021).

6- البشير علي الكوت، "فرص تحقيق العدالة الإنتقالية والمحاكمة العادلة في ليبيا في ظل التحولات الراهنة"، مجلة الاجتهاد القضائي 13(2016).

7- بلال النجار، التجربة الرواندية والاستفادة منها فلسطينيا (فلسطين: بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، 2020).

8- جمال منصر، " بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاع: المضامين والنطاقات"، دفاتر السياسة والقانون 13(2015).

9- حاج برزوق، "فكرة العدالة الإنتقالية من منظور النظرية والممارسة"، مجلة القانون والعلوم السياسية 1(2021).

10- حسين بهاز، "التجربة الانتخابية والتحول الديمقراطي في أوربا الشرقية: دراسة حالة يوغسلافيا السابقة وأوكرانيا"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص (2011).

11- خولة محي الدين يوسف، " دور الأمم المتحدة في بناء السلام". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 3(2011).

12- خولة محي الدين يوسف، "دور الأمم المتحدة في بناء السلام "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية 3(2011).

13- رضا شوادره، " تطور مفهوم الامن الدولي في الدراسات الأمنية بين الاتجاه الحديث والتقليدي". مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية –مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية 5(2018).

14- سعاد خوجة، " محاكمات يوغسلافيا ورواندا ودورها في تطوير القضاء الدولي الجنائي"، مجلة الشريعة والاقتصاد 2(2013).

15- سمية عبد القادر شيخ محمود، "إشكالية بناء جيش وطني موحد في مجتمع منقسم مناطقيا، مجلة عمران 20(2017).

16- عادل زكاغ وهاجر خلالفة، عقبات تفعيل دور منظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام، مجلة دفاتر السياسة والقانون 11(2014).

17- عادل ماجد وآخرون، "الصفح والمصالحة"، مجلة يتفكرون، 2(2014).

18- عافية قادة، "الإستجابة المحلية نحو تكريس العدالة الإنتقالية في أوضاع النزاع في الوطن العربي"، مجلة معارف 14(2019).

19- علي عبد الوهاب نجا، "أثر عدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي في النمو الفترة 1990- 2012: دراسة تحليلية قياسية"، مجلة بحوث إقتصادية عربية 72-73(2016).

20- لزهر، عبد العزيز. "الدولة الفاشلة مفهوم جديد في تحليل السياسة المقارنة". مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية 3(2020).

21-م.عدنان سمير دهيرب، "التحديات التي يواجهها الاعلام في ظل الدولة الهشة"، مجلة البحث الإعلامي 44(2019). DOI: https://doi.org/10.33282/abaa.v11i44.275

22- مبروك ساحلي، " نظرية السلام الديمقراطي كألية لتحقيق السلام المستدام". مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية 3(2020).

23- محمد بسيونى عبد الحليم، " إدماج المسلحين بين النموذجين المدني والعسكري: ملحق إتجاهات نظرية"، مجلة السياسة الدولية 206(2016).

24- منصر، جمال. " تحولات في مفهوم الأمن: من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف ". مجلة دفاتر السياسة والقانون 1(2009).

25- منير العمري، " الأمن المجتمعي: مفهومه وعلاقته بالقطاعات الامنية الأخرى". مجلة آفاق علمية 4(2020).

26- المهدي سلطاني، " أثر التنوع الثقافي والعرقي على الاستقرار السياسي للدولة: رواندا أنموذجا"، مجلة العلوم القانونِية والاجتماعية 3(2020).

27- نصر الدين بوسماحة، "الممارسة الدولية في مجال العدالة الإنتقالية"، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، مخبر القانون، المجتمع والسلطة 2(2013).

28- هاشم العوادي، "دراسات إفريقية: العتبة العباسية المقدسة"، مركز الدراسات الافريقية 2(2017).

الرسائل الجامعية

أ- أطروحات الدكتوراه

1- حموته فاطمة، "الأمننة في ظل الحوكمة العالمية دراسة حالتي البيئة والصحة." (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2018).

2- عجابي الياس، " تفعيل نظام الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين." (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2010).

ب- رسائل الماجستير

3- أمال بالغالم، "حوكمة عمليات حفظ السلام في منطقة القوقاز النزاع الجورجي- الابخازي بعد1992 نموذج"(رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2016).

4- أمين محمد، "مشكلة بناء الدولة دراسة ابستمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة"(رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2014).

5- حفناوي مدلل، " الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلام والأمن الدوليين." (رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2012).

6- حنان دريسي، " المؤشرات السياسية المؤشرات الاقتصادية المؤشرات الاجتماعية اشكالية بناء الدولة الوطنية في الصومال." (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، 2009).

7- زيان رابح، "تطبيقات القانون الدولي الإنساني على الحروب الأهلية"(رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011).

8- سليم قسوم. "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية." (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2010).

9- سناء طالب، "دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي: دراسة حالة الاتحاد الإفريقي" (رسالة ماجستير، جامعة قالمة، 2020).

10- عبد الكريم أبو مور، أنعام. مفهوم الامن الانساني في حقل نظريات العلاقات الدولية مقاربه معرفية." (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2013).

11- عمر جمعة عمران، "إستراتيجية بناء السلم الأهلي في الدولة العاجزة دراسة في المفاهيم والإشكاليات والخيارات"(رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2016).

12- مباركة رحلي، "الحرب الأهلية في رواندا 1994 والمواقف الدولية منها"(رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015).

13- مروة سامي جودة، "التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة "(رسالة ماجستير، جامعة المثنى، 2018).

ج- مذكرات الماستر

1- صادق حجال، " الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الانساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 2013/2011." (رسالة ماستر، جامعة الجزائر 3، 2014).

2- ليدية زحنون ونسيمة حامق، " الدولة الفاشلة وإشكالية إعادة بنائها دراسة حالة ليبيا (2011 م- 2018 م)"(رسالة ماستر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2018).

التقارير

1- استريد جامار وكريستين بيل، "العدالة الإنتقالية ومفاوضات السلام من منظور النوع الإجتماعي"، هيئة الأمم المتحدة للمراة، (جامعة إدنبرة: 2018).

2- الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 1966، المادة 14.

3- الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن بناء السلام في العراق مباشرة بعد الصراع، الوثيقة رقم S/2009/304 – A/63/881 الصادر في 6 /2009/11.

4- الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، ضمان السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن، الدورة 62، البند34 وثيقة رقم 39 S/2008–A62/659، 2008.

5- الأمم المتحدة، تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، الدورة 66 الملحق رقم 1 وثيقة رقمA/66/19 ، نيويورك، 2012.

6- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، قرار رقم 1503، S RES/1503، نيويورك، 2003.

7- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الوثيقة 6/1992/ تاريخ 17 2- /A/47 رقم 277

8- تقرير الحوكمة في المنطقة العربية. " التنمية المؤسسية في سياقات ما بعد النزاع نحو مجتمعات سلمية وإدماجية ومؤسسات خاضعة للمساءلة "، الأمم المتحدة 3(2019).

9- الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 60 البند 136 من جدول الأعمال، وثيقة رقم A / 705/ 60، 2006.

10- الجمعية العامة للأمم المتحدة، نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الدورة 60 البند 136 من جدول الأعمال، وثيقة رقم 60 /705 / A، 2006.

11- زياد الصمادي: حل النزاعات: نسخة منقحة للمنظور الأردني، برنامج دراسات السلام الدولي جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة ،2009- 2010.

12- زياد الصمادي، حل النزاعات (الأردن: برنامج دراسات السلام الدولي التابعة للأمم المتحدة، 2010).

13- كريستين فالاسيك ، "إصلاح القطاع الأمني والنوع الإجتماعي"، (رينسانس: براتيسلافا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2008).

المواقع الإلكترونية

1- أبو فيصل البدراني، " *أحكام الهجر والهجرة في الإسلام*"، اطلع عليه بتاريخ 11 مارس، 2021،

2- "مفهوم الأمن ومجالاته"، اطلع عليه بتاريخ 10 سبتمبر، 2020،

https://sites,google.Com/site/cognitivetrips123/22/aldrs-alawl

3-عبير الفقي،" ملخص لمفهوم الامن الجماعي وتطبيقاته وتطور فكرة الامن الجماعي في افريقيا 2012." اطلع عليه بتاريخ 08 فيفري، 2021، https://www.elsyasi.com/art_detail.aspx?id=345

4- رزان صلاح، " ما هي الحوكمة." اطلع عليه بتاريخ 06 فيفري، 2021، ما_ هي _الحوكمة/https://mawdoo3.com

5- خالد، رنا. " تطور نظريات العلاقات الدولية وتأثيرها على الحوكمة العالمية." اطلع عليه بتاريخ 07 فيفري، 2021،

/ تطور-نظريات-العلاقات-الدولية-وتأثيره/https://ifpmc.org

6-عمر جمعة، بناء السلام في مجتمعات النزاع (دراسة في التجاوب المحلي وإعادة التأهيل المجتمعي)، بغداد العراق، 72، اطلع عليه بتاريخ 10 ماي، 2021، https://www.researchgate.net/publication/333582807

7-رانيا حسين عبد الرحمن، خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا، المكتبة الشاملة الحديثة، 60، اطلع عليه بتاريخ 13 ماي، 2021،

https://al-maktaba.org/book/1541/4429#p4

8- علي خليفة الكواري، "مفهوم الديمقراطية المعاصرة،" اطلع عليه بتاريخ 09 ماي، 2021،

https://www.arabsfordemocracy.org/activities-and-events/2014-06-05-15-34-37/item/1065-2014-09-04-17-05-31

9-نزع السلاح والتسريح بإعادة الدمج، اطلع عليه بتاريخ 06 ماي 2021،

https://www.international-alert.org/sites/default/files/library/TKDisarmamentARABIC.pdf

10- هبة الله سمير حسن نور الدين، " الصراع الدولى"، اطلع عليه بتاريخ 03 سبتمبر، 2021،

https://drive.google.com/file/d/1w82jCd-AQZulp2dYia1e1GubHcmpBRCW/view

11-عدن سحر محمد عبد الرزاق، " رواندا من الإبادة إلى الريادة... كيف نجحت في تحقيق التنمية وبناء السلام،" اطلع عليه بتاريخ 03 سبتمبر، 2021، /https://almushahid.net/64820

12- طارق ناصيف، "رواندا من الحرب الأهلية للتنمية الشاملة"، اطلع عليه بتاريخ 25 جوان، 2021،

https://www.harmoon.org/reports/%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%AF%D8%A7

13- أية حسين محمود، "النظام السياسي في رواندا منذ عام 1994"، اطلع عليه بتاريخ 25 جوان، 2021، http://www.acrseg.org/41743

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- academy for cultural diplomacy, Chinese Diaspora Across the World: A General Overview,
2- Albrecht Schnabel and Hans-Georg Ehrhart , Security sector reform and post-conffict peacebuilding, (United Nations: University Press, 2005).
3- David carment, "4 Assessing state failure: implications for theory and plaicy", Third word Quarterly 3(2003).
4- Dennis C.Jett, Why Peace keeping Fails, (New York: ST Martin Press,2000).
5- Elections, Paix & Sécurité en Afrique De L'Ouest", (Sénégal: Gorée Institute, 2010), 84. http://aceproject.org/ero-en/misc/election-paix-et-secutie-en-afrique-de-louest
6- EMANUEL ADLER. PATRICIA GREVE, "When security community meets balance of power: overlapping regional mechanisms of security governance", Review of International Studies 35 (2009) .DOI:10.1017/S0260210509008432
7- GFN-SSR, A Beginner's Guide to Security Sector Reform (SSR, 2007), 01
8- Jeroen de Zeeuw, "Building Peace in War-Torn Societies From Concept to Strategy".

9- Jeroen de Zeeuw, "Building Peace in War-Torn Societies From Concept to Strategy".
10- Jeroen de Zeeuw, Building Peace in War-Torn Societies From Concept to Strategy(Netherlands: Institute of International Relations Clingendael, The Hague, 2001).
11- Jonathan Blais, "Consolidation de La Paix et Approche globale: Vers Une Intégration Des ONG ?", (Paix Durable: 2011).www.peacebuild.ca/Blais-Vers%20une%20approche%20globale.pdf
12- Lambach, Daniel: Oligopoles of Violence in Post-Conflit Societies: Oligopolies of Violence in Post-Conflict Societies, GIGA Working Papers, No. 62, (Hamburg: German Institute of Global and Area Studies (GIGA),2007).
13- Mark, Sedra, The future of SSR (Canada: CIGI, 2010).
14- Melanie Green Berg and others, "Peace Building 2.0: Mapping the Boundaries of an Expanding Field", (USA: USA Institute of Peace, 2012).
15- Min Reuchamps, What Justice for Rwanda? Gacaca versus Truth Commission? Working Papers in African Studies, no. 259, 2008.
16- OECD DAC, Security System Reform and Governance (Paris: DAC Guidelines and Reference Series, 2005).
17- Roger Duthie, introduction, in transitional justic, introduction in trantional justic and development: making connections. Edited by Pablo Greiff and Roger Duthie,international center for transitional justice, , (New York: social science research Council, 2009).
18- Sarah، Meharg, Aleisha Arnusch, Security sector reform: a case study approach to transition and capacity building, (SSI Report, 2010).
19- Will Jones and Sally Murray, consolidating peace and legitimacy in Rwanda: The LSE-Oxford Commission on State Fragility, Growth and Development, April 2018.
20- Pietro Sullom, "Punishing Mass Atrocities : Penological Developments in The Aftermath of The Rwandan Genocide", in: Ageta Fjalkowski& Raluca Grosescu (eds.), Transitional Criminal Justice in Post-Dictatorial and Post – Conflict Societies, (uk :Cambridge Publications,2015). accessed on 08/06/2021, at; http://www.nyulawglobal.org/Globalex/Africa_Truth_Commissions1.html
21- Charles Manga Fombad, Transitional Justice in Africa : The Experience with Truth Commissions, feb.2017, https://www.nyulawglobal.org/globalex/Africa_Truth_Commissions1.html

22- The Justice and Reconciliation Process in Rwanda, Rwanda genocide and the united nation, Background Note, 2012 https://www.un.org/en/preventgenocide/rwanda/pdf/bgjustice.pdf
23- Michael Pugh and others, Whose Peace? Critical Perspectives on the Political Economy of Peacebuilding Edited by,(Great Britain by: London,2008).

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
ملخص الدراسة	
خطة البحث	
مقدمة عامة	10
الفصل الأول: الحوكمة الأمنية لفترة ما بعد النزاع مقاربة معرفية	
تمهيد	21
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة الأمنية وبناء السلام بعد النزاع	22
المطلب الأول: مفهوم الأمن	22
المطلب الثاني: مفهوم السلام	28
المبحث الثاني: الحوكمة الأمنية دراسة في المفهوم	33
المطلب الأول: الواقعية مفهوم الحوكمة الأمنية	34
المطلب الثاني: حوكمة القطاع الأمني	35
المبحث الثالث: الحوكمة الأمنية وبناء السلام في الدول الهشة	37
المطلب الأول: مقاربة معرفية للدولة الهشة	37
المطلب الثاني: مقاربة معرفية لبناء السلام	43
خلاصة	52

الفصل الثاني: الحوكمة الأمنية وبناء السلام بعد إنتهاء النزاع: الإنجازات والتحديات	
تمهيد	54
المبحث الأول: الحوكمة كأداة تحليل في العلوم السياسية	55
المطلب الأول: مرتكزات الحوكمة الامنية	55
المطلب الثاني: مبادئ ونطاق عمل الحوكمة الأمنية في مناطق ما بعد النزاع	58
المطلب الثالث: السلم الأهلي وعلاقته بالدولة العاجزة	60
المبحث الثاني: إنجازات الحوكمة الأمنية في فترة ما بعد النزاع	63
المطلب الأول: إصلاح وإعادة بناء قطاع الأمن	63
المطلب الثاني: تعزيز العدالة الإنتقالية وسيادة القانون في ظل الحوكمة الأمنية	70
المطلب الثالث: حوكمة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج	77
المبحث الثالث: تحديات الحوكمة الأمنية وتعزيز بناء السلام بعد إنتهاء النزاع	81
المطلب الأول: تمكين المجتمع المدني وإعادة بناء قطاع الأمن والعدالة	81
المطلب الثاني: مكافحة إنتشار الأسلحة وإعادة دمج المقاتلين بعد النزاعات	87
المطلب الثالث: دور المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية في حوكمة الأمن في مناطق ما بعد النزاع	89

المطلب الرابع: دور المرأة في حوكمة الأمن في مرحلة بعد النزاع	96
خلاصة	99
الفصل الثالث: الحوكمة الأمنية في روندا وسياسات بناء السلام ما بعد النزاع: بين الواقع والآفاق	
تمهيد	101
المبحث الأول: تحديات الحوكمة الأمنية لفترة ما بعد النزاع في روندا	102
المطلب الأول: تحديات المصالحة وعودة السلم والتعايش	102
المطلب الثاني: تحدي التنوع الثقافي والعرقي على الحوكمة الأمنية وتجدد النزاع في روندا	104
المطلب الثالث: تحدي غياب المؤسسة العسكرية والأمنية وغياب القضاء	106
المبحث الثاني: إنجازات الحوكمة الأمنية لفترة ما بعد النزاع في روندا	108
المطلب الأول: الشرعية وتجديد العقد الاجتماعي	108
المطلب الثاني: إصلاح المنظومة الأمنية والقضائية وتفعيلهما	111
المطلب الثالث: دور المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في حوكمة الامن في روندا	119
خلاصة	124
خاتمة	126
قائمة المصادر والمراجع	130
قائمة المحتويات	144